



Impact Jordan

# مبادرة "أردن مؤثر" التمويل، والأخلاقيات، وعودة المعنى



**IDRC · CRDI**

International Development Research Centre  
Centre de recherches pour le développement international

**Canada**

تم تنفيذ هذا العمل بدعم من منحة مقدّمة من مركز أبحاث التنمية الدولية أوتاوا، كندا. ولا تعكس الآراء الواردة فيه بالضرورة وجهات نظر المركز أو مجلس محافظيه.

---

كتب هذا التقرير (جان مولوت)، مع مساهمات وتوجيهات من (ميكيلا بروكوب)، والسيد (أندرو غرايبة كولينجوود) من شركة "إكسبكتايشن ستيت"، وجميعهم أعضاء مؤسسون لمبادرة "أردن مؤنر".

التحرير اللغوي ومراجعة الترجمة: الدكتور محمد العجل (أستاذ مساعد في علم اللغة والنحو)، وبمساعدة من ربا أكرم الروسان (إكسبكتايشن ستيت)، معالي السيدة نسرین بركات (منتدى الاستراتيجية الأردني)، والسيدة خلود هندية.

مؤل هذا التقرير مركز أبحاث التنمية الدولية (كندا) (IDRC).

# الخلاصة التنفيذية

## مبادرة "أردن مؤثر" - من السياق إلى ترسيخ القيم الأخلاقية

يُقدّم هذا التقرير قراءة نقدية لتطور مسار الأردن في مجال التمويل المؤثر، واضعًا إياه ضمن سياق تاريخي وأخلاقي أعمق، يسعى إلى مواءمة أدوات التمويل مع منظومة القيم المجتمعية والروحية والأخلاقية، ويشير التقرير إلى أن منظومة الأردن الخاصة بتمويل الأثر - على الرغم من تبنيه أطرًا ومعايير عالمية، مثل: أهداف التنمية المستدامة، والحوكمة، والبيئة، والمسؤولية الاجتماعية، وتقارير الأثر والاستثمار - ما زالت قيد التطوير، إذ يعتمد اعتمادًا كبيرًا على تبني نماذج عالمية غير مرتبطة بالضرورة مع منظومة الأخلاق المحلية.

يطرح هذا التقرير أهمية وضرورة ترسيخ مبدأ القيم الأخلاقية المحلية في التمويل والتي تتمثل بالاعتماد على المقاييس والمؤسسات والسرديات المحلية المتجذرة من التقاليد الأخلاقية كالتمويل الإسلامي والأعراف القبلية والمحلية، غير أن هذا التحول لا يُختزل في إجراء تعديلات تقنية فحسب؛ بل يستدعي إحياء المؤسسات المعرفية، وإعادة تشكيل الأدوار وآليات الحوكمة بشكل إستراتيجي، والاستثمار في سيادة السردية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق توازن ومواءمة بين القيم والمبادئ المحلية والمعايير العالمية.

استنادًا إلى مراجعة دراسة حالة مبادرة "أردن مؤثر"، وبعد إجراء دراسة بحثية ميدانية استمرت مدة عشرة أشهر، يقدم التقرير خمس رؤى أساسية:

### ١. لا تزال منظومة "الأثر" في الأردن في طور التشكّل والتكيّف مع السياق

تتميز منظومة الأثر في الأردن بالحيوية والمرونة، بيد أن تشكيّلها يخضع بشكل كبير إلى أجندات الجهات المانحة والمعايير العالمية. لذا، يحاول المعنيون المحليون تكييف تلك المعايير وتوظيفها بما ينسجم مع طبيعة الواقع الأردني، متجاوزين في كثير من الأحيان التفكير الأخلاقي الأعمق أو الشرعية الثقافية، من أجل العمل على تبني المقاييس التي يحددها المستثمرون أو الممولون.

أمّا المفاهيم والمصطلحات العالمية المتعلقة بالتوطين، فإنّها ما زالت تركز ارتكازًا كبيرًا على الترجمة وحدها، بدلًا من البحث عن كلمات تنتمي إلى السياق المحلي وتكافئ في معناها تلك المصطلحات. وتتفاقم هذه التحديات بسبب ضعف التنسيق ما بين المؤسسات من مختلف القطاعات، وكذلك محدودية دور القطاع الخاص.

### ٢. يتمتع التمويل الإسلامي بعمق معياري، على الرغم من محدوديته في التكيّف الإستراتيجي

على الرغم ممّا تُوفّره مقاصد الشريعة من قيم أخلاقية راسخة، فإن الممارسات الحالية للتمويل الإسلامي كثيرًا ما تعيد إنتاج النماذج الغربية، مغلفة بمظاهر الامتثال لأحكام الشريعة. ولتعزيز التوطين في الأردن، ينبغي أن يتّجه التمويل الإسلامي نحو بنية أكثر تعددية وتنوّعًا تحقق الأهداف المرومة أو ما يعرف بـ "التمويل الإسلامي ٢.٠".

### ٣. النظم الأخلاقية المحلية غنية، لكنها تفتقر إلى التقدير المعرفي

تُشكّل أعراف المعاملات القبلية المرتبطة بالأعمال، والعلاقات المبنية على القيم الأخلاقية، والمفاهيم المجتمعية للرفاه، ركائز أساسية تسهم في بناء إطار تأثير محلي. ومع ذلك، فإنّها لا تزال في طور البحث والدراسة، وغير مدمجة على نحو فعّال، ويعود ذلك إلى غياب المشاركة الأكاديمية الكافية، وعدم تحويلها إلى أدوات عمليّة ملموسة قابلة للتطبيق.

١ يتضمن مفهوم الرفاه جميع الجوانب المرتبطة بالمستوى المعيشي للفرد، كالصحة، والتعليم، والوصول إلى خدمات ذات جودة عالية، ومستوى دخل مرتفع... وغيرها، ممّا يجعل الفرد يحظى بمستوى عالٍ من الراحة والسعادة والرضا.

## ٤. يمكن أن توفر مبادرة "أردن مؤثر" منصة لتكثيف منظومة الأخلاق العالمية مع السياق المحلي

تتسم مبادرة "أردن مؤثر" بأنها ريادية ذات محتوى ثري، إذ تجمع عددًا من الأطراف ذوي المعرفة والخبرة. وعليه، يُؤمل أن تكون انطلاقتها واعدة لتأسيس بيئة أعمال متوافق عليها ومستدامة، تسعى إلى توسيع قاعدة المشاركة في عضويتها باستقطاب مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة في المجتمع الأردني. بالإضافة إلى ذلك، نتطلع لأن يكون لهذه المبادرة دور قيادي في تطوير هيكل حوكمة يتيح مشاركة واسعة النطاق، والاستثمار في إعداد مصفوفة المؤشرات والمعايير المشتركة، وصياغة السردية بطريقة تشاركية تعزز عمليّة التفاعل وتبادل وجهات النظر بين الأطراف كافة، وتطوير البنية التحتية المعرفية الداعمة لهذه البيئة، بالتعاون مع الجامعات والأكاديميين، والباحثين، والمهتمين بهذا الشأن.

## ٥. إن تطوير ميثاق إقليمي مالي وأخلاقي أمر ضروري وحيوي

تتوافق تجربة الأردن توافقًا كبيرًا مع الإطار العام للسياق العربي، إذ يُمكن لوجود ميثاق إقليمي مُوحّد يستند إلى قيم ومبادئ مشتركة توجه السلوك والقرارات، كالمقاصد الشرعية، والأعراف المجتمعية والقبلية، ورفض إسقاطات التبعات الاستعمارية، وهذا كله من شأنه أن يتيح بناء منظومة أخلاقية للأعمال متوافق عليها، تكون عابرة للحدود، وتسهم في تحقيق التوازن والانسجام ضمن سياق واحد يجمع بين الرؤية المحلية وتوجهات المانحين الدوليين ومتطلباتهم.

## التداعيات الإستراتيجية



**صُنَاع السياسات:** إيجاد حوافز وبيئة تنظيمية تدعم التمويل والابتكار القائم على القيم الأخلاقية.



**الجامعات والباحثون:** الاضطلاع بدور قيادي لدمج منظومة القيم الأخلاقية المحلية في الأدبيات، والعمل على تصميم مناهج تتصف بالشمولية، وتطوير سردية مؤثرة، وابتكار أدوات تمويل جديدة.



**المُمارسون:** الانتقال من مجرد تحسين الأداء إلى إبراز القيم، وعرض الجوانب الأخلاقية، والمشاركة في التصميم المشترك للمؤشرات والمقاييس التجريبية، وتطوير الأدوات التمويلية الجديدة والمبتكرة.



**الجهات الإقليمية الفاعلة:** الإسهام في تطوير إطار أخلاقي "للتمويل العربي المؤثر"، وذلك بوضع تصنيفات مشتركة، ومقاييس ومؤشرات تجريبية، ومعرفة مستندة إلى الدبلوماسية.

## الرؤية المستقبلية

تعدّ مبادرة "أردن مؤثر" الشرارة الأولى لانطلاق مسيرة توطين التمويل الأخلاقي، وللمضي قدمًا في هذا الجهد، لا بد من البناء على التعددية، واستعادة الشرعية، وامتثال المؤسسات بالقيم الأخلاقية وتجسيدها وعكسها على معاملاتها اليومية. ولا شك أن الأردن يمتلك فرصة فريدة لقيادة هذه المسيرة، وذلك بالعمل على تطوير النماذج الحالية، والإسهام في صياغة نماذج جديدة تنبثق من الجذور الأخلاقية، والتاريخية، والمعرفية.

# جدول المحتويات

٣	الخلاصة التنفيذية.....
٦	قائمة الاختصارات.....
٧	"أردن مؤثر" - التمويل والأخلاق وعودة إلى المعنى.....
١١	مقدمة.....
١٣	١. التوتر التاريخي بين المنظومة الأخلاقية والتمويل.....
١٧	٢. التسييق مقابل التوطين: الدلالات النظرية والسياسية.....
٢٠	٣. المقاربات الأصلية للتمويل الأخلاقي.....
٢٣	٤. مبادرة "أردن مؤثر": نحو بناء منظومة للأثر تركز على أسس أخلاقية.....
٣٦	٥. المسارات المؤسسية: أدوار الحكومة والوسطاء والمؤسسات المعرفية.....
٣٨	٦. نحو مبادرة إقليمية تعاونية: كيف يمكن للنموذج الأردني أن يلهم حركة التمويل الأخلاقي العربي الأوسع.....
٤١	٧. النتائج والتوصيات: توليف النتائج والتوجهات المستقبلية.....
٤٣	الملحق الأول: المراجع.....
٤٤	الملحق الثاني: مذكرة المنهجية، و مواضيع المقابلات، والأسئلة التوجيهية.....
٤٦	الملحق الثالث: مسرد المصطلحات.....
٤٧	الملحق الرابع: إطار عمل جاهزية التوطين.....

# قائمة الاختصارات

بورصة عمان	<b>ASE</b>
شبكة الأعمال الخيرية الآسيوية	<b>AVPN</b>
تحالف رأس المال الاستثماري الخيري الإفريقي	<b>AVPA</b>
مبادرة الأعمال للعمل	<b>BcTA</b>
مقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض عقوبات	<b>BDS</b>
مؤسسة ولي العهد	<b>CPF</b>
المسؤولية الاجتماعية للشركات	<b>CSR</b>
الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	<b>ESG</b>
المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر	<b>GSG</b>
مركز أبحاث التنمية الدولية (كندا)	<b>IDRC</b>
مؤسسة التمويل الدولية	<b>IFC</b>
مؤسسات التمويل الدولية	<b>IFI</b>
مجلس استثمار التأثير الأردني	<b>JIIB</b>
المجلس الاستشاري الوطني	<b>NAB</b>
البنك الوطني للتمويل الأصغر	<b>NMB</b>
مساعادات التنمية الخارجية	<b>ODA</b>
منظمة التعاون الإسلامي	<b>OIC</b>
شبكة استثمار اللاجئين	<b>RIN</b>
أهداف التنمية المستدامة	<b>SDG</b>
الاستثمار المسؤول اجتماعيًا	<b>SRI</b>
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	<b>UNDP</b>
مبادئ تمكين المرأة	<b>WEP</b>

# “أردن مؤثر” – التمويل والأخلاق وعودة إلى المعنى

## ملخص تنفيذي

### “أردن مؤثر” – المنظومة الأخلاقية والتمويل والطريق إلى السياق المحلي

يتناول هذا التقرير مبادرة “أردن مؤثر” ضمن إطار بحث إقليمي وعالمي واسع يتطلع إلى استكشاف الأسس الأخلاقية السائدة في النظام المالي، وبناقش كذلك فكرة “التمويل المؤثر” المنبثقة في الأساس من مبادرة غربية تهدف إلى تحقيق انسجام بين الممارسات المالية والقيم الأخلاقية. وعلى الرغم من التقدم اللافت الذي أحرزه الأردن في تبني مبادرات مؤثرة، فإن المنظومة البيئية للتمويل الأخلاقي لا تزال في مراحلها التأسيسية الأولى، وقد يبدو ظاهرياً للوهلة الأولى أن الأردن لا يزال في بدايات الطريق، لكنه في الحقيقة تجاوز هذه المرحلة، وبات قريباً من الوصول إلى مراحل متقدمة في رحلة التوطين.

ويُنتقد التقرير الفرضية القائلة: “إن أطر التأثير العالمية، مثل: الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات (ESG)، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ومعايير تقارير الأثر والاستثمار (+IRIS+)، قابلة للتكيف مع السياق الأردني من خلال تعديلات فنية طفيفة”. لذا، يدعو التقرير إلى اتباع نهج طموح يستند إلى القيم الأخلاقية المتأصلة محلياً، مع الالتزام بأحكام الفقه الإسلامي، واحترام الأعراف والتقاليد الاجتماعية، وتعزيز العلاقات القائمة على القيم والمبادئ الأخلاقية؛ ذلك أن إطلاق المبادرة وتبنيها محلياً، يختلف اختلافاً كبيراً عن تكييفها وتسييقها حسب معايير غربية وُضعت في سياقات مختلفة عن المضمون المحلي الأردني، إذ يتطلب الأمر تعزيز المحتوى المحلي الذي يُمكن الأردن من تحديد مفهوم “الأثر” وصياغته استناداً إلى منظومته الأخلاقية وجذوره التاريخية.

### الإنجازات، والدروس المستفادة، وأهميتها

يوثق هذا التقرير عملية بحثية ميدانية مُعمّقة استمرت لـ عشرة أشهر، استُخدمت فيها منهجيات نوعية، وتحليل مؤسسي وتاريخي، وقد تم من خلالها تتبع مسار مبادرة “أردن مؤثر” بوصفها مبادرة تشاركية تعكس صحة الأردن والمنطقة العربية بشكل عام، نحو تبني نماذج تمويلية مستندة إلى نظم أخلاقية محلية. ومن خلال المقابلات، ومراجعة الوثائق، والانخراط في بيئة الأعمال، تُستقصى الدراسة كيفية مواءمة النماذج العالمية لتتناسب مع السياق المحلي، مع تسليط الضوء على الجوانب التي دعت إلى تطويرها على المستوى الوطني.

أظهرت إحدى نتائج البحث أن الأردن، على الرغم مما حققه من تقدّم وابتكار وتطور في بيئة الأعمال المتعلقة بالأثر، لا يزال يعتمد اعتماداً كبيراً على الأطر العالمية، التي تُعدّل غالباً لتناسب الاحتياجات المحلية بدلاً من أن تنبع منها؛ فتمويل الأدوات والمنهجيات المرتبطة بالأثر يتم غالباً من مانحين غربيين ومؤسسات تمويل تنموية تابعة لهم، وتُقيّم وفق مقاييس ومعايير تعكس أولويات تلك الجهات. ويُشير التقرير إلى أن مبادئ التمويل الإسلامي، والقيم والأعراف المجتمعية، إلى جانب منظومة الأخلاق العامة، تشكل تربة خصبة لتوطين مفاهيم الأثر، لكنها لا تزال غير مدمجة نظرياً وعملياً ضمن عمليات تصميم نماذج الأثر وآليات تطبيقها.

إنّ حجم التمويل الإسلامي، الذي يفوق بكثير حجم التمويل المؤثر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قد يفتح أفقاً لتوسيع نطاق الاستثمار في الفرص/المشاريع ذات الأثر. وعلى الرغم من أننا ما زلنا في مراحل مبكرة لصياغة تعريف وطني موحد لمفهوم الأثر، فإنّ اللبنة الأساسية لهذا التعريف بدأت تتشكل فعلياً من خلال تصنيف الأطر الأخلاقية، والتحوّل في السردية، بالإضافة إلى تجربة مؤسسية تستند إلى السياق.

أمّا بالنسبة لأعضاء مبادرة “أردن مؤثر” فإن هذه النتائج تعزز التوجه الإستراتيجي نحو تقليل الاعتماد على الإطارات العالمية، مثل عضوية المجلس الاستشاري الوطني ضمن (المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر)، والتركيز بدلاً من ذلك على بناء منظومة أعمال ترتكز على القيم المحلية، ويتضمن ذلك دعم تطوير مفاهيم ومعايير محلية تعكس فهماً أصيلاً للأثر.

وفيما يخص أصحاب العلاقة من القطاع الخاص، يُقدّم التقرير أطراً مفاهيمية وعملية تُمكنهم من التفاعل مع المجتمع المحلي، ومواءمة أعمالهم مع منظومته الأخلاقية، إضافة إلى إتاحة الفرص لتصميم أدوات تعتمد على التشاركية، وذلك للاستفادة من مصادر تمويل جديدة.

أما فيما يخص المشرّعين، والجامعات، ومراكز البحث؛ فيُسلّط التقرير الضوء على الفجوات المؤسسية التي تستوجب المعالجة. والغاية من ذلك هي الانتقال بمفهوم “الأثر” من مجرد امتثالٍ للأطر العالمية - وإن جرت مواءمتها- إلى صياغة مفهوم مشترك ينبع من المنظومة الأخلاقية للسياق المحلي.

## النتائج الرئيسية للتقرير

يتضمّن التقرير ثلاث نتائج رئيسية، على النحو الآتي:

### لا تزال منظومة الأثر في الأردن في مرحلة "التخفيف مع السياق المحلي":

ركّزت جهود مبادرة "أردن مؤثّر" والجهات ذات العلاقة المرتبطة بها، على تكييف الأطر والأدوات العالمية لتناسب مع السياق المحلي الأردني، وعلى الرغم من القيمة التي تحملها هذه المبادرة، فإنها لم تنتج بعد نموذجاً أردنياً فريداً قابلاً للتطبيق لتعريف الأثر وتقييمه، ويعزى ذلك إلى التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من المبادرات المعنية بالأثر، منها: ضعف المؤسسات، وغياب التنسيق، والاعتماد الكبير على تمويل المانحين.

### التمويل الإسلامي غير مهيأ بعد ليكون المرتكز الرئيس في تجذير منظومة الأثر محلياً:

على الرغم من أن التمويل الإسلامي في الأردن يُعدّ الأكثر تطوراً في تمثيل منظومة الأخلاق المستمدة من السياق المحلي، فإنه لا يزال يركّز في المقام الأول على النصوص والامتنال لها، بينما يتبع في بنيته الهيكلية النماذج المالية الغربية التقليدية. ولكي يشكّل التمويل الإسلامي أساساً لمنظومة التأثير المحلي، يجب عليه:

**أولاً:** أن يتجاوز الالتزام الشكلي بأحكام الشريعة، إلى المضمون الأعمق في مقاصدها.

**ثانياً:** أن يكون فاعلاً تجاه الأولويات المعاصرة، مثل: الاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين، والعدالة عبر الأجيال، إضافة إلى التحوّلات التكنولوجية، أي أن هناك حاجة إلى الانتقال نحو نسخة مطورة تقوم على أساس مقاصد الشريعة، بينما تكون منفتحة على التعددية والتجارب العالمية. "التمويل الإسلامي ٢٠٢٠".

### رغم أن الوقت لا يزال مبكراً للوصول إلى تعريف محلي موحد للأثر، إلا أنه لا بد من رسم خريطة طريق تتضمن أهدافاً واضحة وقابلة للتحقيق:

يخلص التقرير إلى أن الوصول إلى تعريف وطني موحد ومعتمد للأثر لا يزال سابقاً لأوانه في هذه المرحلة. و عوضاً عن ذلك، تبرز الحاجة إلى رسم خريطة طريق ذات أهداف واضحة وقابلة للتحقيق. وإنّ العمل على تصنيف الأطر الأخلاقية، واعتماد نهج تشاركي لوضع المؤشرات المحلية، بالتوازي مع تنفيذ سلسلة من البرامج التجريبية الموجهة؛ من شأنه أن يُشكّل مساراً عملياً يُفضي تدريجياً إلى صياغة تعريف دقيق للأثر نابع من صميم السياق المحلي.

## التداعيات الإستراتيجية

استناداً إلى ما تحقق لغاية الآن، ينبغي لمبادرة "أردن مؤثّر" والتي تؤدّي اليوم دوراً محورياً مهماً، بوصفها منصة لتطوير المنظومة الأساسية، أن تركز على ما يأتي:

- **توفير البنية التحتية السردية والمعرفية.** بالتعاون مع الجامعات، والباحثين، والمؤسسات المدنية.
- **تعزيز الابتكار والتجريب الأخلاقي،** وذلك بتطبيق تجريبي لمقاييس الأثر في مجالات، مثل: الاستثمار في اللاجئين، وتمكين النوع الاجتماعي، وتشغيل الشباب.
- **الاستثمار في القيادة الفكرية،** لصياغة رؤية مستقبلية لـ "التمويل الإسلامي ٢٠٢٠"، تركز على القيم والمبادئ الأخلاقية المستمدة من السياق المحلي لا على محاكاة النماذج التقليدية والجاهزة.
- **إطلاق حوار إقليمي،** يُسهم في تطوير إطار يقوم على التعددية الفكرية، والتشاركية، والعدالة، والقدرة على تسخير التوافق الثقافي لتعزيز عوامل المشاركة والالتزام.

### وبخطوات عملية ملموسة على أرض الواقع، يجب العمل على:

- تشكيل مجموعة عمل تشاركية بإشراف مبادرة "أردن مؤثّر"، تتولى تصميم ونمذجة مقاييس محلية أولية في القطاعات ذات الأولوية القصوى.
- إطلاق سلسلة من الحوارات تجمع بين مبادرة "أردن مؤثّر"، والمشرعين، وعلماء الشريعة الإسلامية، والجهات المجتمعية الفاعلة؛ لاستكشاف مفهوم الشريعة واعتماده ضمن الخطاب الأردني حول التأثير.
- إطلاق منصة تأثير إقليمية، تستند إلى "شبكة التأثير العربي"، بهدف تيسير التعاون بين دول الجنوب في مجالات التمويل الأخلاقي وإستراتيجيات التوطين.

## الخلاصة

وبعد، فهذه ليست نهاية الرحلة، بل هي بداية لفهم أعمق، ورؤية مستقبلية توجّه الجهود نحو تحقيق أهداف مبادرة "أردن مؤثّر"، فالمبادرة الآن لا تعكس أعلى مراحل توطين التمويل الأخلاقي في العالم العربي، لكنها تشكل الخطوات الأولى لإمكانات واعدة، فلم تُعدّ المهمة مقتصرة فقط على صياغة نهائية للتعريفات، بل أصبحت تتطلب استثماراً دقيقاً في البنية التحتية المعرفية، وتعزيز الحوار الأخلاقي، وتكثيف التعاون الإقليمي. ومن خلال هذه العناصر، يمكن للأردن أن يقود مرحلة جديدة من التمويل المؤثر، الذي يجمع بين عمق التأثير، والعدالة، والشريعة المشتركة.

ويشار إلى أنّ هذا التقرير أعدّ بقلم (جان مولوت)، مع مساهمات وتوجيهات من (ميكيل بروكوب)، والسيد (أندرو غرايبة كولينجوود) من شركة "إكسبكتشن ستيت"، وجميعهم أعضاء مؤسسون لمبادرة "أردن مؤنر".

## شكر وتقدير

أنجز هذا البحث بفضل الدعم المالي المقدم من (مركز أبحاث التنمية الدولية) في أوتاوا / كندا. فقد مكّنت هذه المساهمة من إجراء عملية بحثية موثقة، شملت العمل الميداني، وإشراك أصحاب المصلحة، والتحليل المؤسسي. ونُعرب عن خالص تقديراتنا وامتناننا لفريق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العامل لدى مركز أبحاث التنمية الدولية، ومقرّه عمان، على دعمه وتوجيهه المستمرين طوال فترة البحث.

## بيان التأمّل الذاتي: موقع الباحث، وصوته البحثي، وحدود معرفته

أعدّ هذا التقرير باستخدام منهجية دراسة حالة نوعية مُصمّنة ومتجدّرة في تفاعل مستمر مع منظومة الأثر في الأردن، على مدى عشرة أشهر. وبذلك، يعكس التقرير رؤية فكرية، وانغراساً علائقياً لفريق البحث داخل هذه المنظومة، ويمنح هذا التوضع العمل قوة فريدة، لكنه في الوقت نفسه يُحمّله مسؤوليات كبيرة، ويضعه أمام تحديات لا يمكن تجاهلها.

يعمل المؤلف الرئيس في مجالات متداخلة، مثل: الاستشارات السياسية، والبحوث الأكاديمية، وتيسير المنظومة في مختلف أنحاء المنطقة العربية. وقد أتاح له هذا الموقع سهولة الوصول إلى الجهات الفاعلة، والسرديات الداخلية، والوثائق غير المنشورة. غير أن هذا القرب يثير أيضاً تساؤلات مشروعة تتعلق بالتحيز، والارتباط المؤسسي، ومحدودية التمثيل.

رُوعي في إعداد هذا التقرير تضمينه مجموعة واسعة ومتنوّعة من وجهات النظر، من مجالات التمويل، والمجتمع المدني، والحكومة، والأوساط الأكاديمية. ومع ذلك، تبقى بعض الفئات ممثلة تمثيلاً ناقصاً، وعلى وجه الخصوص شبوخ العشائر وعلماء الدين، ممن قد يعثرون عن قواعد أخلاقية بديلة ذات قيمة عميقة. ولا يعود هذا الغياب إلى إقصاء مقصود، بل إلى قيود تتعلق بالتوقيت وإمكانية الوصول إليهم، ونظراً للمكانة المهمة التي تحظى بها هذه الفئات في أي مشروع حقيقي لتوطين تمويل التأثير. لذا، فإننا نعتزف بوجود فجوة بحثية في هذا الجانب، وسنعمل على معالجتها في المرحلة المقبلة من هذا البحث.

ولمعالجة هذا النقص، تعمل مبادرة "أردن مؤنر" وشركاؤها حاليّاً على استكشاف مسارات منظمة لإشراك هذه الأطراف في المرحلة البحثية المقبلة، وتشمل هذه الجهود: استضافة منتديات للمداورات الأخلاقية، وإجراء مقابلات معمّقة مع علماء التمويل الإسلامي، وتأسيس شراكات مع الجامعات والمؤسسات الدينية لتيسير الوصول، وتعزيز التصميم المشترك، وتهدف هذه المبادرات إلى ضمان أن تستند النسخ المستقبلية من الإطار إلى منطق المؤسسات وتوجهاتها، وإلى مفاهيم أساسية في الفلسفة الأخلاقية للمجتمعات التي يُفترض أن تخدمها.

المنظور السردية الذي يتبناه التقرير، يركّز على الشرعية المعرفية، وترسيخ القيم الأخلاقية، والسيادة السردية، فهو بذلك ليس محايداً قيمياً، إذ يستند إلى نظرية ما بعد الاستعمار، والأخلاق الفقهية الإسلامية، ومقاربات البحث البنائي، وكلها تشكل تحديّاً للنماذج السائدة لتمويل التنمية، ولا تشكل هذه الالتزامات إطار التحليل فقط، بل تحدد أيضاً طبيعة الأسئلة التي ينبغي معالجتها وإعطائها الأولوية.

وأخيراً، على الرغم من أن التقرير يتناول أطر التأثير العالمية بطريقة نقدية واضحة، فإنه لا يرفض مبدأ العولمة الأخلاقية في حد ذاته، بل يدعو إلى إعادة توزيع السلطة السردية، إذ ينبغي إنتاج المعاني والمفاهيم بشكل مشترك مع أولئك الذين يعيشون تبعات القرارات المالية، فهذه الانعكاسية لا تُعدّ تبريراً أو تنصلاً من المسؤولية، بل تُطرح بوصفها دعوة صريحة لتعميق النقاش حول من يملك حق تحديد "القيمة" وكيف.

## إخلاء المسؤولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي

تم تطوير أجزاء من هذا التقرير، بما في ذلك المسودات الأولى للتأطير التحليلي، والجداول المقارنة، وبعض الملخصات المختارة، بمساعدة أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل: (ChatGPT من OpenAI) وذلك تحت إشراف خبير مختص، وقد خضعت جميع هذه المواد للمراجعة الدقيقة، والتعديل، والتكييف السياقي من المؤلفين؛ لضمان اتساقها مع المعايير الثقافية، والأخلاقية، والعلمية. ويعكس هذا الاستخدام التزاماً بالابتكار والتجديد في أبحاث السياسات، دون أن يُستعاض به عن الحكم النقدي أو مسؤولية التأليف.

وبالنظر إلى تركيز التقرير على مفهومي السيادة السردية وترسيخ القيم الأخلاقية، نُقر بالتحديات الكامنة في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي، خاصةً أن العديد منها مبني على أنظمة معرفية مهيمنة، وغالبًا ما تتمحور حول الغرب. وخلال عملية إعداد النص، تم التعاطي مع مخرجات الذكاء الاصطناعي بوصفها أدوات مساندة أو "دعائم فكرية"، لا مصادر موثوقة أو نهائية، فظل التأليف محليًا، والتفسير في يد فريق البحث، والتأطير الأخلاقي مستندًا إلى السياق القيمي للأردن والمنطقة. لذا، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق كان بمثابة دعم إنتاجي خاضع لمراجعة ثقافية، وسياسية، ومعرفية صارمة، وليس بديلًا عن التأليف المحلي أو التجربة المعرفية الأصيلة.

## نبذة عن مبادرة "أردن مؤثر"

"أردن مؤثر" هي مبادرة وحركة تعاونية ملتزمة ببناء منظومة الأثر وتعزيزها في الأردن والمنطقة العربية بشكل عام. نشأت كمؤسسة تطوعية، تضم في عضويتها مجموعة من أبرز المنظمات الريادية في الأردن، من بينها: 17Ventures، وAlfanar Venture Philanthropy، وArcan Impact، وBeyond Capital، وCatalyst، وExpectation State، وJordan Capital Investment Fund، وCEWAS، وJordan Strategy Forum.



17 VENTURES



cewas

beyond  
capital

CATALYST  
Investment Management

Expectation  
State



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

arcan  
impact

وإننا في مبادرة "أردن مؤثر"، نعرب عن امتناننا العميق لمركز أبحاث التنمية الدولية (IDRC) على دعمه والتزامه بهذا البحث، وتهدف دراسة الحالة هذه إلى استكشاف مسارات التوطين والتأثير، وتقديم نموذج يمكن أن يُلهم بناء التأثير في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في دول "عالم الأغلبية". وكذلك نؤمن بضرورة إعادة صياغة مفهوم "الأثر" ليعكس الممارسات الأصيلة والراسخة في المجتمعات، إلى جانب تلك التي تطورت في سياقات "عالم الأقلية"، إنها عملية لاستعادة السيادة وتوثيق مسارها، بهدف الدفع نحو حوار أوسع وأعمق وممارسة أكثر ارتباطًا بالواقع المحلي.

## نبذة عن مركز أبحاث التنمية الدولية

يعمل مركز أبحاث التنمية الدولية، بوصفه جزءًا من جهود كندا في الشؤون الخارجية والتنمية، على دعم وتمويل البحث والابتكار داخل المناطق النامية، من أجل دفع التغيير العالمي. ويستثمر المركز في الأبحاث عالية الجودة في الدول النامية، ويتبادل المعرفة مع الباحثين وصناع السياسات لتعزيز الفهم والاستخدام، ويحشد لذلك شركات عالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولية.

أسس المركز بموجب قانون صادر عن البرلمان الكندي في عام 1970، بتفويض "لبدء إجراء البحوث وتشجيعها ودعمها حول مشكلات المناطق النامية في العالم، ووسائل تطبيق المعرفة العلمية والتقنية وتكييفها وغيرها من المعارف؛ لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لتلك المناطق".

## يطرح هذا التقرير سؤالاً جوهرياً، هو: ما السياق التاريخي والفلسفي العام لتمويل الأثر؟

إنّ تمويل الأثر ليس مجرد أداة سياسية أو ابتكار تقني، بل إنّنا نراه جزءاً أصيلاً من حوار عالمي يمتد عبر الزمن، فهو يعكس نهجاً مستداماً يسعى إلى تحقيق مواءمة بين آليات التمويل ودورها في مواجهة التحديات التنموية الملحة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية.

يمثل الاستثمار المؤثر في هذا السياق استجابة لرؤية غربية معاصرة لتلك المعضلة القديمة، إذ يسعى إلى دمج المبادئ الأخلاقية مع رأس المال، أي إضفاء قيمة أخلاقية على التدفقات المالية. ومع أن هذا التوجه يستند في جوهره إلى المنطق الليبرالي، فإنه ما زال يحافظ على طابعه التكنوقراطي العميق، وغالباً ما يعجز عن مساءلة الجهات التي تحدد القيم التي يُبنى عليها مفهوم "الأثر" أو كيفية بناء الشرعية. وعلى الرغم من انتشار الأطر المتفق عليها عالمياً، مثل: أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات (ESG)، فإن الأسس الفكرية التي تقوم عليها هذه الأطر تظل موضع جدل ونقاش مستمرين.

تؤدي هذه المفارقة عملياً إلى نشوء تحديات ملموسة بين مختلف الجهات العاملة ضمن منظومة بيئة الأعمال، فعلى سبيل المثال، يجد رواد الأعمال أنفسهم في صدام مع الواقع الذي يفرضه المانحون، إذ يشترطون تقديم تقارير مفصلة حول أثر الأعمال المستندة إلى مقاييس النوع الاجتماعي أو المناخ، وغالباً لا يكون هناك تناغم بين هذه المتطلبات مع الأولويات التي يتطلّبها المجتمع أو الرفاه الاجتماعي للأفراد المحليين. بالمثل، يُضطر مديرو الصناديق الاستثمارية - إن لم تتوافق هذه المعايير العالمية بالضرورة مع المعايير الدينية أو الأعراف العشائرية السائدة في البيئة المحلية - إلى الامتثال لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات (ESG) لجمع رأس المال.

ويسعى المشرعون والأشخاص الفاعلون في المجتمع المدني إلى التوفيق بين متطلبات المساءلة العالمية والمنظومات الأخلاقية المحلية المتجذرة في مفاهيم التمويل الإسلامي أو مبادئ المعاملة بالمثل القبلية. ويشار إلى أن هذه المفارقات والفرضيات لا تشكل الأسس النظرية فحسب، بل إنها تحدد المبادرات المؤهلة للحصول على التمويل، وكيفية قياس الأثر، والأهم من ذلك، الجهات التي تُمنح أطرها الأخلاقية الشرعية في التطبيق العملي.

يوثق هذا التقرير رحلة مبادرة "أردن مؤثّر" متضمناً تحليلاً نقدياً للتحديات التي تواجه عملية مواءمة الأطر العالمية ضمن السياق المحلي، ويدعو التقرير إلى تبني تحول أعمق، وذلك بالانتقال من مجرد التكيف إلى التوطين، وهي عملية تركز على التقاليد ومنظومة الأخلاق والمحلية، والقيم الثقافية والرؤى السياسية لتكون المحدد الأساسي لمفهوم الأثر. وقد يتجسد هذا التحول في الأردن بالاعتماد على مفاهيم التمويل الإسلامي والتكافل المجتمعي، وإعادة صياغة القيم العامة ومفاهيم العدالة، وهي استجابة تعمقت مؤخراً جراء الحرب على غزة وفلسطين والأزمات الإقليمية الأخرى.

لا تزال هذه الجهود في مراحلها الأولية، فيشير الدمج المحدود لمنظومة الأخلاق المحلية والتقاليد والأعراف القبلية في التفكير السائد حول منظومة الأثر إلى مشكلة أعمق تتمثل في ضعف البنية المعرفية في البلاد، إذ لم تمنح الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الفكرية في الأردن دوراً محورياً في صياغة مفهوم محلي للأثر.

فعلى سبيل المثال، يتناول عدد قليل من البرامج الأكاديمية في المجالات العلمية المختلفة، مثل: إدارة الأعمال، أو الاقتصاد، أو التمويل الإسلامي، أو السياسة العامة، عمق العلاقة ما بين الأطر الأخلاقية المحلية والتمويل التنموي، فقد قامت الجامعة الأردنية باستحداث برنامج ماجستير في التمويل الإسلامي، كما أن التعاون بين هذه المؤسسات الأكاديمية والجهات الفاعلة في مجال الأثر لا يزال محدوداً.

ولم تشهد البلاد أي مبادرات جادة لتأطير مفهوم "الأثر" استناداً إلى مقاصد الشريعة أو الشرعية القبلية أو مفاهيم الرفاه الاجتماعي. في المقابل، تركز معظم المنظمات الرائدة في هذا المجال - بما في ذلك مبادرة "أردن مؤثّر" - على التعاون مع المانحين وتطبيق التجارب العملية، دون بناء شراكات معرفية طويلة الأمد مع الجامعات أو مؤسسات البحث، هذا الغياب للتفاعل المتبادل يمثل فرصة ضائعة لتطوير مفاهيم أخلاقية محلية، وبناء شرعية معرفية، وإنتاج نماذج تعددية للتأثير تتماشى مع السياق الثقافي والاجتماعي الأردني.

### ينطلق هذا البحث من إشكالية رئيسة يلخصها السؤال الرئيس الآتي:

- ما الذي يلزم الأردن للانتقال من تكييف المفاهيم والنماذج العالمية للأثر وتمويله إلى توطينها ومنحها صبغة محلية، بالاعتماد على دمج الأطر الأخلاقية المحلية، والتحول المؤسسي، وقيادة السردية؟
- **ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية للبحث مجموعة من التساؤلات الفرعية، هي:**
- لماذا واجه التمويل صعوبة - عبر تاريخ طويل - في تحقيق توافق بين المبادئ والقيم الأخلاقية والأعراف المجتمعية؟ وما الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا التحدي لبناء تمويل أثر ذي صبغة محلية في الأردن؟
- ما الفرق بين مصطلحي (التسييق) و(التوطين) ضمن أطر التأثير العالمية؟ ولماذا يُعد هذا التمييز مهمًا للقيم الأخلاقية، والحوكمة، والاستدامة على المدى الطويل؟
- ما النظم الأخلاقية الأصيلة المتجذرة في الأردن، مثل: التمويل الإسلامي، والقيم العشائرية، والعلاقات المبنية على الأخلاق، وكيف يمكن دمجها ضمن نموذج محلي مؤثر؟
- ما الشروط المؤسسية والمعرفية اللازمة لتطبيق هذه النظم الأخلاقية تطبيقًا فاعلاً، على الرغم من وجود بعض الفجوات أهمها التفاوت في القدرات؟
- ما الأدوار التي ينبغي أن يضطلع بها كلٌّ من: مبادرة "أردن مؤثر"، والحكومة، والمانحين، والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص ضمن منظومة التأثير؟

لا شك أن هذه الأسئلة لا تشكّل محور اهتمام البحث الأكاديمي فحسب، بل تمس جوهر السياسات الواقعية أيضًا، فهي تتناول شرعية الإصلاحات المالية، والسياسة الأخلاقية للتنمية، والحاجة الملحة إلى نماذج اقتصادية تستمد معناها من السياقات المحلية، وتزداد أهمية هذه القضايا في ظل التحولات المتسارعة بعد عام ٢٠٢٣، سواء أكان ذلك في المعنويات الإقليمية، أم في ديناميكيات المانحين الدوليين أم في تنامي الرفض للأطر والممارسات المستخلصة والمفروضة من الخارج.

تكشف هذه الدراسة أن إخفاق النماذج العالمية لا يعود بالضرورة إلى سوء التصميم، بل إلى غياب التوافق بين الأنظمة المعرفية، والافتراضات، وأطر القيم التي تقوم عليها نماذج تمويل التأثير العالمية، وتلك المتجذرة في السياقات المحلية - سواء أكانت ثقافية أم أخلاقية أم تاريخية أم دينية - وتُعد تجربة مبادرة "أردن مؤثر" نموذجًا يعكس بوضوح كلاً من الفرص والتحديات التي ينطوي عليها التوطين القائم على أسس أخلاقية، فبينما يُوفر التمويل الإسلامي والتحويلات السردية أرضية خصبة، فإن بناء منظومة تعددية ومستدامة بحق يتطلب استثمارًا متجددًا ومستمرًا في إنتاج المعرفة المحلية.

من الناحية المنهجية، يستند هذا التقرير إلى مزيج من التحليل التاريخي والفلسفي، واستعراض رحلة مبادرة "أردن مؤثر"، وذلك بمراجعة الوثائق، وإجراء مقابلات معمقة مع أعضاء المبادرة، وغيرهم من الفاعلين في منظومة الأثر، بالإضافة إلى جلسات تحقق التشاركية والتنوّع في طرح الآراء والأفكار، وذلك بعقد ورش عمل متخصصة، كما يعتمد التقرير على عدسة تحليلية هجينة تجمع بين النقد السياسي، ونظرية التوطين، والتحقيق السردى البنائي.

تنتقل الفصول التالية من التركيز على التأطير التاريخي إلى التحليل المفاهيمي، ومن مناقشة المبادئ الأخلاقية إلى استعراض الممارسات المؤسسية، ثم تتوج هذه الفصول برؤية إقليمية واضحة تؤكد أن مستقبل التأثير الأخلاقي لا يكمن فقط في تبني الأدوات والتجارب العالمية، بل في إعادة تشكيل الأولويات وصياغتها بشكل سيادي على يد من يعيشونها.

# ١. التوتر التاريخي بين المنظومة الأخلاقية والتمويل

شهدت العلاقة بين المنظومة الأخلاقية وممارسات التمويل قدرًا من التوتر عبر التاريخ، فالمجتمعات، على اختلاف ثقافات وتجاربيها، سعت دومًا إلى تحقيق توازن بين متطلبات النشاط الاقتصادي، وضرورات التبادل من جهة، وبين الالتزام الأخلاقي بصون الكرامة الإنسانية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والوفاء بالمبادئ القيمة من جهة أخرى.

يستعرض هذا الفصل مسارات ذلك التفاعل بين الأخلاق والتمويل، كما تجسّد في منظومات دينية وثقافية وفكرية متعددة، سعت كل منها إلى تنظيم التمويل أو إعادة تعريفه بوصفه ممارسة ذات بُعد قيمي وأخلاقي. ولا يُعد فهم هذا السياق التاريخي مجرد مسألة نظرية، بل خطوة أساسية لاستعادة القدرة على صياغة السرديات الاقتصادية.

فالتنظيم المؤثر، كما نعرفه اليوم، ليس أداة محايدة، بل هو نتاج غربي تَشكّل ضمن منظومة أخلاقية ليبرالية، ومنطق قائم على الخبرة الفنية والتقنية (منطق تكنوقراطي)، ومسارات تنموية تاريخية. ومن ثم، فإن الوعي بهذه الجذور يمثل خطوة أساسية لابتكار نماذج بديلة تعكس الأولويات الأخلاقية والقيمة المجتمعية في الأردن، وتستجيب لطموحات تنموية مستدامة تنطلق من سياقها المحلي وقيمها المتجذرة.

بينما تمضي مبادرة "أردن مؤثّر" في رحلة تكييف الأطر العالمية إلى مشروع أعمق نحو نرسخ القيم الأخلاقية للفكر والممارسة، يبرز سؤال جوهري لطالما تردد صداه عبر التاريخ: هل يمكن إعادة توجيه أدوات التمويل لخدمة العدالة دون أن تُستلبه هياكل السلطة المهيمنة؟

من خلال تحليل الجهود التي بذلتها حضارات متعددة؛ لتحقيق توازن بين متطلبات الأداء الاقتصادي ومقاصد العدالة الأخلاقية، يقدم هذا الفصل أساسًا معرفيًا لتطوير نظرية محلية للتغيير، نظرية لا تقوم على التقليد أو النقل الحرفي، بل تستعيد زمام قيادة المبادرة الأخلاقية، وتستوعب تعددية أنظمة القيم، وتستند إلى تجربة اجتماعية محلية راسخة. ويظهر هذا المسار التحليلي، إمكانات الأطر الأخلاقية الموروثة وحدودها - سواء أكانت إسلامية أم قبلية أم غربية - ويُمهد الطريق أمام قرارات وخيارات إستراتيجية واعية للتعامل مع منظومة "الأثر" في السياق المحلي الأردني اليوم.

## الأسس الدينية المبكرة

وفق الأديان السماوية الثلاث، لم يكن التمويل نشاطًا خاليًا من القيم، فقد أرست اليهودية والمسيحية والإسلام قواعد صارمة تحكم الإقراض وتراكم الثروة.

تحذر **التوراة** من فرض الفائدة على أفراد المجتمع، مشددة على المساعدة المتبادلة بدلًا من السعي وراء الربح.



بُنيت **العقيدة المسيحية المبكرة** على هذا الأساس، حيث قامت بتقنين حظر الربا في مختلف أنحاء أوروبا في العصور الوسطى، فقد عدّت المجمع الكنسية، وعلماء اللاهوت، والفلاسفة على حد سواء، الفائدة غير أخلاقية؛ لأنها تولد الربح من دون جهد (عمل)، وهو ما يتعارض مع القانون الطبيعي.



أما **الفقه الإسلامي** فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ أسس اقتصادًا أخلاقيًا متكاملًا يقوم على تحريم الكسب غير العادل أو الربا، وتجنب الغرر (المخاطرة غير المبررة)، وأكّد ضرورة تقاسم المخاطر، وتحقيق العدالة المجتمعية.



وأدّت هذه المبادئ إلى نشوء التمويل الإسلامي بوصفه نظامًا مستقلًا، ولا يزال يحظى بأهمية كبيرة في المساعي الحالية التي تهدف إلى أن يكون مرتبطًا على الدوام بالقيم الأخلاقية.

## البراغماتية والتهميش في العصور الوسطى

على الرغم من القيود الأخلاقية المفروضة على التمويل في العصور الوسطى، فإنّ الأنظمة الاقتصادية آنذاك كانت بحاجة إلى وسطاء ماليين. ففي أوروبا ذات الأغلبية المسيحية، حيث كان يقتصر تحريم الربا فقط على المسيحيين، دُفعت المجتمعات اليهودية، التي كانت مستبعدة من النقابات وحيازة الأراضي، إلى الانخراط في الإقراض. ورغم محورية هذا الدور في إبقاء عجلة الاقتصاد، فقد ظل موقعهم الأخلاقي والاجتماعي محل نزاع دائم، وغالبًا ما تمّ تحميلهم مسؤولية الأزمات الاقتصادية، وأصبحوا محلّ اتهام ولوم من المجتمع عند الشدائد. في المقابل، اتجهت المجتمعات الإسلامية إلى تبني ممارسات تجارية تحمل طابعًا أخلاقيًا، مثل: شراكات تقاسم الأرباح (المضاربة)، التي ارتكزت على مبدأ المعاملة بالمثل والشفافية.

## الإصلاح والأخلاق البروتستانتية

ساهم الإصلاح البروتستانتي في تخفيف التشدد الأخلاقي الصارم تجاه الربح، فقد سمح التأويل الكالفيني بجني فوائد معتدلة عُدت عائدًا مشروعًا ناتجًا عن المخاطرة. وفي السياق الأمريكي، أدت (الميثودية) و(البيوريتانية) دورًا محوريًا في تشكيل الأسس الأخلاقية لما أشار إليه (ماكس فيبر) لاحقًا بـ "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، إذ أصبح العمل الجاد، والادّخار، وتراكم الثروة مقبولًا دينيًا، شرط أن يكون ذلك مرتبطًا بهدف أخلاقي وانضباط ذاتي، وقد أدى ذلك إلى اندماج جديد بين الإيمان والمال، فبات يُنظر إلى النجاح الاقتصادي على أنه علامة محتملة على النعمة الإلهية.

## الأهمية المعاصرة: النقاش الأردني حول الربح وشرعيته

يعكس التطور التاريخي للمنطق الأخلاقي المرتبط بتحقيق الربح - الذي بلغ ذروته في تصور (ماكس فيبر) للثروة بوصفها مؤشّرًا إلى الفضيلة - أصداءً واسعة في السياق الأردني المعاصر، ولا سيما في ظل الأزمات وتراجع مستوى الثقة العامة، فمن الجدل الدائر حول مؤسسات التمويل الميكروي التي تُوصف أحيانًا بأنها استغلالية، إلى الغضب الشعبي من صفقات الخصخصة غير الشفافة أحيانًا، تتبلور ملامح ما يمكن تسميته بـ "الاقتصاد الأخلاقي الأردني".

وضمن هذا الإطار، يُعدّ الربح مشروعًا إذا تمّ تحقيقه بقدر عالٍ من الشفافية، وأعيد استثماره لخدمة المجتمع، ويعيد هذا المشهد تأكيد أهمية الأخلاق البروتستانتية، التي طرحت سؤالًا جوهريًا هو: ما الشروط التي يجب توافرها حتى يُعد الربح أخلاقيًا؟

في السياق الأردني، لا يعد هذا النقاش مجرد مسألة نظرية، بل يمثل إطارًا حاسمًا لفهم حدود الشرعية، وبناء الثقة، وتعزيز الغرض العام عند تصميم أدوات التمويل المؤثر.

## الحدثة والتراجع الأخلاقي للتمويل

مع مطلع القرن العشرين، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهد التمويل تراجعًا في ارتباطه بالمبادئ والقيم الأخلاقية، وقد أدى صعود رأسمالية المساهمين، وتبني النظرية النقدية، وتوسع سياسات التحرير المالي إلى فصل النشاط المالي عن الرقابة الأخلاقية، ويتجسّد ذلك بما عبّر عنه (ميلتون فريدمان) بقوله: "المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للأعمال تكمن في زيادة أرباح المساهمين". وعندما يُلتفت إلى المبادئ الأخلاقية، فغالبًا ما يتم إخراجها من صميم العملية الاقتصادية وتحويلها إلى أنشطة جانبية، كالمسؤولية الاجتماعية أو العمل الخيري، بدلًا من أن تكون جزءًا جوهريًا يدخل في صميم النماذج المالية نفسها.

يسعى الشكلان (١) و(٢) في التقرير إلى توضيح هذا التجاذب الجوهري، سواء أكان على المستوى المعياري (القيمي)، أم على المستوى العملي / التمويلي.

### الشكل ١: التجاذب الجوهري على المستوى المعياري

القطب (١)	القطب (٢)
الكفاءة والتقدم	المعايير الأخلاقية والثقافية
العقلانية الأدوات	العقلانية الموضوعية (مصطلحات فيبر)
"ما الأنجح؟"	"ما هو صحيح أو ذو معنى"

### الشكل ٢: التجاذب الجوهري على المستوى المعياري مقابل التمويل

الطبقة المعيارية	المعايير الثقافية والأخلاقية	الكفاءة والتقدم
الطبقة الأدوات	المالية	تخدم الكفاءة / التقدم
	ما لم يُعدّ توجيهه إلى مرجعية أخلاقية	

## عودة التمويل الأخلاقي

في منتصف القرن العشرين، تجدد ظهور المفاهيم الأخلاقية ضمن الخطاب المالي، وبرز التمويل الإسلامي من جديد، ليقدّم بديلاً للخدمات المصرفية الغربية، إذ يرتكز على القيم والمبادئ الدينية.

كان أنور قريشي (١٩٤٦)، ونعيم صديقي (١٩٤٨)، وأبو الأعلى المودودي (١٩٥٠)، من أوائل من صاغوا رؤية لنظام مصرفي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن المعروف أنّ بنك (ميت غمر) للتوفير الذي أسّس عام ١٩٦٣ في مصر هو أول مؤسسة مالية إسلامية حديثة، إذ عمل البنك دون فوائد، معتمداً على تقاسم الأرباح. كما شكّل إنشاء البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٥، في ظل منظمة التعاون الإسلامي، بداية المؤسسة الرسمية للتمويل الإسلامي على مستوى التنمية الدولية. وفي وقت لاحق، كان لماليزيا دور رياديّ في ابتكار نظام مصرفي مزدوج، يدمج التمويل الإسلامي في إطار تقليدي، وهي الآن تتبوأ مركزاً عالمياً معترفاً به على نطاق واسع.

## انخراط الأردن الجزئي في إرث التمويل الإسلامي

انخرط الأردن بشكل انتقائي في هذا المسار العالمي للتمويل الإسلامي، ويشرف البنك المركزي الأردني على شبكة متنامية من المؤسسات المالية الإسلامية، وقد تبنت البنوك، مثل: البنك الإسلامي الأردني أدوات متوافقة مع الشريعة، بما في ذلك تقاسم الأرباح (المضاربة) والمرابحة.

ومع ذلك، تبقى المنظومة مرتكزةً في معظمها على الامتثال لا الابتكار، على خلاف التجربة الماليزية، فلم يتبنّ الأردن نموذجاً مصرفياً مزدوجاً يدمج التمويل الإسلامي رسمياً في السياسات التنموية الوطنية أو في مقاييس التأثير. كما أن المؤسسات المالية الإسلامية في الأردن لم تعتمد، حتى الآن، أدوات تقاسم الأرباح وسيلة لتوسيع الشمول المالي أو المساهمة في تحقيق أهداف التنمية، فعلى الرغم من توافر البنية التحتية المؤسسية، تبقى الإمكانيات الأخلاقية والتشغيلية للتمويل الإسلامي في الأردن غير مُفعّلة بالقدر الكافي، وتبرز هذه الفجوة الحاجة إلى بلورة أعمق لمفهوم "التمويل الإسلامي"، ضمن رحلة ترسيخ القيم الأخلاقية.

## تطور التمويل المؤثر العالمي

اكتسب الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI) أهمية كبيرة في الولايات المتحدة خلال حرب فيتنام، إذ سعى المستثمرون إلى تجنب دعم مصنعي الأسلحة وأنظمة الفصل العنصري. ومع مرور الوقت، تطورت هذه الحركات لتصبح أطرًا أكثر تنظيمًا، بما في ذلك معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وصولاً إلى الاستثمار المؤثر.

تمثل المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر (GSG Impact) المؤسسة الرسمية لهذا التحول الأخلاقي في التمويل. وقد ظهرت استجابة للإخفاقات البيئية التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، والتي أدت إلى تآكل ثقة الجمهور في الأسواق التقليدية، وسلطت الضوء على الحاجة إلى أنظمة رأسمالية قادرة على معالجة عدم المساواة والإقصاء والأنهيار البيئي.

وفي هذا السياق، ظهر الاستثمار المؤثر بوصفه طريقة ثالثة تجمع بين العمل الخيري وتعظيم الأرباح، إذ تهدف إلى موازنة العوائد المالية مع النتائج الاجتماعية والبيئية القابلة للقياس. وفي عام ٢٠١٣، تم إنشاء فريق عمل الاستثمار في التأثير الاجتماعي لمجموعة الثماني برئاسة السير (رونالد كوهين). ويهدف فريق العمل إلى تحفيز المنظومة الوطنية من خلال المجالس الاستشارية الوطنية (NABS) وترسيخ مبادئ القطاع: القصد، وقياس التأثير، والاستدامة المالية. وقد استند ذلك إلى الجهود السابقة التي قادتها المملكة المتحدة، مثل: فريق عمل الاستثمار الاجتماعي الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٠، وإنشاء شركة (بيج سوسايتي كابيتال) في عام ٢٠١٢، وهي أول مؤسسة استثمارية بالجملة (wholesale investment) في العالم. وعندما أنهى فريق عمل الاستثمار في التأثير الاجتماعي ولايته في عام ٢٠١٥، تم تأسيس المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر بوصفها كياناً مستقلاً، بهدف تعزيز عولمة هذه الجهود وتوسيع نطاق تأثيرها.

على الرغم من أن الاستثمار المؤثر يختلف عن الاستثمار المسؤول اجتماعياً بتركيزه على تحقيق نتائج إيجابية بدلاً من الإكتفاء بتقليل الأضرار، فإن أسسه الفلسفية لا تزال واضحة تماماً وتثير جدلاً مستمراً. كما أنها تستند إلى المثل الليبرالية الغربية، مثل: (الفاعلية الفردية، والمقاييس، والتخطيط العقلاني) التي غالباً ما تجد صعوبة في الانسجام مع المبادئ الأخلاقية أو الروحية أو قيم الجماعة للمجتمعات غير الغربية. إضافة إلى ذلك، هناك قلق متزايد من أن التمويل المؤثر يمثل في جوهره مفهوماً نيوليبرالياً، يعيد تأطير المشكلات الاجتماعية بوصفها فرصاً استثمارية، ممّا يعزز ديناميكيات القوة القائمة. (انظر الصندوق أ).

٢ الجامع، م. أ. (٢٠٠٦). التمويل الإسلامي: القانون والاقتصاد والممارسة. مطبعة جامعة كامبريدج وويلسون، ر. (١٩٩٧). "التمويل الإسلامي والاستثمار الأخلاقي".  
المجلة الدولية للاقتصاديات الاجتماعية، (١١)٢٤، (١٣٢٥-١٣٤٢).  
آرتشر، س.، وعبد الكريم، ر. أ. (محرران). (٢٠٠٧). التمويل الإسلامي: التحدي التنظيمي. وإيلي.

## الصندوق ١: تمويل الأثر (التمويل المؤثر) - مشروع ليبرالي جديد؟

غالبًا ما يتم انتقاد التمويل المؤثر، الذي يهدف إلى تحقيق عوائد مالية ونتائج اجتماعية أو بيئية إيجابية، بوصفه بنية نيوليبرالية تدمج منطق السوق في التغيير الاجتماعي. فهو ينقل مسؤولية الرفاهية العامة من الحكومات إلى المستثمرين والشركات من القطاع الخاص، مما يعزز فكرة أن الأسواق هي الحل الأساسي لتحديات اليوم. ويؤكد النقاد أن التمويل المؤثر يعطي الأولوية للنتائج القابلة للقياس وقصيرة الأجل على حساب التغيير الهيكلي، مما يعزز اختلالات القوة والثروة الحالية. كما يهدد بتحويل القضايا الاجتماعية إلى سلع، ويحوّل الفقر أو التعليم أو التدهور البيئي إلى فرص استثمارية.

في كتاب "الفائزون يأخذون كل شيء: خدعة النخبة لتغيير العالم"، ينتقد آناند جيريداراداس الطريقة التي تتخبط بها النخبة العالمية في العمل الخيري والتغيير الاجتماعي، مع حفاظها في الوقت نفسه على الأنظمة التي تديم قوتها وتراكم ثروتها. ويناقش أيضًا الجهود التي تبذلها "حسنة النية" لـ"رد الجميل" تعمل على ترسيخ الوضع القائم، وذلك بتجنب الإصلاحات الهيكلية. وغالبًا ما تسهم المبادرات، التي تقودها النخبة، في إضفاء الشرعية على نفوذها، وإخفاء التفاوتات والفجوات، وضمان السيطرة على مسار التغيير الاجتماعي والسياسي. وبدلًا من معالجة الأسباب الجذرية للظلم وعدم المساواة، تركز الجهود عادةً على إصلاحات تدريجية تتماشى مع استمرار تحقيق الأرباح وحماية الامتيازات. ويُرَدَد (مايكل إدواردز) نقدًا مماثلًا، إذ يرى أن مفهوم "الرأسمالية الخيرية"، الذي يكون بتطبيق مبادئ الأعمال لحل المشكلات الاجتماعية، يؤدي إلى تقويض المساءلة الديمقراطية والعدالة.

وفي مقالها الموسوم بـ: "إجماع وول ستريت"، تقدم (دانيلا غابون) تحليلًا نقديًا عميقًا لتمويل التنمية، وتشير إلى أن التمويل المؤثر هو جزء من تحول أوسع في السياسات الاقتصادية، إذ يستبدل استثمارات القطاع العام بتدفقات رأسمالية من القطاع الخاص، مدعومة باستراتيجيات تهدف إلى إزالة المخاطر وتنفيذ إصلاحات موجهة نحو السوق. وبهذا، يخضع الغرض الاجتماعي للتمويل لمنطق الأسواق، مما يجعله يتماشى مع المبادئ النيوليبرالية، التي تركز على الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية.

## نحو أخلاقيات تمويل تعددية

تُظهر هذه المراجعة التاريخية أن محاولات توجيه التمويل نحو غايات أخلاقية، كانت دائمًا جزءًا أصليًا من التقاليد الدينية والثقافية. ومع تراجع هذا التوجُّه، ومع تراجع هذا التوجُّه، أصبح التمويل هو المهيمن على الأخلاق، بدلًا من أن يكون أداة لخدمتها.

وفي السياق الأردني، وعلى نطاق أوسع في دول الجنوب العالمي، لا يكمن التحدي في مجرد تكييف أدوات التمويل الأخلاقي العالمية وحسب، بل يتجاوزها إلى إعادة اكتشاف وتفعيل الأطر الأخلاقية الأصيلة؛ لإعادة تعريف القيمة والغاية من التمويل. وهي عملية تبدأ، بالضرورة، من العودة إلى الجذور التاريخية.

أظهر هذا الاستكشاف التاريخي أن التنافس الكامن بين التمويل والأخلاق ليس ظاهرة جديدة؛ بل هو متكرر، وتكفي، وله جذور ثقافية عميقة. ولكن في حين سعت الأنظمة السابقة إلى إضفاء الشرعية على نفسها بالارتكاز على أسس دينية أو مجتمعية، فإن النماذج المعاصرة غالبًا ما تعطي الأولوية للشمولية التكنولوجية. ومع ذلك، يجب الإقرار بأن تلك الجهود التاريخية، التي هدفت إلى تحقيق مواءمة بين التمويل والقيم الأخلاقية، جرت في سياقات تختلف جوهريًا عن واقعنا المعاصر. فقد أدخلت التحديات الراهنة، مثل: التدهور البيئي، والمساواة بين الجنسين، وتطور التكنولوجيا، متطلبات أخلاقية جديدة تستدعي التفكير المتجدد والابتكار المؤسسي على حد سواء، إذ يمهد هذا الانفصال الطريق للتمييز النقدي بين نهجين حديثين، هما: تسييق الأطر العالمية وتوطيئها.

ويتناول الفصل التالي هذين التوجُّهين؛ من خلال مقارنة بين مواءمة الأطر العالمية مع السياقات المحلية، وبين نهج الأنظمة المحلية في إعادة تعريف مفهوم الأثر.

٣ إدواردز، م. (٢٠٠٨). مجرد إمبراطور آخر؟ أساطير وحقائق الرأسمالية الخيرية. ديموس.  
إدواردز، م. (٢٠١٠). الفكة الصغيرة: لماذا لن تنفذ الأعمال العالم. بيريت-كوهلر.

٤ غابون، د. (٢٠٢١). إجماع وول ستريت: كيف أصبحت التنمية مالية. مجلة ROAR

## ٢. التسييق مقابل التوطين: الدلالات النظرية والسياسية

ترافق الصعود العالمي لتمويل الأثر مع دعوات متزايدة لمراعاة السياق المحلي. ومع ذلك، غالبًا ما اتخذ هذا الأمر شكل تسييق بدلًا من توطين، وهو تمييز جوهري يسعى هذا الفصل إلى تحليله وبيانه. فعلى الرغم من أن كلا النهجين يعترفان بضرورة تفاعل الأدوات المالية العالمية مع الواقع المحلي، فإنهما يختلفان اختلافًا جذريًا في الافتراضات المتعلقة بالسلطة والمعرفة والشرعية.

وفي السياق الأردني، يتجلى هذا التمييز بوضوح في اعتماد الأطر العالمية، مثل: أهداف التنمية المستدامة، ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات، دون أن يصاحب ذلك إعادة صياغة تعريف محلي لمفهوم التأثير، وحتى في الحالات التي تُوظف فيها الأنظمة المحلية، كالتمويل الإسلامي، فإنها نادرًا ما تُستخدم لتشكيل المرجعيات المعرفية أو منطق القياس للنظام البيئي للتأثير.

### مفهوم السياقية

يشير مفهوم السياقية إلى تكيف الأطر والمعايير العالمية، مثل: أهداف التنمية المستدامة، ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ومعايير تقرير الأثر والاستثمار لتناسب البيئات المحلية. وعادةً ما تكون هذه التكييفات التكتيكية تقنية تتمثل ب: تعديل المؤشرات، أو إعادة صياغة إستراتيجيات التنمية الوطنية، أو تكييف اللغة بما يتناسب مع المعايير الثقافية، والهدف من ذلك كله هو جعل الأدوات العالمية أكثر قبولًا وملاءمة وقابلية للتنفيذ في بلدان معينة.

يفترض هذا النهج أن الأطر الأساسية صحيحة وسليمة بطبيعتها، وأن المطلوب فقط هو التعديل الطفيف لجعلها أكثر قبولًا وملاءمة وقابلية للتطبيق في سياقات محلية مختلفة. وغالبًا ما يحتفظ السياق بنماذج المساءلة الخارجية، خاصة تجاه المستثمرين الدوليين أو الجهات المانحة.

ويظهر السياق بوضوح في عملية تكيف أطر إعداد التقارير والإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات في العديد من صناديق الثروة السيادية الإفريقية، فيتم الاحتفاظ بالمؤشرات العالمية، مع إضافة بعض المقاييس المحلية، مثل: التفاعل مع صغار المزارعين، أو أولويات البنية التحتية الإقليمية، ضمن تقارير مواءمة أهداف التنمية المستدامة. وبطريقة مشابهة، في الأردن ومصر، قامت دراسات جدوى سندات الأثر بتعديل مؤشرات النتائج؛ لتنسجم مع الاستراتيجيات الوطنية في بعض المجالات، مثل: التعليم والتوظيف، مع الإبقاء على إمكانية مقارنة هذه المؤشرات بمقاييس النتائج العالمية، كتلك التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في الأردن، في إطار عملية رسم خرائط المستثمرين التي أعدتها مبادرة أثر أهداف التنمية المستدامة في الأردن (SDG Impact)، تمت مراجعة الأولويات التنموية الوطنية والقطاعية في الأردن؛ لتحديد فرص الاستثمار التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. وقد قُدِّمت بورصة عمان تقارير إلزامية للاستدامة، بالإضافة إلى الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، وذلك بناءً على ممارسات متبعة في أماكن أخرى وضمن أطر عالمية. أما المنتجات ذات الصلة بالأثر، التي أطلقها أعضاء مبادرة "أردن مؤثر"، مثل: (كاتاليسست أو بيوند كابتال)، فغالبًا ما تتبع أو يُطلب منها اعتماد مقاييس التأثير التي حددها المستثمرون الدوليون، مثل مؤسسات التمويل الأجنبية. في جميع هذه الحالات، يبقى المنطق المالي الأساسي ونظام القياس خارجي المصدر، مما يجعل المساءلة تتجه نحو الممولين الدوليين والشركاء الفنيين.

في حين أن هذه التكييفات تعزز الملاءمة المحلية، إلا أنها لا تحدث تغييرًا جوهريًا على موقع السلطة الذي يحدد ماهية القيمة أو المخاطر أو النجاح. وهنا يظهر دور التوطين والتمركز، الذي يسعى إلى إعادة تشكيل توجهات الأطر العالمية، وليس مجرد تكييفها.

### مفهوم التوطين

على النقيض من ذلك، يتحدى التوطين الفرضية القائلة: إن الأدوات العالمية محايدة أو كافية، إذ يسعى إلى إعادة تعريف مفاهيم "خلق القيمة" و"التقييم الأخلاقي" من داخل أنظمة المعنى المحلية. ويدور معنى التوطين حول السيادة المعرفية؛ أي منح المجتمعات القدرة على تحديد ماهية النجاح، ومن صاحب الحق في تحديده؟ ولماذا يُعَدُّ ذا أهمية؟

ولا يُلغى التوطين الأطر العالمية إلغاءً تامًا، بل يطالب بضرورة خضوعها للمبادئ والقيم الأخلاقية، والأعراف والتقاليد، والشرعية المحلية، وهو جهد سياسي بقدر ما هو تقني.

## الجدول ١: التسييق مقابل التوطين في التمويل المؤثر

البُعد	السياق	التوطين	التطبيق في الأردن
تعريف الأثر	تكييف التعريفات العامة مع الإعدادات المحلية	يحدد التأثير من خلال القيم الأخلاقية والثقافية المحلية	تركز التعريفات لغاية الآن على تكييف الأطر العالمية، ويحددها إلى حد كبير أولئك الذين يقدمون رأس المال (معظمهم من مؤسسات التمويل الإنمائي) مع التركيز على العمالة (الشباب، والجندر)، والحصول على الطاقة المتجددة، وما إلى ذلك. (أهداف التنمية المستدامة).
مصدر الشرعية	التحقق الخارجي (المانحون و المستثمرون العالميون)	الشرعية الداخلية (الأعراف المجتمعية والأخلاق الدينية)	مصدر التحقق خارجي في الغالب من خلال الجهات المانحة / أولئك الذين يقدمون رأس المال.
دور الجهات المحلية الفاعلة	منفذو النماذج المحددة مسبقاً	مُطَبِّقو الأطر المحددة مسبقاً	بعض الجهود المبذولة للمشاركة في إنشاء أطر عمل مع المستفيدين / المستثمرين، ولكن في الغالب نماذج موضوعة مسبقاً، مثل: (بيوند كابتال بالشراكة مع المجلس الدنماركي للاجئين).
استخدام الأدوات العالمية	معدلة، ولكنها ذات أولوية	تابعة للأطر المحلية أو استبدالها	بعض الجهود، مثل: (مرفق استثمار اللاجئين) لدمج الأدوات المحلية (التمويل الإسلامي) في عرض لزيادة الاستيعاب والأهتمام من الشركات المحلية.
ديناميكيات الطاقة	المعايير الخارجية تشكل العمل المحلي	الروايات المحلية تعيد تشكيل التوقعات العالمية	حتى الآن هي معايير خارجية إلى حد كبير (الاستدامة والإفصاح عن المناخ لبورصة عمان، إلخ).
منطق القياس	أطر القياس العالمية، مثل: (أهداف التنمية المستدامة)	المؤشرات الأخلاقية، مثل: (الكرامة وأمن الأسرة) وغيرها من المؤشرات الموضوعية محلياً	تستخدم جميع منتجات التأثير التي تمت مراجعتها أو تستند إلى أطر القياس وإعداد التقارير العالمية.

## الآثار المترتبة على الشرعية والممارسة

يحمل التمييز بين السياق والتوطين آثارًا كبيرة على مستوى الشرعية والتطبيق العملي. ففي الأردن، على سبيل المثال، أدى نهج التسييق إلى دمج أهداف التنمية المستدامة، التي كانت تتم غالبًا بصيغة تعديل تقني لاحق، ضمن إستراتيجيات التنمية الوطنية، وسياسات الاستدامة، ومنصات الاستثمار الموجهة لتتماشى مع أولويات الجهات المانحة. ومع ذلك، تفتقر هذه المبادرات في كثير من الأحيان إلى التفاعل الحقيقي مع المجتمعات المحلية؛ لأن النماذج المرجعية تستمد من خارج السياق المحلي.

وقد أشارت العديد من الصناديق والشركات التي أجريت معها مقابلات ضمن دراسة "بذور من أجل التأثير" (انظر الفصل الرابع)، إلى افتقارها للحوافز أو القدرات اللازمة لتضمين مقاييس الأثر في عملها، ما لم يُفرض ذلك من المستثمر أو الشريك التنموي عبر متطلبات التقديم أو الإبلاغ. ومن الأمثلة اللافتة على ذلك، مرفق استثمار اللاجئين في المجلس الدنماركي للاجئين، التابع لـ (iGravity)، الذي واجه صعوبات في إقناع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على قروض ميسرة من المرفق، ما لم تكن هذه القروض قائمة على مبادئ التمويل الإسلامي.

في المقابل، وجد التوطين صدى أعمق من خلال التمويل الإسلامي، الذي يعكس منطقاً أخلاقياً أصيلاً يتمحور حول العدالة، والمعاملة بالمثل، والرفاه المجتمعي. وبعد حرب غزة، برزت يقظة أخلاقية أوسع في الخطاب العام، تجلت في حملات المقاطعة التي يقودها المستهلكون، والمطالبة بمزيد من الوضوح الأخلاقي في المعاملات الاقتصادية. وعلى الرغم من أن هذه التحولات قد لا تعيد تعريف "التأثير/ الأثر" على المستوى المؤسسي مباشرة، فإنها تشير إلى تعطش متزايد لأنماط سلوك اقتصادي قائمة على القيم، وهي دينامية يمكن - إذا تم التعامل معها بجدية - أن تساهم في بناء نماذج أكثر رسوخاً وصلابة وشرعية لتمويل التأثير في المنطقة.

يُعدّ ضعف البنية التحتية المعرفية أحد العوائق الرئيسية أمام التوطين؛ إذ لم تحظ الجامعات ومنظمات المجتمع المدني بالتمكين الكافي، أو الموارد اللازمة لإرساء الأسس النظرية وتدريب أخلاقيات التمويل التابعة من السياق المحلي. ونتيجة لذلك، نشأ فراغ في التأطير الأخلاقي، غالباً ما يتم ملؤه إما بمقاييس مستوردة، أو بمعايير تستند إلى معتقدات دينية راسخة لكنها تفتقر إلى الطابع الشمولي أو التعددي.

ويُفاقم هذا التحدي نقص التعاون المنهجي بين الأنظمة المعرفية والجهات الفاعلة في منظومة التأثير/الأثر، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير مقاربات محلية لمفهوم "الأثر". وعلى الرغم من أن بعض التغييرات بدأت بالظهور - كما في حالة منتدى الإستراتيجيات الأردني والجامعة الألمانية الأردنية اللذين أطلقا شراكات رسمية مع الجهات الفاعلة في مجال التأثير أو برامج التأثير - فإن حجم الجهود الحالية لا يزال محدوداً، وهناك حاجة ملحة لتوسيع هذا التعاون بشكل أعمق وأشمل.

## ما وراء التكيف: نحو التأطير الأخلاقي

يتطلب التوطين الحقيقي تجاوز حدود التكيف، والانتقال إلى التأطير الأخلاقي. ويعني ذلك العمل على إنتاج أطر للتأثير بالشراكة مع أصحاب المصلحة في البنية التحتية المعرفية المحلية، وتطوير مقاييس مستندة إلى معايير تابعة من السياق المحلي. كما يستدعي ترسيخ هذه القيم داخل الأنظمة والمؤسسات القادرة على تطبيقها بكفاءة وفاعلية واستدامة.

### التوطين الحقيقي



تجاوز حدود التكيف والانتقال إلى التأطير الأخلاقي



إنتاج أطر التأثير بشكل مشترك مع أصحاب المصلحة من البنية التحتية المعرفية المحلية



تطوير مقاييس مستندة إلى معايير تابعة من المقاييس المحلية



تضمين هذه القيم في الأنظمة والمؤسسات القادرة على تنفيذها

ولا شك أنّ هذا لا يُعدّ رفضاً للأدوات العالمية، بل هو دعوة لقلب التسلسل الهرمي القائم: بحيث لا يُنظر إلى الأطر المحلية على أنها مكملات، بل على أنها الأسس التي يُنطلق من خلالها، وفي سياق اقتصاد التأثير، قد يعني ذلك إعادة النظر فيما يُفاس، ومن يحدده، وكيف تُكتسب الشرعية. وتبرز تجربة الأردن الحاجة إلى هذا التحول، إلى جانب التحديات الملازمة له، فمن دون استثمار حقيقي في إنتاج المعرفة، والسيادة السردية، والدعم المؤسسي، يبقى التوطين مجرد طموح، لا أداة للتحول الحقيقي.

وتتناول الفصول التالية كيفة انخراط مبادرة "أردن مؤثر" في هذا المسار، والدروس التي يمكن أن تقدمها تجربتها للمنطقة.

وعلى الرغم من أن التمييز بين "التسييق" و"التوطين" يوفر خريطة مفاهيمية لفهم الأطر العالمية، فإنه يفتح الباب أمام سؤال أعمق: ما الأسس الأخلاقية الفعلية التي يمكن أن ترتكز عليها عملية التوطين في الأردن، بدلاً من استيراد نماذج معيارية جاهزة؟

لذا، يتجه هذا الفصل نحو الداخل - ليستكشف الاقتصادات الأخلاقية الأصيلة الراسخة في التراث الديني، والقبلي، والثقافي الأردني. هذه التقاليد لا توفر فقط إطاراً أخلاقياً متماسكاً، بل تمنح شرعية راسخة، تُعد ضرورية لبناء نظام بيئي يمتلكه المجتمع محلياً بحق.




# ٣. المقاربات الأصلية للتمويل الأخلاقي

يوفر الأردن مشهداً أخلاقياً وثقافياً فريداً يمهد الطريق لتوطين التمويل المؤثر. ويستعرض هذا الفصل الأسس الأخلاقية المتجذرة ضمن ثلاثة أنظمة رئيسية، هي: التمويل الإسلامي، والهيكل الاجتماعية القائمة على القلبية، والمفاهيم المرتبطة بالرفاهية. كما يتناول القيود التي تواجه هذه الأسس في ظل غياب مؤسسات معرفية قوية تدعمها.

## التمويل الإسلامي: بنية تحتية روحية وقانونية

يشكل التمويل الإسلامي النظام الاقتصادي الأخلاقي الأصيل الأكثر تطوراً في السياق الأردني، وهو متجذر في مقاصد الشريعة الإسلامية، ويقدم إطاراً معيارياً متماسكاً يقوم على مبادئ العدالة، والإنصاف، وتقاسم المخاطر، والرفاه المجتمعي. كما تنسجم قواعده الجوهرية مع العديد من أهداف التمويل المؤثر، مثل: تحريم الفائدة (الربا)، وتجنب الغرر (الجهل أو عدم المعرفة المفرط المؤدي إلى النزاع)، والتركيز على الاستثمار القائم على المبادئ والقيم الأخلاقية.

### مبادئ التمويل الإسلامي:

يستند هذا المبدأ إلى مقاصد الشريعة الإسلامية، وهو يقدم إطاراً معيارياً متماسكاً يؤكد على العدالة، والإنصاف، وتقاسم المخاطر، والرفاهية المجتمعية.			
	تحريم الربا	تجنب الغرر	التركيز على الاستثمار القائم على المبادئ والقيم الأخلاقية

يتولى البنك المركزي الأردني تنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، بينما تضطلع الهيئات الشرعية بمهام الإشراف والتدقيق. ورغم التوافق المتنامي بين مبادئ الصيرفة الإسلامية ومفاهيم الاستدامة، وما يتمتع به هذا النظام من متانة في جانب الامتثال للضوابط الشرعية؛ إلا أن دمجها ضمن الأطر الأوسع لـ "تمويل الأثر" لا يزال متأخراً (أو محدوداً)، لا سيما فيما يخص المقاييس والمشاركة التعددية.

## الهيكل الاجتماعية العشائرية: معايير الثقة والمعاملة بالمثل والالتزام بالقيم الأخلاقية

تواصل الانتماءات العشائرية لعب دور رئيس في تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مناطق واسعة من الأردن، ولا سيما خارج المراكز الحضرية الكبرى، وترتكز هذه الأنظمة على قيم القرابة، والشرف، والالتزام المتبادل بالقيم الأخلاقية، والتحكيم غير الرسمي. وغالباً ما تُبنى التفاعلات المالية داخل الإطار القبلي على الثقة، والسمعة، والمسؤولية الجماعية، مما يخلق شكلاً موازياً من المساءلة العلائقية.

وعلى الرغم مما يتمتع به هذه المنظومات من مرونة وتجدر، فإنها لا تزال غير موثقة إلى حد كبير، وتفتقر إلى التأسيس النظري في خطاب الأثر الرسمي. إذ لم يتم تآطير الأخلاقيات العشائرية ضمن منهجيات محددة لقياس الأثر أو توسيع نطاقه، وعلاوة على ذلك، تتسم هذه الهياكل بالتباين؛ فهي تختلف باختلاف الجغرافيا والعشيرة، وقد تتعارض في بعض الأحيان مع التطلعات المحلية الراهنة -مثل تمكين المرأة- أو مع غيرها من المعايير التنظيمية.

وتتضمن الأخلاق العشائرية منظومات غنية من التبادلية، والعدالة، وتقاسم المخاطر، إلا أن محاولات إدماج هذه القيم في الأدوات المالية الرسمية ظلت محدودة ومتقطعة، وغالباً ما قادتها مؤسسات خارجية تسعى إلى التكيف الثقافي دون التنازل عن سلطة التصميم.<sup>٥</sup>

<sup>٥</sup> ظلت الجهود المبذولة لدمج الأخلاقيات العشائرية في الأدوات المالية المحلية محدودة، وتُدار من جهات خارجية. وبينما تُشدد الأعراف القبلية على مبدأ المعاملة بالمثل، والمسؤولية المجتمعية، والإفراض غير الرسمي القائم على الثقة، إلا أنها نادراً ما تُترجم بشكل منهجي إلى تصميم مالي رسمي. وقد اشركت البرامج التي تُدار من الجهات المانحة في سياقات، مثل اليمن والأردن، قادة القبائل للتواصل أو لإضفاء الشرعية، ولكنها لم تصل إلى حد المشاركة في تصميم أدوات مالية تستند إلى المعارف القبلية (لاكنر، ٢٠١٧؛ سيجاب، ٢٠٢٠). وتبرز دراسات المجتمعات الرعوية والقبلية في السودان ومنطقة الساحل بشكل أكبر الفجوة بين الممارسات المالية المحلية ومبادرات إدماج القطاع الرسمي (هاراجين، ٢٠٠٤؛ باريت، ٢٠٠٩).

## الرفاهية العلائقية وأخلاقيات الرعاية

بعيداً عن الأطر الرسمية الإسلامية أو العشائرية، يتبنى المجتمع الأردني طيفاً واسعاً من القيم العلائقية في الحياة اليومية، مثل: الأمن الأسري، والكرامة الاجتماعية، والكرم العربيّ الأصيل، والارتباط الروحي بين أفراد المجتمع، وغالباً ما تواجه هذه القيم أدوات القياس التقليدية، ويتجسّد ذلك من خلال ممارسات الضيافة، والتكافل، وشبكات الأمان الاجتماعي غير الرسمية.

وتمثل هذه المفاهيم فرصة لإثراء التمويل المؤثر عبر توسيع تعريف القيمة، ليشمل ما يتجاوز الدخل أو الوظائف أو نمو المشاريع. ومع ذلك، فإن هذه الأشكال من التفكير الأخلاقي تظل غير مرئية إلى حد كبير ضمن الأطر المعيارية المعتمدة، ومن دون تحويلها إلى أدوات تشغيلية، فإنها تبقى عُرضة للتجاهل.

## حدود الأطر الأخلاقية الحالية

بينما يوفر كل من التمويل الإسلامي والأنظمة العشائرية مرتكزات أخلاقية راسخة، فإن كليهما مقيد بالتجزئة المؤسسية ومحدودية التكامل عبر القطاعات، وقد عكست هيمنة التمويل الإسلامي في المشهد الأردني قوته النظرية من جهة، ومن جهة أخرى تسلط الضوء على الفراغ المعرفي الناتج عن عدم الاستغلال الكافي للجامعات والمؤسسات المدنية.

نشأ التمويل الإسلامي استجابةً لظروف تاريخية وأخلاقية معينة، خاصةً في السعي إلى مواءمة الأنشطة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية في المجتمعات الإسلامية ما بعد الاستعمار، التي تطمح إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والانساق الأخلاقي. وبالاستناد إلى قيم، مثل: تقاسم المخاطر، وحظر الفائدة (الربا)، والمعاملات المدعومة بالأصول، قدّم هذا التمويل نقدًا قوياً لسمات المضاربة والاستخراجية في الأنظمة المصرفية التقليدية، كما عمل أداة لاستعادة الفاعلية الأخلاقية المحلية في ظل أنظمة لطالما تشكلت تحت تأثير المؤسسات الخارجية. ومع ذلك، تطور هذا الإطار في الغالب ضمن سياقات تعكس منطق العصر الصناعي، إذ ركزت المعضلات الأخلاقية على الشمول المالي، وتجنب الديون، وضمان عدالة التبادل، وهي قضايا لا تزال حيوية، لكنها لم تعد كافية في ظل التحديات الجديدة.

ففي القرن الحادي والعشرين، برزت تحديات منهجية معقدة تتجاوز الأبعاد التقليدية للتمويل الإسلامي. وتطرح قضايا، مثل: التغير المناخي، والحدود البيئية، والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي، وعدم المساواة الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، واقتصاد البيانات العالمي، وأسئلة أخلاقية لا تتعلق فقط بالالتزام بالعقود، بل تمتد لتشمل المسؤولية البيئية التي تعكس عبر أجيال متعاقبة.

## التحديات الأخلاقية



خطر المناخ



قيود إيكولوجية



المساواة القائمة على النوع الاجتماعي



عدم المساواة الناجمة عن الذكاء الاصطناعي



اقتصاديات البيانات المعولمة

شهد التمويل الإسلامي الحديث تحولا ملحوظاً نحو نهج مؤسسي يُحاكي النماذج المالية التقليدية، ويعيد إنتاجها في قوالب متوائمة مع الشريعة، بدلاً من ابتكار حلول أصيلة ترتكز على مبادئه الأخلاقية. ورغم احتفاظ هذا النظام بعمقه الأخلاقي ومشروعته الثقافية، إلا أنه يفترق غالباً إلى "المرونة المعرفية"، ويعاني من قصور في المشاركة التعددية اللازمة للتعامل مع الأزمات المُركّبة التي نواجهها اليوم. وباختصار، يظل الامتثال للشريعة ركيزةً جوهرية، لكنه ليس كافياً وحده؛ مما يُحتم العودة إلى البحث الأخلاقي الجذري، وتأسيس حوار جديد مع المنظومات الأخلاقية والفلسفية الأخرى.

نادراً ما اضطلعت الجامعات أو مراكز الفكر بدور ريادي في التأسيس النظري للتقاطعات بين الأخلاق والتمويل؛ كما أن المناهج الدراسية المُعدّة لتأهيل الممارسين للتعامل مع هذه المنظومات الأخلاقية ودمجها لا تزال تتسم بالندرة. ونتيجة لذلك، تظل الاقتصادات الأخلاقية في الأردن ثريةً في جوهرها، لكنها تعمل بمعزل عن بعضها البعض، حيث لم يتم إدماج أسسها الأخلاقية بصورة منهجية ضمن استراتيجيات تمويل الأثر.

## المضي قدماً نحو: التكامل الأخلاقي والإحياء المعرفي

لتوطين تمويل الأثر في الأردن بشكل هادف، يجب دمج هذه الأطر الأخلاقية الأساسية وتوسيعها وإبرازها داخل الأنظمة الرسمية. ويتطلب ذلك استثماراً في:



**منحة دراسية مدنية تُنظّم**  
الأخلاقيات العشائرية والعلاقات المتبادلة.



**إصلاح المناهج الدراسية** لتزويد قادة التأثير المستقبليين بأدوات التفكير الأخلاقي



**تصميم عمليات مشتركة تسهم** في إشراك علماء المسلمين وقادة العشائر والجهات الفاعلة المجتمعية في تطوير استراتيجيات ومفاهيم ومتغيرات ومقاييس التأثير

لن ينجح التوطين ما لم يقترن رأس المال المالي برأس المال الثقافي؛ ذلك الراسخ في الأخلاق الحية للمجتمعات المستهدفة. وتجسيدا لهذا الطرح، يتناول الفصل التالي مبادرة "أردن مؤثر" بوصفها دراسة حالة عملية وملموسة.

### نشأة مبادرة "أردن مؤثر" وتطورها:

توفر التقاليد والأعراف القائمة على القيم الأخلاقية الأصيلة في الأردن، التي تستند إلى الشريعة الإسلامية، والشريعة القبلية، ومفاهيم الرفاهية الاجتماعية، أساساً متيناً لترسيخ القيم الأخلاقية. لذا، فإن الاختبار الحقيقي يكمن في كيفية ترجمة هذه القيم إلى ممارسة مؤسسية فعّالة، وإدارة تستطيع أن تتغلب على تحديات القرن الحادي والعشرين ومتطلباته.

يدرس الفصل التالي كيفية تحويل المفاهيم والمعطيات النظرية إلى أفعال من خلال مبادرة "أردن مؤثر". إذ إنها تجربة حية لإعادة التفكير في المقاييس والسرديات، وتصميم المنظومة البيئية، ورحلة تنتقل من التسييق إلى التوطين. ويقدم الفصل نظرة عميقة حول كيفية تطبيق الأطر الأخلاقية المجردة إلى واقع عملي في سياق محدد، مع توضيح الفجوات القائمة في البنية التحتية والشريعة والتوافق السردية. كما يبيّن الآلية استخلاص القيمة وتحقيقها، وذلك بتطبيق المفاهيم العالمية للتأثير بوصفها أساساً لانطلاق بحث أعمق في مسار التوطين.

## ٤. مبادرة "أردن مؤثر": نحو بناء منظومة للأثر تركز على أسس أخلاقية

يتتبع هذا الفصل رحلة أعضاء مبادرة "أردن مؤثر" وجهودهم في دعم وتعزيز الاقتصاد القائم على الأثر في الأردن. كما يستعرض كيفية تطور مبادرة "أردن مؤثر" من مجرد تكييف النماذج والممارسات الدولية (التسييق) إلى بدايات ترسيخ نهجها الخاص المبني على القيم والأولويات والممارسات والمؤسسات المحلية (التوطين).

وهنا نؤكد أن الهدف الأسمى لا يقتصر على توثيق كل جوانب التأثير في الأردن، بل يكمن في استكشاف مسيرة تطور مبادرة "أردن مؤثر"، وكيف لها أن تقدم رؤى ودروسًا مهمة حول التوطين والتأثير. ويسعى الفصل إلى توضيح آلية وصول مبادرة "أردن مؤثر" إلى مرحلة استكشاف مفاهيم أصلية للأثر، مثل: التمويل الإسلامي، واستخدام اللغة العربية في التأطير، بوصفها وسائل لبناء منظومة بيئية متكاملة للأثر، تستمد قيمتها من تنوع مفاهيم الأثر وأدواته.

وكما أشرنا سابقًا، وعلى عكس ما قد يبدو، فالأردن أقرب إلى مرحلة "الفجر"، ولم يبلغ بعد مرحلة "الظهيرة"، مما يعني أنه لا يزال في بدايات طريق رحلة التوطين. ومع ذلك، يتمتع بوضع جيد يمكنه من تجاوز الصعوبات والمعوقات، والمضي قدمًا في رحلته نحو تعزيز هذا التوجه، والانتقال من مرحلة "موأمة السياق" إلى تحقيق "التوطين الفعلي".

### الانطلاق في الرحلة

من الصعب تحديد نقطة بداية رحلة مبادرة "أردن مؤثر"، إذ كانت هناك مبادرات مختلفة، وإن كانت متفرقة، تتعلق بالأثر منذ فترة طويلة سبقت انخراط الأعضاء الحاليين في المبادرة. من بين هذه المبادرات إطلاق صندوق الأثر التابع لـ (سيليكون باديا)، وانضمام بورصة عمان إلى مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة عام ٢٠١٦، وكلاهما يُعدّ الأول من نوعه في المنطقة.

كانت الجهود الأولية مدفوعة بشكل كبير بالرغبة في إيجاد نهج أكثر استدامة لتمويل التنمية، وذلك باستكشاف سبل للاستفادة من مصادر تمويل مبتكرة، وتطوير أدوات تمويل جديدة. ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل (أديس أبابا)، دعت العديد من الجهات الفاعلة في مجال التنمية إلى إعطاء القطاع الخاص دورًا أكبر في تحقيق هذه الأهداف الطموحة. ومن خلال الاستفادة من رأس المال العام أو الخيري لتقليل المخاطر وجذب مشاركة القطاع الخاص، وفر التمويل المدمج / المختلط والمبتكر آلية لتوسيع نطاق التمويل المخصص للبنية التحتية الحيوية، والخدمات الاجتماعية، والتعافي الاقتصادي في الأسواق الناشئة التي تواجه ضغوطًا، مثل الأردن.

في أعقاب الحرب في سوريا، وما تبعها من تداعيات إقليمية واسعة، ولا سيما التدفق الكبير للاجئين، تبين أن آليات الدعم التقليدية، مثل: المساعدات الإنسانية الأساسية، والبرامج الممولة من المانحين، غير كافية لمواجهة حجم التحديات وتعقيدها في الأردن والمنطقة. هذا القصور دفع إلى اهتمام متزايد بالتمويل المختلط، بوصفه أداة إستراتيجية لتعبئة موارد إضافية، وسد الفجوة التمويلية المستمرة.

وفي هذا السياق، ومع تنامي الحاجة إلى جهة وطنية، من شأنها أن تسهل منظومة استثمار ذات أثر، وتزيد من اهتمام القطاع الخاص بالأثر، برز "مساران" أو مركزًا ثقل رئيسان داخل هذا الإطار الناشئ:

مسار القطاع الخاص. قادت هذا المسار في مراحله الأولى ماري نزال، تحت مظلة شركة IV لإدارة الأصول (AM IV) و Ventures IV، وضم لاحقًا أندرو غرايبي كولينجوود وفريق شركة (Expectation State ES)، وجون كلوج وفريق شبكة استثمار اللاجئين.



مسار الأمم المتحدة، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بقيادة مديرة البرنامج القطري آنذاك، سارة فيرير أوليفيلا، ومنسق الأمم المتحدة المقيم أندرس بيدرسن. قدّمت ميكابلا بروكوب، المستشارة الاقتصادية الأولى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورشا مناع، مسؤولة التأثير الأولى، وإميل قبيسي، المؤسس المشارك والشريك الإداري لشركة سيليكون باديا، وهي شركة رأس مال استثماري، ولاحقًا قدم جان مولوت، المستشار الأول، استشارات إستراتيجية وفنية.



ويشترك كلا المسارين بعدد من الخصائص، منها:

- شمل كلا المسارين رسم خرائط لمكونات مختلفة في منظومة تمويل الأثر، بما في ذلك تحليل جانبي العرض والطلب، وتحديد الاحتياجات والفجوات عبر قطاعات متعددة.
- استفاد كلاهما - وإن كان ذلك بطرق مختلفة - من دعم الحكومة والجهات المانحة وتأييدها، والعمل ضمن أطر مرجعية، مثل: أثر أهداف التنمية المستدامة، وميثاق الأردن (Jordan Compact)، ومبادرة لندن، بالإضافة إلى مبادرات وبرامج دولية أخرى.
- ركز كل من المسارين على استكشاف إمكانيات تطبيق أدوات التمويل المختلط والمبتكر، بوصفها وسيلة إستراتيجية لزيادة حجم الاستثمار الموجه نحو التنمية في الأردن.

في الوقت الذي انصبّ فيه تركيز مسار القطاع الخاص على استقطاب الدعم الخارجي، عوضاً عن استكشاف إمكانيات التمويل المحلي؛ اتجه مسار الأمم المتحدة نحو تحقيق مواءمة أفضل للاستثمارات المحلية القائمة، بشقيها العام والخاص، مع أهداف التنمية المستدامة. وقد غدّ هذا التوجه حجر أساس لبناء "منظومة الأثر"، وتعزيز مكانة الأردن كوجهة جاذبة للاستثمار المؤثر. ومع ذلك، فقد استند كلا المسارين إلى أطر "أثر" طوّرتها مؤسسات دولية ومستثمرون عالميون. ورغم تكييف آليات الدعم لتلائم الاحتياجات والسياق المحلي في الأردن؛ إلا أن ذلك لم يُترجم إلى إعادة تعريف جذرية أو محلية لمفهوم "الأثر" بحد ذاته.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من إمكانية تتبع "مسارات" أو مراكز ثقل معيّنة بأثر رجعي، فإن هذه المسارات كانت - خلال تلك الفترة - جزءاً لا يتجزأ من حراك شامل شاركت فيه مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، وغالباً ما كانت هذه المسارات متداخلة فيما بينها. ويأتي تسليط الضوء عليها هنا تحديداً؛ نظراً لارتباطها الوثيق بتشكّل مبادرة "أردن مؤثر" بصيغتها الحالية.

## مسار القطاع الخاص

استجابةً للاهتمام المتزايد بالتمويل الخاص من أجل الاستدامة، تم إطلاق منصة "الأردن - منصة للاستثمار في التنمية المستدامة" (Jordan - A Platform for Investing in Sustainable Development IV) في أوائل عام ٢٠١٨ من فريق الأمم المتحدة القطري ومشروع Good Capital Project (GCP)، بالتعاون مع شركاء من قطاعات التمويل، والقطاع الخاص، والتنمية، وكبار ممثلي الحكومة. كما استكشف فريق الأمم المتحدة خيارات لإنشاء منظمة خاصة بالمنظومة البيئية، لكنه واجه صعوبات نظراً لعدم قدرة الأمم المتحدة على تأسيس منظمات مستقلة.

ونتيجة للمناقشات الأولية مع مشروع رأس المال الجيد (Good Capital Project)، أبدت كندا، وهي من أوائل داعمي مبادرة الأردن، رغبة قويّة في دعم إنشاء صندوق تمويل مختلط (blended finance) متوافق مع أهداف التنمية المستدامة في الأردن. لذا، حوّل مشروع رأس المال الجيد تركيزه من دعم إنشاء المنظومة البيئية إلى تطوير الشركاء وتوظيفهم، وإنشاء شركة IV لإدارة الأصول (IVAM) Asset Management، وقد قادت ماري نزال هذا الفريق المحلي.

يهدف صندوق نمو أهداف التنمية المستدامة (SDG Growth Fund)، الموجه إلى القطاعات كافة، إلى التركيز على الهدف ٥ للمساواة بين الجنسين، والهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي لمواءمة فرص الاستثمار، مع ضمان الخسارة الأولى من شريك التنمية.

صُمم الصندوق بقيادة ماري نزال وفريق العمل عبر التشاور مع أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات في الأردن، مستنداً بشكل كبير إلى أطر وأدوات الأثر العالمية. وخلال هذه العملية، استكشفت ماري القيمة التي تتيحها الشبكات الدولية -مثل: (GIIN) و(GSG)- نظراً لما توفره من موارد وخبرات؛ حيث طُرحت هذه الشبكات بوصفها بوابات قادرة على ترسيخ مكانة الأردن على خارطة الأثر العالمية.



ريتش تايلور / وزارة التنمية الدولية البريطانية

في فبراير ٢٠١٩، استضافت حكومتنا الأردن والمملكة المتحدة مؤتمر "الأردن: النمو والفرص - مبادرة لندن ٢٠١٩"، وهو مؤتمر دولي بارز يهدف إلى دعم الاستثمار والنمو، وتوفير فرص العمل في الأردن، مع التركيز على جذب استثمارات القطاع الخاص<sup>٦</sup>. وفي أعقاب المؤتمر، نظم فريق IVAM جلسة لتعريف المشاركين بصندوق نمو أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الوعي بفرص الاستثمار المؤثر في الأردن.

وفي إطار التحضير لهذا الحدث، تعاونت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية (Reform Secretariat) في وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع "Expectation State"؛ لإعداد دراسة تستعرض سبل جذب المستثمرين العالميين المهتمين بالأثر إلى الأردن<sup>٧</sup>.

واستعرضت الدراسة الاتجاهات والفرص الرئيسية في القطاع؛ بهدف تحديد خطوات عملية يمكن للأردن اتخاذها. وقد حدد التقرير مديرو استثمار ذات سياسة استثمارية تستهدف الأردن، فتم تحديد هذه الصناديق بالاعتماد على قاعدة المستثمرين الحالية لدى "Expectation State"، والبحوث المكتبية، والمشاورات مع الجهات الفاعلة في المنظومة البيئية للقطاع. كما أوصى التقرير بتطوير سردية "لماذا الأردن؟" بوصفها أداة لتوضيح العرض الموجّه للمستثمرين، الأثر أو غيره.

كجزء من دراسة "Expectation State"، شارك الفريق في مبادرة "Ifada" التابعة لشركة "Beyond Capital" وبرنامج زمالة تمويل الابتكار، الذي يهدف إلى دعم رواد الأعمال في تصميم وإطلاق منتجات مالية مبتكرة؛ لمعالجة التحديات المالية التي تواجه الأردن والمنطقة. وفي هذا السياق، تم ربط فريق "Expectation State" بالزميلة ماري نزال التي تمثل أحد أعضاء الفريق.

أدى فريق وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية (Reform Secretariat)، القائم على إعداد الدراسة، دورًا محوريًا في ربط الشركاء، وضمان مشاركة الجهات الحكومية. وكما هو الحال مع بعض عناصر مسار الأمم المتحدة المذكورة لاحقًا، أبدى رئيس هيئة الاستثمار الأردنية اهتمامًا أوليًا بتطوير نهج لإدارة حسابات صناديق الاستثمار المؤثر، إلا أن هذا المسار لم يُعدّ يحظى باهتمام المسؤولين بعد مغادرة الرئيس، وتغيير عدد من الوزراء، مما أدى إلى توقف المبادرة، وعدم الحفاظ على العلاقات التي بُنيت.

استنادًا إلى العمل الذي سبق مبادرة لندن والطموحات المعبر عنها في "ميثاق الأردن"، حددت شبكة استثمار اللاجئين (RIN) في عام ٢٠٢٠ الأردن كسوق أولوية لدراسة إمكانيات الاستثمار في قضايا اللاجئين، وذلك ضمن مشروع ممول من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتقييم السوق في الأردن وأوغندا<sup>٨</sup>. وقد جاء ذلك استجابة للاهتمام المتزايد من الحكومات والمنظمات الدولية بإمكانات القطاع الخاص كمصدر بديل - أو مكمل - لتمويل المساعدات وتقديمها استجابة لقضايا اللاجئين. ومن أجل معالجة الفجوة بين التصورات حول تجربة ريادة الأعمال، والتجربة الفعلية للمشاركة في الاقتصاد، استثمرت الدراسة جهدًا كبيرًا في الاستماع المباشر لمجموعات اللاجئين، وخرجت بتوصيات تعكس أولويات المجتمعات المحلية.

قاد الدراسة جون كلوج، المؤسس المشارك لشبكة استثمار اللاجئين (RIN)، بالشراكة مع ماري نزال، و Ventures IV، وأندرو غرايبي كولينجوود، Expectation State (ES). كشفت الدراسة عن ضعف في التنسيق والتناسق داخل بيئة الاستثمار المؤثر المتنامية في الأردن. لذا، أوصت بالعمل بشكل أكثر تنظيماً عبر التعاون مع (GSG) لتأسيس مجلس استشاري وطني (NAB)؛ ليكون محركاً للاستثمار الموجه للاجئين وأداة للإدماج الاجتماعي. وقد مهدت هذه التوصية الطريق للبناء على المحادثات السابقة التي قادتها ماري نزال مع جهات عالمية لضمان انضمام الأردن إلى شبكات الاستثمار المؤثر الدولية. وأنجز الجزء الأكبر من التقييم خلال عام ٢٠٢١، ونُشر التقرير في فبراير ٢٠٢٢، أي قبل عدة أشهر من صدور تقرير "بذور من أجل التأثير - الأردن"، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن حيث التطبيق العملي، كانت هذه الجهود متجذرة في التنسيق المحلي، مع محاولة موازنة الأدوات والممارسات العالمية مع التحديات الفريدة التي يواجهها الأردن، واعتمدت عملية تصميم هذه الأدوات وتطويرها على مبادئ التأثير الفعّال، متبينة منهجية تشاركية تصاعديّة، إضافة إلى المتابعة المستمرة واللقاءات المباشرة مع الفئات المستهدفة والمستفيدة من تطوير الصناديق التمويلية وزيادة الاستثمار المؤثر. وعلى الرغم من الطابع الابتكاري لهذه الجهود، فقد مثلت في جوهرها امتدادًا لأدوات المانحين وأفكارهم المطبقة ضمن السياق الأردني.

كما جاءت هذه المبادرات ضمن إطار واسع من الأنشطة المتعلقة بالأثر، سواء أكانت عامة أم خاصة، واعتمدت اعتمادًا كبيرًا على قدرة الجهات الفاعلة في الاستفادة من موارد المانحين لتمويل هذه الأنشطة.

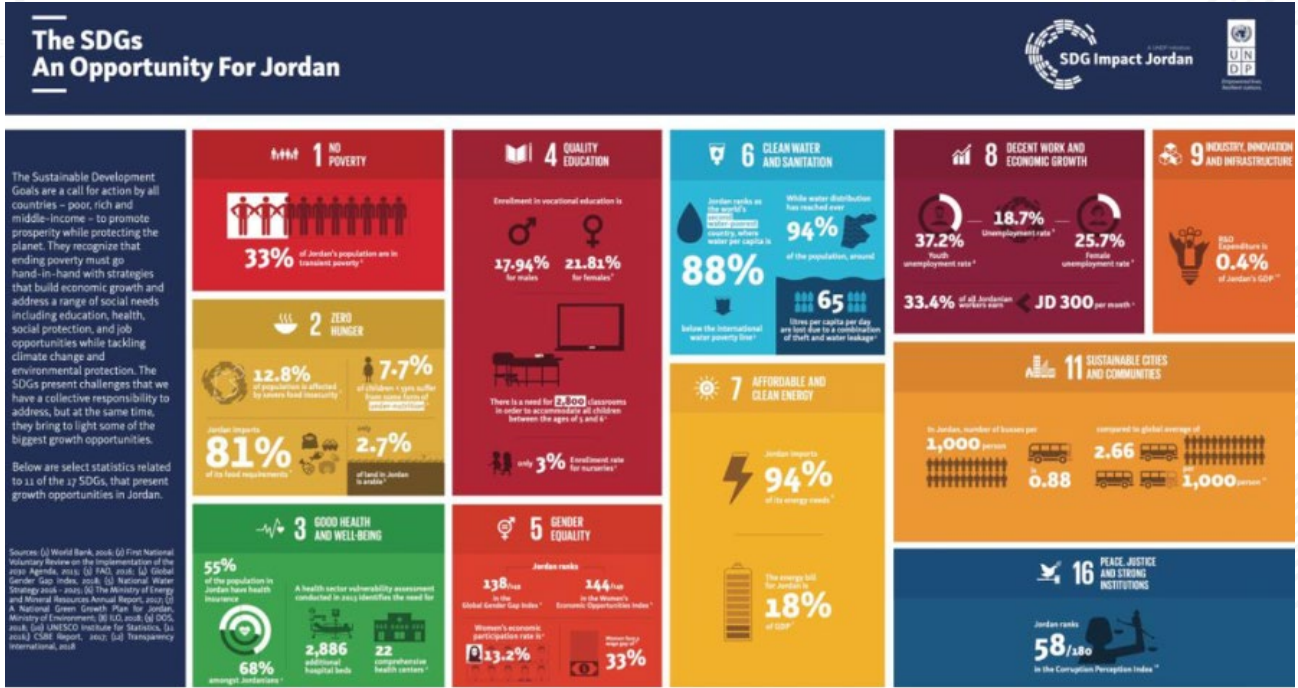
<https://www.gov.uk/government/topical-events/jordan-growth-and-opportunity-the-london-initiative-2019/about> ٦

أجريت الدراسة بقيادة مؤسسة Expectation State، وهي أحد مؤسسي وعضو فريق العمل في Impact Jordan، وتم تمويلها من خلال برنامج التنافسية الأردني الذي نفذته DAI. ٧

شبكة استثمار اللاجئين (٢٠٢٢)، استبانة لجمع البيانات حول الأعمال والاستثمار الاجتماعي المتعلقة باللاجئين. مولت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) هذه الدراسة. ٨

## مسار الأمم المتحدة

اكتسب الاستثمار المؤثر وتمويل التنمية زخماً كبيراً باختيار الأردن كأحد أوائل الدول الرائدة ضمن مبادرة "تأثير أهداف التنمية المستدامة" (SDG Impact) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف المبادرة لتزويد المستثمرين بالأدوات اللازمة لربط استراتيجياتهم بأهداف التنمية. وبينما تطابقت المبادئ الأساسية في الأردن مع النموذج العالمي (التركيز على تحليل بيانات الأثر، التيسير، والقياس)، استوجب ضعف الوعي المحلي إضافة ركيزة خاصة للتثقيف والتوعية. ضُمت هذه الركيزة بعد مشاورات موسعة مع شركات وصناديق محلية لضمان ملاءمتها للسياق الأردني، معتمدة على الوسائل البصرية لإبراز التقدم الذي أحرزه الأردن في المؤشرات العالمية.



بدعم من فريق "تأثير أهداف التنمية المستدامة" العالمي والشؤون العالمية الكندية، ولأنه أول مشروع تجريبي في المنطقة العربية، طوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى تحديد فرص الاستثمار المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. واستندت هذه الخريطة التحليلية إلى مقابلات معمّقة مع الجهات الفاعلة والمستثمرين ضمن المنظومة البيئية، وحددت أولويات السياسات اللازمة لتمكين نشوء منظومة بيئية استثمارية للأثر.

كما حددت الخريطة مجالات فرص استثمارية متماشية مع أهداف التنمية المستدامة، ولا تزال هذه المجالات مدرجة على [المنصة العالمية](#)، إلى جانب نتائج جهود مماثلة من دول أخرى حول العالم، وكان من المقرر إطلاق خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة في أبريل ٢٠٢٠. خلال مؤتمر "ازدهار بهدف"، وهو فعالية تمتد ليومين، وتهدف إلى جمع المستثمرين والجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص، وعلى الرغم من تأميم رعاة للمؤتمر، فقد تم تأجيل الإطلاق بسبب تفشي جائحة كورونا "كوفيد-١٩".

ومع مواجهة العديد من الشركات صعوبات كبيرة للاستمرار في العمل خلال الجائحة، تراجع حجم اهتمام الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء. وفي ظل تلك التحديات، بدأ التشكيك في مدى إمكانية تحقيق "المحصلة الثلاثية"، وتغيرت أولويات المستثمرين والاستثمار بشكل عام. استجابة لذلك، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقابلات مع مستثمرين لتحديد تأثير الجائحة في أولوياتهم الاستثمارية، وبناءً على ذلك، تم مراجعة المجالات ذات الأولوية في خريطة المستثمرين؛ لتحديثها بما يتناسب مع السياق الجديد.

وبدلاً من عقد مؤتمر "ازدهار بهدف"، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من الندوات الافتراضية ضمن العنوان نفسه، استضاف خلالها متحدثين بارزين من داخل الأردن وخارجه، وتبعته هذه السلسلة ثلاثية من الحوارات الافتراضية في سبتمبر ٢٠٢٠ حول صناديق التقاعد بعنوان "الاستثمار في القدرة على الصمود"، بتنظيم مشترك بين SDG Impact الأردن وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، الذي يعد أكبر صندوق تقاعد ومستثمر محلي في الأردن.

جمعت هذه الندوات خبراء دوليين في ممارسات الاستثمار المستدام، ووفرت منصة لتبادل أفضل الممارسات ومناقشة التطورات والاتجاهات الحديثة في مجالات الاستثمار المستدام والمسؤول، إلى جانب إستراتيجيات إدارة المخاطر والاستثمار في الأسواق الناشئة والنامية. وقد أثارت هذه المبادرة اهتماماً واسعاً، وألهمت الفريق الإقليمي لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي لإطلاق تقييم حول ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات والاستدامة - أو غيابها - في المنطقة العربية.

في المرحلة الأولى من انطلاق "Ventures IV الأردن"، كان لمؤتمر لندن ٢٠١٩ ولدور قيادة SDG Impact الأردن، بدعم من الحكومة، أثر محوري في توليد الزخم. وساهم اهتمام رئيس الوزراء السابق عمر الرزاز بدفع هذا التوجه، مما أدى إلى ازدياد الطلب والاهتمام من قيادات مؤسسات رئيسية، أبرزها صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وهو أكبر مستثمر في الأردن، إذ شرع بمراجعة استراتيجيته الاستثمارية. وقد ألقى رئيس الوزراء كلمته الافتتاحية خلال سلسلة ندوات صندوق التقاعد، مشيرًا إلى دعم حكومي واضح لهذا التوجه. كما انعكس هذا الدعم في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خاصة ضمن الاستعدادات لمؤتمر لندن ٢٠١٩.

وخلال تنفيذ هذه الأنشطة، أصبح من الواضح أن تأسيس جهة وطنية تعمل على بناء منظومة الأثر وتعزيزها أمرًا ضروريًا. وبالاستناد إلى العلاقة القائمة بين فريق (SDG Impact) العالمي، والمجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر، بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التواصل مع المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر؛ لاستكشاف إمكانيات الدعم، وتوسيع نطاق التعاون.

وخلال تنفيذ هذه الأنشطة، أصبح من الواضح أن تأسيس جهة وطنية تعمل على بناء منظومة الأثر وتعزيزها أمرًا ضروريًا. وبالاستناد إلى العلاقة القائمة بين فريق (SDG Impact) العالمي، والمجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر، بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التواصل مع المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر؛ لاستكشاف إمكانيات الدعم، وتوسيع نطاق التعاون.

في مايو ٢٠٢٢، أُطلقت مبادرة "بذور من أجل التأثير" في الأردن، وهي مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن و"بيوند كابتال". ويُعد هذا التقرير الأول من نوعه في الأردن، وربما في المنطقة ككل، إذ يستعرض كيفية بدء الجهات الفاعلة في منظومة بيئة الأعمال، وصناديق الاستثمار، والشركات المستفيدة من دعم الأثر وتمويله ودمجه ضمن ممارساتها. وسلط التقرير الضوء على أن عددًا قليلًا فقط من الصناديق أو الشركات تقوم بقياس أثرها بشكل منهجي، أو تستخدم مؤشرات الأداء لاتخاذ القرارات الاستراتيجية أو تسويقها للمستثمرين المحتملين، مما يشكل فرصة مهمة يمكن لمبادرة "أردن مؤثر" البناء عليها وتطويرها.



كما هو الحال في مسار القطاع الخاص، تهدف هذه الأنشطة إلى وضع الأمور في سياقها، فثمة قيمة واضحة لدراسة سوق تأثير أهداف التنمية المستدامة (SDG Impact Market Study)، والمبادرات المرتبطة بها، ومبادرة "بذور من أجل التأثير" Seeds of Impact، بوصفها محاولات لرصد قيمة منظومة التأثير واحتياجاتها. وكانت هناك أيضًا محاولة للإجابة عن سؤال تعريف التأثير كجزء من مبادرة "بذور من أجل التأثير" استنادًا إلى آراء المنظومة البيئية خارج إطار أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الأسئلة المطروحة كانت تمثل إلى حد كبير البنية التحتية للتمويل، وليس الأخلاقيات والأولويات التي تعيشها المجتمعات.

## ساهم الدعم الموجّه إلى المنظومة المالية الأوسع في تعزيز هذا الزخم المتصاعد

قامت بورصة عمان، وهي من أوائل المؤيدين للاستدامة، بإلزام شركات بورصة عمان الأكثر نشاطًا والأعلى قيمة سوقية، البالغ عددها ٢٠ شركة بإعداد تقارير الاستدامة. وتعاونت بورصة عمان مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتبني إفصاحات المناخ. كما تخطط لإطلاق مؤشر البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG Index). وقد تم إطلاق سلسلة من الندوات الإلكترونية وجلسات التدريب حول إدارة الأثر وقياسه، بالاسترشاد بمعايير ممارسات تأثير أهداف التنمية المستدامة، ومبادئ تمكين المرأة، بدعم من الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وطورت (Social Value International) مواد التدريب، وعقدت دورة تدريبية للمدربين بمشاركة كبار موظفي شركات بورصة عمان، وصندوق استثمار الضمان الاجتماعي، واعتمدت لاحقًا Social Value International عددًا من المدربين المحليين للتدريب على ممارسات تأثير أهداف التنمية المستدامة، وترجمت جميع مواد التدريب، التي تتضمن قسمًا كبيرًا عن دراسة الجدوى للاستثمار في الاستدامة والأثر، إلى اللغة العربية؛ لضمان وصولها وتداولها بشكل أكبر.

واستُجملت هذه المبادرات بجلسات تدريبية حول التمويل المختلط في نوفمبر ٢٠١٩ بالشراكة مع Roots of Impact وSVI وConvergence، حيث شملت هذه التدريبات حضور مجموعة من الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك أكبر مستثمر محلي في الأردن، وصندوق استثمار الضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد الأردني.

في ديسمبر ٢٠٢١، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وSVI، ورشة عمل للإدارة العليا في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) لمناقشة مفاهيم الاستدامة، وذلك استكمالاً لسلسلة ندوات سابقة في سبتمبر ٢٠٢٠. وتبع هذه الورشة سلسلة من الاجتماعات مع الإدارة العليا للصندوق، وإعداد ورقة عمل لدعم عملية اتخاذ القرار الداخلي، وتعزيز التوافق السياسي حول أهمية دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات (ESG)، ومبادئ الاستدامة ضمن إستراتيجية الصندوق.

وقد لخصت هذه الورقة أفضل الممارسات المتبعة عالمياً، حيث بدأت صناديق التقاعد بتبني هذه الممارسات، واتجهت نحو دمج مفاهيم الأثر والعدسة الجندرية ضمن استراتيجيتها الاستثمارية. واستندت الورقة إلى التجارب التي تم تبادلها خلال سلسلة الندوات الخاصة بصناديق التقاعد، بالإضافة إلى تقرير مشترك صدر عن صندوق النقد العربي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فبراير ٢٠٢٢، بعنوان "قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة والتنمية المستدامة لصناديق التقاعد العربية"، تم تسليط الضوء في هذه الورقة على التوجه العالمي المتنامي، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نحو تطوير صناديق التقاعد من خلال إستراتيجيات استثمارية مستدامة، وذلك استجابة لمتطلبات الأعضاء تطورات الأسواق الاستثمارية. كما قدمت لمحة موجزة عن هذه التوجهات العالمية وعن الأدبيات المتزايدة حول الأداء المالي للاستثمارات المستدامة.

وشملت الورقة خطوات عملية لدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات والأثر ضمن الإستراتيجيات الاستثمارية، وذلك بالاستناد إلى ممارسات الجهات العالمية وتجاربها إضافة إلى ذلك أبقى الصندوق اهتماماً بإنشاء آلية تبادل خبرات بين النظراء تُنفذ باتفاق شراكة مع صندوق النقد العربي.

ولعل أعظم قيمة لمسار الأمم المتحدة تكمن في تخصيص الوقت والجهد والموارد لصالح مفهوم "الأثر" وتطبيقاته عبر مختلف مكونات المنظومة البيئية. وكما بينت الأمثلة السابقة، تمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من توظيف قدرة الأمم المتحدة على الجمع بين المانحين، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص، وتوجيههم نحو أجندة مشتركة تركز على الأثر. وقد ساهم هذا الدور في بناء أساس متين يمكن الانطلاق منه في الجهود المستقبلية.

كما ارتكز هذا العمل على مواءمة واضحة بين ما تسعى الأمم المتحدة وقطاع التنمية الأوسع إلى تحقيقه، وبين ما تتطلع المنظومة البيئية المحلية إلى بنائه من أثر، ولا سيما من خلال السعي إلى تنويع مصادر تمويل التنمية، والانتقال من الاعتماد على المنح التقليدية إلى نماذج تمويل تنموية أكثر استدامة وتأثيراً.

## منظور الأثر وتطوير أدوات التمويل المبتكرة

بحثت مبادرة "بذور من أجل التغيير" (Seeds of Impact) أسئلة جوهرية، مثل: "ماذا يعني لك الأثر أو لصندوقك أو عمالك؟" وذلك بالتشاور مع الجهات الفاعلة في المنظومة البيئية للقطاع، ومديري الصناديق، والشركات التي تستثمر فيها هذه الصناديق. وقد ربط عدد كبير من المشاركين في الاستطلاع الأثر بخلق فرص العمل، مؤكداً أن التوظيف يمثل أولوية تنموية قصوى، ومقياساً رئيساً لتحديد الأثر، ويظهر هذا الربط محورية قضية البطالة في خطط التنمية في الأردن، ويؤكد أيضاً ضرورة تبني نهج أكثر تفصيلاً وشمولاً لتعريف الأثر وقياسه في القطاعات المتنوعة.

تميل العديد من الصناديق والمسوّجات، ولا سيما تلك التي تعتمد على تمويل المانحين أو المؤسسات المالية الدولية، إلى تتبع مؤشرات أداء أساسية يحددها الممولون، مثل: عدد الوظائف المستحدثة أو نسبة النساء العاملات. وعلى الرغم من أهمية هذه المؤشرات، فإنها غالباً ما تقدم صورة جزئية محدودة عن الأثر الاجتماعي والبيئي الأوسع، وتعكس بالأساس جهوداً لتأطير العمل ضمن متطلبات التمويل. ومع ذلك، بدأ عدد متزايد من الجهات في المنظومة البيئية، بما في ذلك الصناديق والشركات، باعتماد مقاييس أثر أكثر شمولاً وطموحاً. فعلى سبيل المثال، شرعت شركة "بيوند كابيتال Beyond Capital" في طرح أسئلة جديدة على شركاتها المستثمر فيها، بالتعاون مع المجلس الدنماركي للاجئين، إذ تعكس بدرجة كبيرة الأثر الحقيقي لتلك الشركات على المجتمعات المحلية.

وبالمثل، وبدعم من مبادرة "نداء الأعمال للعمل (BCtA) Business Call to Action"، قام البنك الوطني للتمويل الأصغر بتوسيع نطاق ممارساته في قياس الأثر لتتجاوز المؤشرات التقليدية، مثل: عدد القروض المقدمة، كما بدأ البنك بتتبع مؤشرات إضافية، من بينها التغييرات في رفاهية المستفيدين، ومدى وصولهم إلى الخدمات التعليمية.

وساهم هذا التطور في النهج المعتمد في تحفيز إطلاق مبادرات جديدة، من أبرزها برامج محو الأمية المالية الموجهة للنساء، التي لم تعزز فقط الأثر الاجتماعي للبنك، بل ساعدت أيضاً على توسيع قاعدة عملائه، وزيادة انتشاره في السوق.

لا يزال تتبع مقاييس الأثر الطموحة محصوراً - إلى حد كبير - بالمؤسسات الاجتماعية أو المنظمات غير الربحية. فعلى سبيل المثال، قامت مؤسسة "تكية أم علي" مؤخراً باعتماد إطار عمل معايير تقارير الأثر والاستثمار لقياس الأثر، ما يمثل خطوة متقدمة نحو اعتماد معايير دولية في تقييم التأثير الاجتماعي.

كشفت عملية تطوير خرائط مستثمري أهداف التنمية المستدامة، أن أنشطة التأثير في الأردن آخذة في التزايد، وتشمل مكونات متعددة من المنظومة، وقد أظهر ذلك أهمية بناء نهج أكثر اتساقًا وتكاملاً تجاه مفهوم الأثر، وخاصة فيما يتعلق بقياسه. كما أدت هذه العملية إلى استمرار الحوار بين فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر حول الدور الذي يمكن أن يؤديه إنشاء مجلس استشاري وطني للتأثير في الأردن (Jordan NAB)، لتعزيز هذا التماسك والانسجام المؤسسي. ويمثل ذلك فرصة لإدماج الأردن في شبكة عالمية متنامية من الجهات الوطنية التي تركز على الاستثمار المؤثر، وتعزيز بيئة ممكنة له على المستوى المحلي.

ومع تطور كلا المسارين: مسار الأمم المتحدة، ومسار القطاع الخاص، تم إطلاق عدد من أدوات التمويل المبتكرة، مما ساهم في تعزيز الزخم داخل منظومة بيئة الأعمال لتمويل الأثر في الأردن، وجاءت هذه الجهود في إطار السعي إلى الاستفادة من التمويل المؤثر والأدوات المالية المبتكرة لمعالجة أولويات التنمية الأكثر إلحاحًا في البلاد. وتطورت هذه المبادرات، بطرق مختلفة، لتعكس نهجًا محليًا متزايدًا، يتجاوز مجرد التكيف مع السياق. ويتمثل الدرس الرئيسي المستخلص من تتبع هذه الأمثلة، في أن التطور يستغرق وقتًا، تمامًا كما هو الحال مع تطور مبادرة "أردن مؤثر".

ومن أبرز هذه الأمثلة: صندوق استثمار اللاجئين، الذي طوّرتَه iGravity، والمجلس الدنماركي للاجئين، وسند تأثير اللاجئين الذي أطلقته KOIS بالشراكة مع مؤسسة الشرق الأدنى (Near East Foundation). واستجابة للطلب المحلي والأولوية المعطاة للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، قام صندوق استثمار اللاجئين بتطوير منتج مالي متوافق مع الشريعة بعد الإطلاق الأولي، ويجري حاليًا توسيع نطاق هذا المنتج ضمن إطار صندوق عالمي جديد يستهدف الاستثمار في بلدان أخرى في المنطقة. ومن الدروس المستفادة من عمل صندوق استثمار اللاجئين، أن تحقيق تأثير حقيقي وملاموس في خلق فرص العمل وضمان فاعليته من حيث التكلفة، يعتمد اعتمادًا كبيرًا على السياق السياسي المحلي.

ففي دول مثل الأردن، تحد اللوائح من قدرة اللاجئين على المشاركة الكاملة في الاقتصاد، ويصبح من الصعب تحديد الشركات القادرة على توظيف اللاجئين فعليًا، ناهيك عن تلك القادرة على توسيع نطاق التوظيف، مقارنة ببيئات سياسية أكثر مرونة. أما سند تأثير اللاجئين (Refugee Impact Bond)، الذي أُطلق في عام ٢٠٢١، فإنه يعد أول سند أثر إنمائي مخصص للاجئين على الإطلاق، ويقترّب حاليًا من نهاية مرحلة التمويل الأولى في الأردن، مما يمهد الطريق لمشاركة النتائج والدروس المستفادة خلال الأشهر القادمة.

أطلقت شركة (Amam Ventures)، وهي أحد الأعضاء الحاليين في مبادرة "أردن مؤثر"، صندوقًا استثماريًا ذا أثر يتبنى منظورًا قويًا للمساواة بين الجنسين، معتمدًا على معايير التحدي (2X Challenge)<sup>٢</sup>. ويجب أن تفي الشركات بواحد أو أكثر من المعايير الخاصة الآتية:

- أن تكون المرأة شريكة في الملكية أو شريكة مؤسسة في العمل (ريادة الأعمال).
- أن تتراوح نسبة النساء في الإدارة العليا بين ٢٠٪ و ٣٠٪ (القيادة).
- أن تتراوح نسبة النساء في القوة العاملة بين ٣٠٪ و ٥٠٪ (التوظيف).
- أن تكون المنتجات أو الخدمات تعود بالنفع على النساء بشكل خاص (الاستهلاك).

## معايير تحدي Amam Ventures 2X

الريادة	القيادة	التوظيف	الاستهلاك
			
المرأة بصفتها مالكة مشاركة أو مؤسسة مشاركة في العمل	٢٠-٣٠٪ نساء في الإدارة العليا	٣٠-٥٠٪ نساء في القوة العاملة	المنتجات أو الخدمات التي تفيد المرأة على وجه التحديد

<sup>١</sup> <https://refugeeinvestmentfacility.net>

<sup>٢</sup> <https://neareast.org/near-east-foundations-13-5m-development-impact-bond-exceeds-expectations>

<sup>٣</sup> <https://www.amamventures.com>

وأطلقت أدوات تمويلية مبتكرة أخرى، مثل: (أول سند أخضر) من البنك الأردني الكويتي، و(سند استدامة) من البنك الأهلي الأردني. كما أطلقت مؤسسة الفانار صندوق (أنارا إمباكت كابييتال) (Anara Impact Capital) في الربع الأول من عام ٢٠٢٥؛ بهدف توفير استثمارات مؤثرة للشركات ذات الإمكانيات العالية التي تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تركيز خاص على كلٍّ من: مصر، ولبنان، والأردن، وفلسطين، إلى جانب تقديم الدعم لرواد الأعمال الاجتماعيين والمنظومة البيئية الإقليمية.<sup>١٣</sup>

وتُبرز هذه الأمثلة، بالإضافة إلى المسارين المؤسسين لمبادرة "أردن مؤثر"، وأحيانًا بتقاطع مباشر معهما، استمرار ظهور مجموعة متنامية من المنتجات والمبادرات المتنوعة في السوق التي تركز على تحقيق الأثر، إذ إنها تتكيف بشكل متزايد مع احتياجات السوق المحلية. وبدأت هذه الجهود في إظهار القيمة الحقيقية للمنتجات من منظور التوطين، ولا سيما مع توافر الخبرة العملية، والقيمة المستخلصة منها، التي تتجاوز الإطار النظري. ويتم اختبار هذه المبادرات وتكييفها بناءً على الحاجة، وهو ما أسهم في ترسيخ مكانة مبادرة "أردن مؤثر" في السوق اليوم، استنادًا إلى فهم ما ينجح وما لا ينجح، وكيفية مشاركة تلك المعرفة والبيانات والرؤى بطريقة أكثر فاعلية.

## بناء الزخم ضمن مسار واحد

سكّل إطلاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة «بذور من أجل التأثير» في فبراير ٢٠٢٢، يليها إصدار التقرير المشترك مع «بيوند كابييتال» في مايو، نقطة محورية لتوحيد الجهود وتكاملها، إذ أدرك الطرفان أهمية تحقيق التناغم داخل بيئة الاستثمار، ما أتاح فرصة حقيقية للتعاون والعمل المشترك لتأسيس مجلس استشاري وطني بدعم من (GSG). تُرجمت هذه الرؤية إلى اجتماعات رسمية منتظمة ضمت البرنامج و(Ventures IV) و(Expectation State) و(RIN)، بهدف تيسيق الاستجابة على مستوى القطاع. وقد أثمر هذا الجراك عن تشكيل «فريق عمل» وضع حجر الأساس لما عُرف لاحقًا بـ «مجلس استثمار التأثير الأردني» ومبادرة «أردن مؤثر».

وقد لعبت القيادة الحكومية دورًا محوريًا في الزخم الأولي لكل من مسار (IV الأردن)، وبرامج التأثير المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، إلا أن التغييرات المتكررة في المناصب القيادية أدت إلى تراجع ملحوظ في مستوى الاهتمام، وتضاءلت الاستثمارات الموجهة نحو رفع الوعي والحفاظ على الزخم المتولد. ونتيجة لذلك، تبني أعضاء فريق العمل نهجًا مغايرًا، يقوم على الانخراط مع الحكومة بشروطها الخاصة، مع التركيز على بناء مشاركة تدريجية تبدأ من القاعدة ثم تصعد إلى مستويات عليا.

وكان هناك اعتراف متزايد بعدم استقرار تمويل المانحين، وهو أمر تأثر مجددًا بالتغيرات المستمرة في الفزق والموظفين. لذلك، بدأ يتشكل تدريجيًا وعي متزايد بأن المانحين الذين أسهموا في تمويل عدد من مبادرات التأثير ودعمها، وبناء بيئة الأعمال للقطاع حتى ذلك الوقت، لم يدركوا أهمية توفير دعم مالي لجهة مركزية تتولى مسؤولية تعزيز التماسك، وتنسيق أنشطة التأثير بكفاءة وفاعلية. ورغم غياب الأدلة القاطعة، يسود انطباع عام بأن المانحين يفضلون التركيز على مشاريعهم المحددة فقط، معتبرين أن تأسيس وقيادة هذه الهيئات الجامعة هي مسؤولية تقع ضمنيًا على عاتق القطاع الخاص.

بعد الاجتماع الذي عُقد مع أحد المانحين - الذي لم يُسفر عن أي التزام مالي لدعم الفريق - قرر اثنان من أعضائه البحث عن بدائل تمويلية تتجاوز إطار الدعم التقليدي. وشكّل . هذا الموقف بدايةً لنقاش داخلي جدي حول ضرورة الاستقلال عن المانحين، فلم يكن هذا النقاش مجرد جدل نظري حول المفاهيم، بل كان إقرارًا بوجود فجوة واسعة بين ما يحتاجه قطاع الاستثمار المؤثر من مرونة وثبات، وبين طبيعة برامج الدعم الحالية. وتزايد القلق من أن يتحول القطاع -بوضعه الراهن- إلى مجرد نسخة تابعة لمجتمع التنمية الدولي، بدلًا من أن يكون نموذجًا متميزًا ينبع من صميم الواقع المحلي وأولوياته.

بالنظر إلى الماضي، يمكن ملاحظة أن الرغبة في اتباع نهج محلي أكثر استقلالية كانت واضحة منذ تشكيل فريق العمل. فبينما كانت الجهود الأولية لبناء المنظومة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على تمويل المانحين، إلا أن الفريق أدرك أن الاعتماد المستمر لأجنداتهم وأولوياتهم لا يحقق الاستدامة. هذا الوعي مهد الطريق للعمل بمسار مستقل، يرتكز بذكاء على المكتسبات التي تحققت سابقًا، وتحديدًا قاعدة البيانات والخرائط والتحليلات الغنية التي نتجت عن الأنشطة المدعومة من الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإن عملية تحويل فريق العمل إلى مجلس استشاري وطني تطلبت الالتزام بمعايير عالمية وضعتها "المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر (GSG)". وعلى الرغم من أن هذه المعايير تراعي السياق المحلي إلى حد ما، فإنها لا تعكس بالضرورة ممارسات محلية أصيلة بالكامل.

## الدفع نحو الاعتماد الرسمي

اتخذ فريق العمل خطوة إضافية باتجاه إضفاء الطابع المؤسسي على جهوده، وذلك بتبني اسم "مجلس الاستثمار المؤثر الأردني" (JIIB) Jordan Impact Investment Board، ويطمح المجلس لأن يكون ممثلًا للأردن ومدافعًا عنه بوصفه وجهة للاستثمار المؤثر، ومساهمًا في تعزيز المنظومة المحلية للأثر، وصياغة محتوى أكثر تماسكًا للمبادرات المتزايدة التي جرى استعراضها في الفصول السابقة.

وفي أعقاب محادثات تفصيلية مشتركة مع "المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر" (GSG Impact)، تبني مجلس الاستثمار المؤثر الأردني (JIIB) في بدايته، الإطار والمنهجية التي طورتها المجموعة التوجيهية العالمية، وذلك لتأسيس المجالس الاستشارية الوطنية، وقد أولي اهتمام خاص لتوفير رأس المال، وربط مصادر التمويل؛ بهدف دعم نموذج يركز على النتائج الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع العوائد التجارية.

تماشيًا مع منهجية المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر (GSG Impact) لإنشاء هيكل حوكمة للمجالس الاستشارية الوطنية، أجرى مجلس الاستثمار مسحًا وتشاورًا شاملين لكل ما يتعلق بالمنظومة، بما في ذلك عقد العديد من الفعاليات، وحفلات العشاء المخصصة لجذب الاهتمام، وتعزيز الملكية المحلية. وأكدت هذه المشاركات الحاجة إلى إنشاء منظومة متكاملة، وساعدت في تحديد رواد الأعمال الذين يُمكن دعوتهم لاحقًا للانضمام كأعضاء، والمساهمة في أنشطة المناصرة وحملاتها لما سيصبح لاحقًا "أردن مؤثر".

في هذه المرحلة، يشار إلى أن المناقشات والمشاورات ركزت على المنظمات التي تبني مفهومًا للتأثير يتماشى مع الأطر العالمية / دول الشمال العالمي، مثل: أهداف التنمية المستدامة، وتصنيف عدسة التأثير، ومبادرة الإبلاغ العالمية، وغيرها من الأطر. ويعكس هذا حقيقة مفادها أن غالبية منظومة التأثير في تلك المرحلة كانت ممولة من جهات مانحة أو مؤسسات تمويل التنمية. لذا، تم تعديل تعريفات التأثير ومعاييرها، بما يتماشى مع الأطر العالمية بدلًا من التركيز على الأطر المحلية، مما يبرز وجود فجوة في تطوير تعريف محلي للتأثير، وهو أمر يستدعي العمل على معالجته.

تواصل مجلس الاستثمار الأردني مع المجالس الاستشارية الوطنية، وفرق العمل الأخرى في المنطقة، بما في ذلك تركيا ومصر والإمارات العربية المتحدة، إلى جانب بلدان خارج المنطقة، مثل: كولومبيا، وغانا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وذلك بهدف التعلم من تجاربهم. وقد سلطت هذه النقاشات الضوء على وجود اهتمام مشترك بتعزيز التعاون مع المجالس المماثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما مع المجلس القائم بالفعل في تركيا، والجهات الفاعلة في كل من الإمارات ومصر. كما أبرزت هذه النقاشات وعيًا متزايدًا لأهمية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات الأثر، وبناء المنظومة البيئية، ويتضح من مبادرة إنشاء مجموعة الاستثمار المؤثر في إفريقيا، التي نشأت عقب اجتماع قيادة المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر في تورينو بإيطاليا عام ٢٠٢٢، أنها جمعت بين المجالس الوطنية الاستشارية الإفريقية وفرق العمل.

وفي سياق المشاورات مع الجهات المختلفة الفاعلة من منظومة الأثر في الأردن، أعرب أعضاء مجلس الاستثمار الأردني عن قلق عميق إزاء العلاقة القائمة بين فريق قيادة المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر وإسرائيل، خاصة في ظل غياب موقف واضح من المجلس الإسرائيلي، ومن المجموعة التوجيهية بشأن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ووفقًا للمنهجية التي تعتمدها المجموعة التوجيهية في بناء هيئات وطنية بنهج تصاعدي، بهدف تمثيل المنظومة المحلية واحتياجاتها، أصبح من الواضح أن المضي قدمًا في اعتماد المجلس الأردني ضمن المجموعة التوجيهية سيؤثر سلبيًا على تمثيلها وشرعيتها محليًا، الأمر الذي دفع باتجاه إعادة النظر في هذا المسار.

ردًا على هذه الاعتبارات، اتخذت مبادرة "أردن مؤثر" قرارًا متعمدًا بعدم السعي للحصول على الاعتماد من المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر، ونوقش هذا القرار بشفاافية كاملة مع فريق المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر، ولا تزال النقاشات حوله مستمرة ومتطورة. واستنادًا إلى تجربة مبادرة "أردن مؤثر"، والمحادثات التي جرت على مستوى المنطقة، بدا واضحًا أن هذا القرار لاقى صدى إيجابيًا لدى منظمات أخرى تعمل في مجال الأثر، وأسهم في التأثير على توجهات عدد من فرق العمل الأخرى في مجال إنشاء مجالس استشارية وطنية، إذ امتنعت بدورها عن المضي في إجراءات الاعتماد. ووضع ذلك مبادرة "أردن مؤثر" في موقع محفز لتبني نهج محلي متجذر يأخذ في الحسبان العدالة كعدسة نقدية أساسية ضمن منظومة التأثير.

ويشار إلى أنه في وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن هناك أي مجلس استشاري وطني معتمد من المجموعة التوجيهية العالمية يمثل أي دولة عربية. وقد أدت الإبادة الجماعية المستمرة في غزة، كما سيُتضح لاحقًا، إلى تعميق هذا الوعي، وأكدت الحاجة إلى إعادة تقييم الشراكات العالمية، وتمثيل منظومة الأثر بطريقة أكثر انسجامًا مع القيم والمبادئ المحلية.

تُبرز هذه التجربة التباين الواضح بين محاولات تكييف النماذج العالمية "التسويق" وبين متطلبات الواقع المحلي "التوطين". فعلى الرغم من أن منهجية (GSG Impact) تُعد إطارًا مُجربًا في نحو ٧٠ دولة -بما فيها دول من الجنوب العالمي- وتوفر خارطة طريق عملية؛ إلا أن العجز عن التعامل بجدية مع المخاوف المحلية يضرب مصداقية هذه الأطر، ويُفرغ مبدأ التمثيل الذي تقوم عليه من مضمونه الحقيقي.

في هذا السياق، وُضع مجلس الاستثمار الأردني (JIIB) أمام خيارين: إما المضي في الاعتماد والانضمام إلى شبكة عالمية توفر أدوات ومعايير وتكون ذات مصداقية، ولكنها تتعارض مع القيم الأساسية للمنظومة المحلية الأردنية، أو اتخاذ مسار مستقل قائم على التوطين، يهدف إلى بناء جهة تعكس بشكل حقيقي المبادئ والاحتياجات المحلية التي يسعى إلى تمثيلها.

### التسييق

الاعتماد على منظمة أو حركة عالمية توفر الشبكة والأدوات والمصداقية، ولكنها تتعارض مع قيم منظومة التأثير في الأردن.

### التوطين

الانطلاق بمبادرة فردية لبناء منظمة تركز على قيم المنظومة البيئية التي نسعى إلى ترسيخها وتمثلها.

### المجلس الاستثماري الأردني

## أولى خطوات التوطين

كما بين أحد أعضاء فريق العمل، أن قرار عدم الاعتماد على المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر "مستقل" حتى. حتى هذه اللحظة، فجميع الأنشطة سواء أكانت صائبة أم لم تكن، تركز على تحقيق الاعتماد بوصفه الهدف النهائي. وشمل ذلك التشجيع على الاندماج كمنظمة، وبناء نموذج للعضوية، وإنشاء هيكل حوكمة، ووضع مسار للتمويل المستدام، وتعدّ جميع هذه العناصر أساسية يجب على أي مؤسسة السعي إلى تطويرها، استنادًا إلى الدروس والخبرات التي جمعتها وشاركتها المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر. ومع ذلك، عند إعطاء الأولوية لهذه الجوانب، اكتشف فريق العمل أن هناك قضايا أكثر جوهرية يجب أخذها في عين الاعتبار، تنطبق مباشرة على العناصر والاحتياجات الخاصة بالأردن. فعلى سبيل المثال، وبالنظر إلى البيئة التنظيمية للأعمال في الأردن، تبين للمجلس أن التأسيس الرسمي قد يشكّل عائقًا أكثر منه ميزة، كما برز وعي متزايد بأن هناك نشاطًا مؤثرًا ملحوظًا يجري عبر مجموعة من المنتجات والمبادرات، إلا أن تعريف "التأثير" لم يكن موحّدًا أو متفقًا عليه بوضوح. لذا، أصبحنا أمام سؤال مهم: كيف نعرّف التأثير في الأردن؟ ليشكّل ذلك نقطة انطلاق لفهم أكثر وعيًا بأهمية تبني نهج محلي.

وكان لعلاقة المجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر (GSG Impact) في إسرائيل أثر محلي واضح، ففي محادثات غير رسمية مع جهات إقليمية، أثير هذا الموضوع كثيرًا، وازدادت الإشارة إليه في سياق تأثير المجموعة التوجيهية، استنادًا إلى مقابلات أجريت كجزء من هذا البحث، وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية الدور الذي تقوم به المجموعة عالميًا في دعم بناء النظم البيئية والحركات المؤثرة، فإنّ هناك شعورًا متناميًا بأن العدسة التي تعتمد عليها في مفاهيم العدالة والحقوق، ولا سيما فيما يتعلق بفلسطين، لا تعكس فهمًا كافيًا.

وساهم هذا الوعي في إدراج العدالة كعنصر أساسي في محادثات مجلس الاستثمار في الأردن حول التأثير. ومع مرور الوقت، تطوّر هذا الأمر إلى موقف رسمي يعكس أهمية تضمين العدالة ضمن مفاهيم التأثير في المنطقة. وعندما تم إيصال هذا الموقف، لقي صدى واسعًا، وأسهم في إبراز أهمية الانطلاق من أولويات وقضايا محلية تعكس السياق العربي، بدلًا من محاولة مواءمة الأطر الدولية بصورة آلية. وقد دفع هذا أعضاء المعهد إلى التساؤل عن قضايا أخرى، قد تكون أكثر أهمية ضمن السياقين الأردني والعربي، فيما يتعلق بمفهوم التأثير، ممّا أدى إلى إطلاق نقاش فاعل حول كيفية تأطير المبادرة مستقبلًا.

وقد مكّن هذا النهج المجلس الاستثماري الأردني من إحراز تقدم، والبدء في العمل بوصفه منظمة رسمية، سواء حصلت على الاعتماد أم لا، كما توسعت عضويتها لتشمل طيفًا أوسع من المنظمات، وابتداءً من أواخر عام ٢٠٢٣، أصبحت تضم من بين أعضائها كلاً من: 17Ventures، Alfanar Venture Philanthropy، وAmam Ventures أركان إميكت حالياً، وBeyond Capital، وCatalyst، وCEWAS، وExpectation Stage، وصندوق الاستثمار الأردني (JCIF)، ومنتدى الإستراتيجيات الأردني (JSF)، وشبكة استثمار اللاجئين.

وتماشياً مع منهجية المجموعة التوجيهية (GSG)، تم اختيار الأعضاء بناءً على أنشطتهم، وممارساتهم، وأهليتهم، وتنوع خبراتهم في مجال الأثر، ولكن الأهم من ذلك، استعدادهم لتخصيص الوقت والجهد والموارد على أساس طوعي لدعم نمو المنظمة. وعلى الرغم من توسع فريق العمل ليشمل المزيد من المنظمات الأردنية، مثل: بيوند كابتال، وصندوق رأس المال والاستثمار الأردني (JCIF)، ومنتدى الإستراتيجيات الأردني (JSF)، ولاعبين إقليميين مثل الفنار، أول منظمة خيرية استثمارية في العالم، فإنّ العضوية لم تمتد لتشمل قاعدة أوسع تضم مزودي التمويل الإسلامي أو الجامعات أو مراكز الفكر. لذا، يُلاحظ أن معظم الأعضاء الجدد، مثل: Amam Ventures وCatalyst PE وCEWAS، يعتمدون في تمويلهم واستثماراتهم على وكالات التنمية، ويستخدمون أطراً ومقاييس عالمية لتتبع تأثيرهم الاجتماعي أو البيئي.

## الاحتضان ضمن منظمة قائمة

يهدف خفض تكاليف التأسيس، واكتساب المصداقية، وضمان القدرة على التوسع المبكر بمعزل عن اعتماد (GSG)؛ اتفق على احتضان مبادرة (JIIB) داخل هيئة قائمة، محاكاةً لنماذج ناجحة كالمجلس الاستشاري الوطني في تركيا. وبعد المفاضلة بين خيارات عدة - شملت مؤسسة ولي العهد، ومنتدى الإستراتيجيات الأردني، وشركة "بيوند كابتال" - وقع اختيار الفريق على مؤسسة ولي العهد استناداً لمعايير حاسمة، أبرزها: التوافق مع رسالة "أردن مؤثر"، ومرونة الحكومة، والشمولية، والقدرة التشغيلية، وجذب التمويل. ولقد جاء هذا الاختيار لأن استثمار المؤسسة الراسخ في مبادرات الأثر - مثل مجلس التأثير الاجتماعي، ومنصة «نوى»، وجامعة الحسين التقنية، إلى جانب التزامها المتجدد بالأثر الاجتماعي وقدرتها على توفير الموارد العينية، جعلها الحاضنة المثلى. ورغم أنها ليست جهة حكومية، إلا أن الرعاية الملكية تمنحها شرعية وازنة محلياً. وتكتمل هذه المنظومة بشراكتها مع منتدى الإستراتيجيات الأردني الذي يرفد المبادرة بشبكته؛ وهو تعاون توج بتوقيع مذكرة تفاهم في تموز (يوليو) ٢٠٢٤، لتأطير فترة الاحتضان ودعم تأسيس "أردن مؤثر".

وقد تزامن بدء الاحتضان مع قرار الأعضاء بالانتقال من المجلس الاستشاري للتأثير إلى مبادرة "أردن مؤثر". وجاء هذا القرار نتيجة شعور الأعضاء بعدم الارتياح تجاه استخدام مصطلح "مجلس"؛ لأنها تعكس نهجاً أكثر رسمية وهرمية. وبعد مداوالت ونقاشات، اتخذ قرار بحذف كلمة "الاستثمار" من الاسم لإضفاء شمولية أكبر للمبادرة، ودعوة لشمول مجموعة أوسع من الفاعلين في مجال الأثر، بدلاً من التركيز فقط على أولئك المرتبطين بالاستثمار. وهكذا ولدت مبادرة "أردن مؤثر".

وأدى هذا التغيير إلى تحوّل تدريجي في طبيعة عمل مبادرة "أردن مؤثر" والجهات التي تتفاعل معها. وازداد التركيز على إشراك المزيد من المنظمات التي تعمل على مستوى المجتمع، مثل: "درة المنال للتنمية والتدريب" و"الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية"، بالإضافة إلى الجامعات، ومراكز الفكر، والمؤسسات الأكاديمية الأخرى، مثل: "معهد الفكر النقدي" و"معهد وانا"، التي تستكشف مفاهيم التوطين في مختلف القطاعات.

بدأت مبادرة "أردن مؤثر" في العمل بشكل متزايد كمنظمة رسمية، تمثل وتدافع نيابةً عن منظومة الأثر. ومع ذلك، لم يتم بعد اعتماد هيكل إداري رسمي، واستمر مختلف أعضاء فريق العمل في قيادة الأنشطة.

وسرعان ما تحوّل الاهتمام إلى مناقشة تمحورت حول أهمية "تعريب" اللغة والمفاهيم، وأدى ذلك إلى سلسلة من المحادثات مع خلود هندية، وهي خبيرة أردنية في تقييم الأثر، حول أهمية اللغة العربية في عرض مفهوم التأثير وفهمه، وركزت هذه الجهود بشكل أساسي على ترجمة المفاهيم العالمية للاستدامة أو التأثير إلى اللغة العربية، وليس على تطوير فهم محلي أصيل، ومقاييس تأثير نابعة من السياق، ويبدو ذلك جلياً في كتاب خلود (انظر الإطار أدناه).

### صندوق ٢: إمباكت - أهمية المحتوى العربي

لا تزال هناك فجوة كبيرة في الأدبيات باللغة العربية، وكذلك في الأدوات والأطر المصممة خصيصاً للسياق المحلي، لا سيما في مجالات الاستدامة والأثر الاجتماعي. فما التالي؟ يسعى تقرير "قياس وإدارة الأثر الاجتماعي"، الذي نشرته خلود هندية في عام ٢٠٢٤، إلى معالجة هذا النقص الحرج. إذ يقدم الكتاب لمحة عامة عن المفاهيم الأساسية للاستدامة وأهميتها في السياق العربي. وتشير خلود إلى أن الفجوات في المنطقة العربية يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع: فجوات في الوعي، والتخطيط الإستراتيجي، والتنفيذ، وفجوات في فهم الأثر وقياسه. ويناقش الكتاب الأبعاد الخمسة للأثر، مستنداً إلى التعريفات والمعايير العالمية، ولكن باللغة العربية، ويتضمن أيضاً عملية مكونة من خمس خطوات توضح كيفية قياس الأثر وإدارته.

ينبع الدافع وراء هذا العمل من ملاحظة هندية أن الاستثمارات المالية الكبيرة والمبادرات حسنة النية، على الرغم من أهميتها، لا تترك أثراً ملموساً ودائماً على المجتمعات وأصحاب المصلحة. وتنتقد الكاتبة النهج السائد في العديد من الشركات في المنطقة، فغالبا ما يتم اختزال مفهوم الاستدامة في تقارير نوعية ذات مستوى عالٍ - تركز غالباً على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات - دون الاهتمام الكافي بالنتائج القابلة للقياس وطويلة الأمد.

وتضيف أن تقارير الاستدامة غالباً ما تُستخدم كأدوات لتسويق العلامة التجارية، وتفتقر إلى التزام حقيقي بإحداث تغيير تحويلي. كما تسلط الضوء على إغفال بالغ الأهمية: الفشل في التعامل مع العواقب غير المقصودة، الأمر الذي يقوّض الثقة والشفافية. ومع بقاء الاستثمار المؤثر في مراحله الأولى في العالم العربي، تظل العديد من المؤسسات مترددة في تبني نماذج أعمال مبتكرة ومحفزة بالتأثير. ويهدف عملها إلى تغيير هذا الواقع بتوفير الأدوات واللغة اللازمة لتعزيز ثقافة استدامة أكثر تأثيراً، وفي الوقت نفسه تكون خاضعة للمساءلة في المنطقة..

## أثر الإبادة الجماعية في غزة

أدت الإبادة الجماعية إلى مقاطعة غير مسبوقة من المستهلكين في الأردن. وكما عبّر أحد أعضاء مبادرة "أردن مؤثّر": "لأول مرة، يشعر المستهلك أن له تأثيرًا".

وقد كان لهذا الحراك أثر عميق على معنى "التأثير"، وعلى أهمية توطينه ضمن السياق الإقليمي. ويعكس هذا التحول في سلوك الجمهور ما هو أبعد من مشاعر المستهلكين؛ إذ يشير إلى إعادة تعريف لما يُعدّ تأثيرًا مشروعيًا في نظر المجتمع، فقد أعادت حركة المقاطعة صياغة مفهوم التأثير، لتجعله تعبيرًا عن العدالة، والتضامن، والفاعلية الأخلاقية، بدلًا من مجرد الكفاءة الاقتصادية أو العائد الاجتماعي على الاستثمار.

ويُعدّ هذا التحول مثالًا قويًا على سؤال مطروح: كيف يمكن لمقاييس محلية الجذور - تركز على المواءمة الأخلاقية، والكرامة، ومقاومة الظلم - أن تتبع من التجربة الحية، لا من أطر خارجية مفروضة؟ وفي هذا السياق، لا تُعدّ غزة مجرد قضية سياسية، بل أصبحت حافزًا لإعادة اصطفاغ معرفي، يدفع الجهات الفاعلة عبر منظومة الأعمال إلى إعادة تعريف التأثير بوصفه شرعية علائقية، لا مجرد ناتج تقني أو تكنوقراطي.

### صندوق ٣: حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) في الأردن

تطوّرت حركة المقاطعة في الأردن كجزء من الاستجابة الإقليمية الأوسع للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ويمكن تتبع الدعم المبكر لحمات المقاطعة في الأردن إلى حركات التضامن العربية والنشاط الشعبي المناهض للتطبيع، الذي تصاعد بعد توقيع معاهدة وادي عربة للسلام عام ١٩٩٤. وقد لعبت منظمات المجتمع المدني، والجمعيات المهنية - خاصة نقابتي المهندسين والمعلمين الأردنيين - إلى جانب اتحادات الطلبة، أدوارًا محورية في تنظيم حملات توعية عامة، ودعم مقاطعة المستهلكين للشركات المرتبطة بإسرائيل.

**ازداد زخم الحركة في منتصف العقد الأول من الألفية الثانية، بعد انطلاق حركة المقاطعة العالمية (BDS) عام ٢٠٠٥، وانخرط النشطاء الأردنيون بشكل أوضح في الإطار الدولي للحركة، مؤكدين المطالب المتعلقة بالمقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات، كأشكال من المقاومة اللاعنفية الداعمة للحقوق الفلسطينية. واستهدفت الحملات في الأردن الشركات متعددة الجنسيات المتواطئة مع الاحتلال، واحتجّت على مظاهر التطبيع الثقافي والأكاديمي، كما مارست ضغوطًا ضد التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، ولا سيما في قطاعات مثل الغاز والزراعة.**

وعلى الرغم من القيود القانونية والسياسية المفروضة، ظلّت الحركة نشطة، وشهدت تصاعدًا في الدعم الشعبي خلال فترات تصاعد العنف في فلسطين.

عززت الإبادة الجماعية في غزة بشكل كبير من دعم حركة المقاطعة في الأردن والمنطقة بشكل عام، ولا سيما بين الشباب والمجموعات الشعبية، مما أعاد حشد الجهود العامة، وحملات المقاطعة على نطاق وطني. وفي هذا السياق، أصبحت حركة المقاطعة في الأردن أيضًا رمزًا لمقاومة أوسع للنموذج الاقتصادي والسياسي الأجنبي، وأسهمت في تصاعد الدعوات لإنهاء الاستعمار، وتحقيق تقرير المصير الإقليمي.

وفيما يتعلّق بتمويل التأثير وإدارته وقياسه، أُلحقت هذه التطورات ضرورة أن تكون العدالة جزءًا لا يتجزأ من الإطار المحلي للتأثير في الأردن. وقد دفع ذلك مبادرة "أردن مؤثّر" إلى التفكير في كيفية تشكيل وتأطير استجاباتها لحركة المقاطعة، ليس فقط من حيث الأثر الاجتماعي، بل أيضًا من خلال طرح تساؤلات حول الشركات التي نمت نتيجة لمقاطعة منافسيها من المستهلكين، وكيف يمكن لتلك الشركات أن تحسّن من عروضها وتأثيرها.

ويبرز المثالان (استكشاف اللغة العربية في سياق التأثير، وربط التأثير بمفهوم العدالة) التحول في نهج اردن مؤثّر، فقد أصبحت أكثر ارتباطًا بالقضايا المتجذرة في السياق المحلي للنظام البيئي المؤثّر، بدلًا من الاكتفاء بالقضايا التي تُحدّد بأطر ومفاهيم قادمة من خارج الأردن والمنطقة.

## مبادرة "أردن مؤثّر" نموذج رائد في المنطقة

منذ أن رسّخت نفسها كجهة رسمية، وبدأت في استيعاب أهمية الحاجة إلى التوطين، حققت مبادرة "أردن مؤثّر" تقدمًا ملموسًا. وبدعم من "الفنار" عبر "إمباكت أوروبا"، طورت مبادرة "أردن مؤثّر" إستراتيجية وبدأت في تنفيذها، تركز على استكشاف وتوسيع شبكاتها داخل الأردن والمنطقة، إلى جانب حشد الجهود والموارد. وعلى الصعيد الإقليمي، يُنظر إلى مبادرة "أردن مؤثّر" على أنها جهة رائدة ومعترف بها؛ نظرًا لبدئها في تجاوز مرحلة مواءمة الأطر والشبكات العالمية مع السياق المحلي. وأدى ذلك إلى جذب اهتمام كبير، وتعاون مثمر مع منظمات أخرى، مثل: "Build Palestine" في فلسطين، و"Happy Smala" في المغرب، بالإضافة إلى عدد متزايد من المنظمات الأردنية التي لم تكن تُعرّف نفسها سابقًا كمؤسسات اجتماعية أو فاعلة في مجال التأثير، لكنها في الواقع تُعدّ أمثلة رائدة في هذا المجال.

وفيما يخص الأردن، يُعد اعتماد نهج إقليمي في الاستثمار المؤثر أمرًا بالغ الأهمية؛ نظرًا لصغر حجم سوقه المحلي نسبيًا، وموارده الطبيعية المحدودة، وموقعه الجغرافي الإستراتيجي، إذ إن تجميع الفرص عبر منطقة بلاد الشام والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام، يوفر النطاق الذي يبحث عنه المستثمرون العالميون، ومؤسسات التمويل الأجنبية، مما يسهل جذب رؤوس أموالهم. كما أن ذلك يمثل فرصة لجمع مصادر تمويل جماعية، مثل: التمويل الإسلامي، والمساهمة في إنشاء إطار محلي للأثر يعكس خصوصيات الأسواق العربية، مع الحفاظ على التوافق مع المعايير الدولية.

كما ذكر سابقًا، يُعد الأردن رائدًا في العديد من مبادرات الاستدامة والتأثير، وتتبوأ مبادرة "أردن مؤثر" موقعًا متميزًا لقيادة نهج إقليمي تعاوني، كما هو مقترح أدناه. ويمكن لهذا النهج أن يستند إلى شبكة التأثير العربي التي أطلقت مؤخرًا وتوسّعت لاحقًا. ففي أبريل ٢٠٢٥، أطلقت مبادرة "أردن مؤثر" بالشراكة مع "إمباكت أوروبا"، و"Happy Smala" - وهو مختبر تأثير مغربي - و"الفنار"، وشبكة التأثير العربي. وعلى الرغم من أن منظمي منظومة الأثر الناشئة في المنطقة قد حظوا أحيانًا بالدعم والترحيب من شبكات استثمار تأثير إقليمية، مثل: "إمباكت أوروبا"، و"الشبكة الآسيوية للأعمال الخيرية"، و"التحالف الإفريقي للأعمال الخيرية"، فإن مؤسسي شبكة التأثير العربي يرون أن المنطقة العربية بحاجة إلى تمثيل أكثر استهدافًا، واتصال أقوى، وإستراتيجيات وممارسات مصممة ثقافيًا لتلائم السياق المحلي.

## دور التمويل الإسلامي في التوطين

مع تحوّل مبادرة "أردن مؤثر" بشكل متزايد نحو ممارسات تأثير محلية، يُعدّ تحليل دور التمويل الإسلامي في هذا المجال خطوة طبيعية وتقدّمًا منطقيًا. هذا التوجّه ليس جديدًا تمامًا؛ إذ أشار أحد الأعضاء (المدير التنفيذي السابق للمجموعة التوجيهية العالمية للاستثمار المؤثر)، إلى أهمية الأماكن الهائلة للتمويل الإسلامي في توسيع سوق الاستثمار المؤثر عالميًا - شريطة دمجها ضمن تعريف أوسع لمفهوم التأثير وأدواته. ويُعدّ شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الإسلامي للتنمية - عبر دعم المنصة العالمية للتمويل الإسلامي والاستثمار المؤثر - مثالًا على الاهتمام المتزايد بهذا التلاقي بين التمويل الإسلامي ومجال التأثير.

إنّ الأساس المنطقي لهذا التوجّه واضح؛ فحجم التمويل الإسلامي يُقدّر عالميًا بنحو ٢,٧ تريليون دولار، مقارنةً بـ ١,٦ تريليون دولار لسوق الاستثمار المؤثر، وبينما يُخصّص فقط ما بين ١ إلى ٢٪ من رأس المال العالمي من الاستثمار المؤثر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمثل المنطقة نحو ٧٧٪ من استخدامات التمويل الإسلامي عالميًا، مما يسلط الضوء على أهمية هذا التوافق المحتمل.

TRILLION ٢,٧\$

قيمة التقديرات العالمية للتمويل الإسلامي

TRILLION ١,٦\$

قيمة التقديرات العالمية للاستثمار المؤثر

١-٢٪

من رأس المال العالمي المؤثر المخصص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

٧٧٪

نشر التمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بناءً على ذلك، بدأت مبادرة "أردن مؤثر" في استكشاف سبل حشد التمويل الإسلامي لخدمة أهداف التأثير، من خلال نقطة انطلاق محلية تركز على التوطين، والبحث عن أدوات وآليات تتماشى مع احتياجات المجتمع. وبهذه الجهود، بدأت تتكشف نماذج هجينة واعدة، تدمج بين المبادئ المالية الإسلامية وأهداف التأثير المتجددة في الأولويات المحلية.

## أن نصبح مركزًا للمعرفة

أظهرت الأبحاث التي أجراها أعضاء فريق العمل، مثل: مسح جمع البيانات الخاص بمبادرة شبكة استثمار اللاجئين حول الأعمال والاستثمار الاجتماعي المتعلق باللاجئين، وتأثير الاستثمار في الأردن من Expectation State، ومبادرة "بذور من أجل التأثير" لبيوند كارتال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى الأبحاث التي أجريت في إطار هذا التقرير، دور مبادرة "أردن مؤثر" الناشئ كمركز لإنتاج المعرفة ونشرها. وقد بينت هذه الجهود أن القيمة الحقيقية للمبادرة تكمن في ديناميكيّتها وقدرتها على التطور التراكمي، مع التركيز على قضايا ذات بُعد إقليمي تقدم نموذجاً ملهماً قابلاً للمحاكاة. وتطلعاً للمستقبل، تسعى المبادرة لبناء شبكة تضم مراكز الدراسات والجامعات والخبراء؛ للتعمق في بحث القضايا التالية:

- رسم خريطة تحليلية لأهم الجهات الفاعلة وذات العلاقة والأدوات في التمويل الإسلامي (الزكاة، والوقف، والصكوك، وغيرها) في الأردن والمنطقة، بهدف بحث فرص تعاون أوسع لدعم اقتصاد عادل ومستدام.
- ما هي مصادر الأعراف الثقافية والأطر الأخلاقية الأخرى؟ ومن المعنيون بها؟
- ما هي المفاهيم والمتغيرات والمؤشرات اللازمة لنهج موطن يدعم "اقتصادًا عادلاً ومستدامًا"؟
- إلى أي مدى تتوافق هذه المفاهيم والمتغيرات والمؤشرات مع المعايير الدولية، مثل: (GRI)، ومعايير تقارير الأثر والاستثمار؟
- ما التعديلات أو التكييفات التي قد تكون ضرورية؟ وما الأساليب الممكنة لتفاعل هذه الأنظمة بشكل بنّاء؟

## ٥. المسارات المؤسسية: أدوار الحكومة والوسطاء والمؤسسات المعرفية

لا يتحقق تجذير النهج المحلي بمحض الصدفة، بل يستلزم رعايةً وحمايةً عبر هيكل مؤسسي متين. يستعرض هذا الفصل الجهات الفاعلة وآليات الحوكمة الضرورية لبناء بيئة محلية مستدامة لتمويل الأثر في الأردن، مرتكزاً على ثلاث ركائز أساسية: الدور القيادي والتنظيمي للحكومة، وتنسيق جهود الوسطاء داخل المنظومة، وتفعيل المؤسسات المعرفية. كما يرسم مساراً واضحاً للدعم الذي تحتاجه مبادرة "أردن مؤثر"، تأسيساً على واقعها الحالي الموثق في الفصل السابق.

### الصدوق ٤: النموذج التوضيحي لمؤشرات الأثر المحلية في التعليم (مسودة الاستخدام)

لتنعيز ترسيخ القيم الأخلاقية وتحويلها إلى ممارسة عملية، يقترح هذا التقرير هيكلًا أوليًا لمؤشرات التأثير القطاعي. يوضح المثال التالي كيف يمكن قياس تأثير التعليم استنادًا إلى قيم التمويل الإسلامي، مثل: (العدالة والإشراف)، والأعراف العشائرية مثل: (المعاملة بالمثل والواجب بين الأجيال)، والعلاقات المبنية على المبادئ الأخلاقية، مثل: (الكرامة والرعاية):

المبادئ الأخلاقية	مؤشر العينة	طريقة القياس
العدل	% من المنح الدراسية المخصصة للمناطق العشائرية أو الريفية المحرومة	تدقيق عدالة تمويل التعليم
المعاملة بالمثل	عدد ساعات الإرشاد التي يقدمها الخريجون للطلاب المحليين	تقارير مجتمعية وسجلات تشاركية
الكرامة	% من الطلاب الذين أفادوا بمعاملة محترمة من المعلمين	استطلاعات رضا الطلاب القائمة على القيم
الأمانة	نسبة ميزانيات التعليم المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة والمقاصد	تحليل موازنة الميزانية ومراجعة نوعية
المساواة بين الأجيال	نسبة محتوى المناهج الدراسية المتعلقة بالمنافسة والأخلاق والواجب الاجتماعي	مراجعة محتوى المنهاج

يوفر هذا المثال نموذجًا أوليًا للتوطين على المستوى القطاعي. ويمكن تكييف مناهج مماثلة لقطاعات أخرى، مثل: التمويل، أو الرعاية الصحية، أو الحماية الاجتماعية، على أن يتم تطويرها بشكل مشترك من خلال ورش عمل تشاركية تضم العلماء، وزعماء القبائل، والمجتمعات المتأثرة.

## القيادة الحكومية والتنظيمية

يُعد دور الدولة الأردنية محوريًا، لا سيما من خلال البنك المركزي والوزارات المعنية؛ إذ تقع على عاتق هذه الجهات مسؤولية وضع الأطر التنظيمية والحوافز، وإضفاء الشرعية على الابتكار المالي. ورغم أن البنك المركزي الأردني أظهر قيادة ملحوظة في تنظيم التمويل الإسلامي، وسياسات التمويل الأخضر، وأدوات التمويل المبتكرة؛ إلا أن انخراطه في المبادرات المرتبطة بالأثر لا يزال محدودًا.

ولترسيخ القيم الأخلاقية، ينبغي للجهات التنظيمية أن تتجاوز مجرد الامتثال، وتوجه نحو التيسير والتمكين. وذلك من خلال:

- تمكين المنتجات المالية الإسلامية والمتوافقة مع مبادئ التأثير.
- دعم التجريب باستخدام مقاييس تُعلي من شأن الأخلاقيات وأطر المساءلة المجتمعية.
- تحفيز أدوات استثمار محلية متجذرة في التمويل القائم على الثقة.
- إضفاء الشرعية على أشكال جديدة للعناية الواجبة، وتقييم المخاطر، تتضمن الشرعية الاجتماعية، وليس فقط التعرض المالي.

إن تحقيق وضوح تنظيمي ومواءمة سرديّة من الجهات الفاعلة الحكومية سيكون ضروريًا لتقليل من مخاطر الابتكار الأخلاقي، وتعزيزه بوصفه ممارسة مشروعة ومقبولة في السياق العام.

## الشركات الوسيطة بوصفها جهات تتمتع بدور أخلاقيّ

لعبت الشركات الوسيطة، مثل: مسرعات الأعمال، والصناديق الاستثمارية، والمنصات الاستشارية، دورًا خارجيًا في المنظومة البيئية للتأثير في الأردن. فقد قامت منظمات، مثل: (بيوند كابتال) و(أمام فنشزن) و(الفنان) بجمع الجهات الفاعلة وذات العلاقة، ووضع مقاييس جديدة، واختبار نماذج تمويل شاملة.

ولانتقال من مجرد التسييق إلى التوطين الحقيقي، يجب على الوسطاء أن يتخطوا دورهم التقليدي كوسيط تقني، ليتحولوا إلى مطبّقين للقيم الأخلاقية، ويشمل ذلك:



دمج المعرفة المحلية في عمليات اختيار الاستثمارات والاستشارات



تصميم أدوات بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع وعلماء المسلمين



بناء نماذج تقييم تشاركية تُعزز الكرامة والفاعلية والثقة

بهذا المعنى، يمكن للوسطاء أن يشكّلوا النسيج الضام بين التمويل المؤسسي والأخلاقيات المتجذّرة، شريطة أن يعيدوا تعريف دورهم، بما يركّز على المعنى والشرعية الاجتماعية، وليس فقط على الكفاءة والامتثال.

المؤسسات المعرفية: الركيزة المفقودة

ربما تُعدّ البنية التحتية المعرفية الركيزة الأهم والأضعف حاليًا في أجندة التوطين، فلم تُؤدّ الجامعات ومراكز الفكر في الأردن دورًا رياديًا في وضع الأسس النظرية لتمويل الأثر، أو في الأخلاقيات المحلية، أو في تطوير نماذج بديلة للتنمية، فلا تزال المناهج الجامعية تهيمن عليها المقاربات التقنية، مع مشاركة محدودة في البحث الأخلاقي أو السردي أو الثقافي.

لذا، يجب معالجة هذا الفراغ من خلال:

04

تحفيز التعاون بين الأكاديميين والممارسين والقادة المحليين

03

وضع أجندات بحثية تُبرز مقاصد الشرعية، والشرعية القبلية، والرفاهية المجتمعية كمجالات دراسية مشروعة

02

دمج أطر التوطين في الإدارة العامة، وتعليم إدارة الأعمال

01

إنشاء مراكز متعددة التخصصات تُركّز على التمويل الأخلاقي، ونظرية ما بعد الاستعمار، وتطوير السرديات.

في غياب هذه البنية المعرفية، يظل التوطين مهددًا بأن يبقى مجرد خطاب، ولكن من خلال الاستثمار في المعرفة، يمكن للأردن أن يتحوّل إلى رائد عالمي في بناء منظومة، قائمة على أسس أخلاقية، ومتحررة من النفوذ الاستعماري.

وإذ تتطلب المحافظة على القيم الأخلاقية عملية إعادة تشكيل مؤسسية داخل الأردن، فإنها تفتح أيضًا أفقًا أوسع من خلال السؤال الآتي: كيف يمكن توسيع هذه المبادئ على المستوى الإقليمي؟

يتناول الفصل التالي هذا السؤال بالنظر في الكيفية التي يمكن بها للتقاليد الأخلاقية المشتركة - المتجذّرة في الموروثات الإسلامية والعشائرية وما بعد الاستعمارية - أن تشكّل أساسًا لميثاق إقليمي لتمويل الأثر، إذ لا يهدف هذا الميثاق إلى مواءمة المقاييس فحسب، بل إلى استعادة السلطة السردية في المنطقة العربية بأسرها.

# ٦. نحو مبادرة إقليمية تعاونية: كيف يمكن للنموذج الأردني أن يلهم حركة التمويل الأخلاقي العربي الأوسع

إن تجربة مبادرة "أردن مؤنذ"، رغم خصوصيتها السياقية، تحمل دلالة أعمق وأهمية متزايدة للمنطقة العربية بأسرها، إذ تبرز محاولتها الناشئة للمواءمة بين التمويل الإسلامي، والأخلاق العشائرية، والمقاييس المحلية، نموذجًا مبدئيًا لإعادة تصوّر التمويل المؤثر بعيدًا عن النماذج التي يفوقها المانحون من الخارج. وفي ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة، وإعادة التوجيه في أعقاب الأزمات، تُسجّل المنطقة العربية حالة من إعادة الاضطفاف الأخلاقي، مما يفتح المجال لبناء ميثاق إقليمي يركّز على القيم المشتركة، والشرعية المتبادلة، والاستقلالية الأخلاقية. ويمثل ذلك فرصة لإعادة التوازن في حركة التأثير، بمواءمة دعم المانحين بشكل أكثر عدالة مع أولويات الجهات والمنظمات المحلية.

ولا يعني السعي إلى الاستقلال الأخلاقي الانعزال أو الانفصال عن المعايير الدولية، بل الاستفادة من التجارب العالمية لتطوير أطر متجذرة في السياق المحلي، وقابلة للتشغيل المبنية على مبادئ موحّدة وآليات تنسيق فعالة. ويمكن تحقيق الانسجام الإقليمي بوضع إطار معياري مشترك، يرشّخ التعريفات الوطنية للتأثير في مرجعيات أخلاقية جامعة، مثل: مقاصد الشريعة، والإشراف المجتمعي، والكرامة، مع الحفاظ على قدرة كل دولة على التكيف بحسب روايتها المحلية، وهياكل حوكمتها، وقدراتها المؤسسية.

وقد تساهم بعض الآليات، مثل: فرق العمل الإقليمية، والاعتراف المتبادل بالمعايير المحلية، وتصنيف الأثر المشترك القائم على القيم، في ضمان قدر من الاتساق دون فرض نمط واحد موحّد. وبهذا، تحتفظ الدول العربية بسيادتها السردية، وتشارك في صياغة ميثاق أخلاقي إقليمي جامع يعكس أولوياتها وقيمتها.

## لماذا التعاون الإقليمي مهم

تواجه المنطقة العربية أزمات متشابكة، من هشاشة اقتصادية وبيئية، إلى تآكل الثقة في المؤسسات، وتعميق الفجوات الاجتماعية، لكنها في الوقت نفسه تشهد تصاعدًا في المطالب المتعلقة بالكرامة، والعدالة، والسيادة المعرفية.

في هذا السياق، يمكن لمبادرة تعاونية إقليمية أن تؤدّي دورًا محوريًا في تحويل التحديات إلى فرص من خلال:

- تعزيز الفاعلية الأخلاقية في تمويل التنمية، بالتصدّي للشروط الاستغلالية والمصالح المفروضة من الخارج.
- تحقيق قابلية التشغيل البيئي بين المقاييس المحلية، بالاعتماد على تقاليد وقيم مشتركة، مثل: مقاصد الشريعة والشرعية المجتمعية.<sup>١٥</sup>
- استقطاب رؤوس أموال المغتربين، وتعزيز شراكات الجنوب - الجنوب، بما يتماشى مع نماذج استثمار تضع العدالة في المقام الأول.
- تعزيز التعاون المؤسسي عبر الحدود، ولا سيما في مجالات التمويل الأخلاقي، وإنتاج المعرفة، وبناء أطر التأثير المتجذرة.

## أسس الانسجام الإقليمي

على الرغم من الاختلافات في الأنظمة السياسية والتنظيمية، تتشارك العديد من الدول العربية في مفردات أخلاقية أساسية، منها:

- الأطر الشرعية والروحية الإسلامية.
- تقاليد الحوكمة القبلية والمعايير المجتمعية للمعاملة بالمثل.
- انتقادات ما بعد الاستعمار لنماذج التنمية الغربية.

يمكن أن تكون هذه القواسم المشتركة بمثابة دعائم لميثاق أخلاقي قائم على أساس إقليمي، ميثاق يعترف بالتنوع الثقافي، مع تأكيد الأولويات المشتركة المتعلقة بالثقة، والكرامة، والإشراف.

<sup>١٥</sup> يمكن تحقيق ذلك من خلال التطوير المشترك لتصنيفات أخلاقية مشتركة، وبروتوكولات تحقق عابرة للحدود، وأدوات مرجعية تترجم القيم المحلية إلى أبعاد قابلة للقياس (مثل: الثقة، والكرامة، والمساواة بين الأجيال). ومن النماذج الممكنة تصنيف رابطة دول جنوب شرق آسيا للتمويل المستدام، الذي يسمح بالتقدير الوطني مع ترسيخ إطار عمل إقليمي مشترك. وبالمثل، يمكن لاتفاق عربي شامل أن يبيّن مقاييس معيارية تركز على القواسم الأخلاقية المشتركة، ولكنها قابلة للتكيف مع السياقات والأنظمة القانونية المحلية.

## دور الأردن كمستكشف أخلاقي

تمتلك مبادرة "أردن مؤثّر" مقومات استثنائية تؤهلها لقيادة هذا العمل التعاوني الإقليمي. ويعود ذلك إلى المرونة النسبية للمؤسسات الأردنية، وسبقها في تبني مفاهيم تمويل الأثر، فضلاً عن الثقل الأخلاقي المتنامي الذي اكتسبته المملكة من خلال تعاملها مع الأزمات الإقليمية، وفي مقدمتها غزة؛ مما يجعل الأردن نقطة التقاء طبيعية للجهات الفاعلة في العالم العربي. وفي هذا السياق، يمكن لمؤسسات وطنية -كمؤسسة ولي العهد وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي- والوسطاء المحليين، أن يؤدوا دوراً جوهرياً في صياغة أطر عمل تعطي "الأولوية لأخلاقيات العمل" وقيادة جهود تبادل المعرفة والخبرات مع النظراء في مصر، ولبنان، والمغرب، ودول الخليج.

ولا يشترط أن يتخذ هذا الجهد طابعاً رسمياً أو شكلاً هرمياً، بل يمكن أن يبدأ على شكل دوائر تعلم مشترك، وتبادل معرفي مفتوح، ومبادرات تعاونية تهدف إلى تطوير معايير مستندة إلى القيم، تشمل المجتمع المدني، والمؤسسات العامة، والجهات المالية المتحالفة مع المبادئ الدينية.

## الممكّنات الإستراتيجية

ولكي يصبح هذا النموذج المدمج قابلاً للتطبيق، لا بد من توافر عدة شروط، منها:



**تحالفات الجنوب العالمي:** التنسيق مع حركات التمويل الأخلاقي في ماليزيا، وإندونيسيا، وجنوب إفريقيا، والصحراء الكبرى لتعزيز الصوت والشرعية.



**إشراك المغتربين:** توجيه استثمار الأثر من المغتربين العرب وتوجيهها عبر قنوات إقليمية متخصصة.



**دبلوماسية المعرفة:** تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز السياسات في المنطقة.



**تقارب السرديات:** بناء خطاب مشترك حول التوطين، وإنهاء الاستعمار، والسيادة الأخلاقية.<sup>11</sup>

إنّ هذا التحول الإقليمي لا يتعلق بالاستثنائية فحسب، بل بالتعددية الأخلاقية، فبذل جهد تعاوني إقليمي يستند إلى الاقتصادات الأخلاقية العربية لن يرفض منطق التأثير العالمي، بل سيثريه ويُعمّقه. وبدلاً من التركيز الحصري على الإنتاج أو الكفاءة، سيسلط هذا النهج الضوء على الكرامة، والعلاقات المبنية على قيم أخلاقية كأسس للتأثير. وسيؤكد من جديد أن التنمية، لكي تكون عادلة ومؤثرة بحق، يجب أن تبدأ من أصوات واحتياجات من توجّه إليهم، أي أولئك الذين تسعى البرامج والمشاريع إلى خدمتهم.

## مقارنة مفاهيمية: المنطق الأخلاقي في التمويل

البُعد	الليبرالية الغربية (ESG/SDG)	التمويل الإسلامي (مقاصد الشريعة)	الأخلاق القبلية / المجتمعية
مصدر الشرعية	الشمولية، عقلانية السوق	القانون الإلهي، المساءلة الروحية	القانون العرفي، التماسك الاجتماعي
اللغة الأخلاقية الأساسية	الاستدامة، الحقوق، المساواة	العدالة والوكالة والكرامة	الشرف والالتزام والواجب المشترك
نموذج علاقة الفاعل	الفردية، التعاقدية	الجماعية القائمة على الإشراف	العلاقات القائمة على القرابة، العلائقية

<sup>11</sup> على سبيل المثال، نجح ظهور خطاب "الاقتصاد الإسلامي" - بقيادة ماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا - في إعادة صياغة التمويل الأخلاقي، والصناعات الحلال، والاستدامة تحت مظلة قيمية موحدة. ومن خلال المؤتمرات الإقليمية، وهيئات المعايير، مثل: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية)، والخطابات الإعلامية المدعومة من الدولة، مكن هذا التأطير جهات فاعلة متنوعة من الالتقاء حول أهداف أخلاقية واقتصادية مشتركة، دون الحاجة إلى نماذج مؤسسية متطابقة. ويمكن لجهد مماثل، قائم على القيم والمبادئ الأخلاقية العربية، أن يُسهّم في إعادة توجيه التمويل المؤثر الإقليمي نحو الشرعية المحلية ومنطق العدالة أولاً.

سلطة اتخاذ القرار	التكنوقراطية، المؤسسية	علماء الدين ومجالس المجتمع	الحكماء القائمون على توافق الآراء
المساءلة الأساسية	المساهمون، الجهات التنظيمية	الله، الأمة (المجتمع)	عشيرة، قبيلة، مجتمع ممتد
التركيز على مقاييس التأثير	البصمة الكربونية، الدخل، النوع الاجتماعي	التخفيف من حدة الفقر، الدخل الحلال، الثقة	السمعة والشمول والاستقرار
نقاط القوة	المعايير العالمية، قابلية التوسع	الوضوح الأخلاقي وثقة المجتمع	شرعية عميقة وقيم متأصلة
القيود	خارج السياق، مدفوع بمتطلبات السوق	التعددية المحدودة، النزاعات القانونية، الافتقار إلى اعتبارات الاستدامة، الاهتمام المحدود بالتحديات البيئية، القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، قضايا التكنولوجيا <sup>١٧</sup>	غير رسمية، غير مؤسسية

تركز رؤية المبادرة التعاونية الإقليمية، المستندة إلى القيم والمبادئ الأخلاقية المشتركة، على أهمية تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على ترسيخ القيم الأخلاقية، ليس فقط على المستوى النظري، بل أيضًا عبر تبني ممارسات عملية قابلة للتنفيذ. ويلخص الجزء الأخير من هذا التقرير النتائج الرئيسية، ويضع مسارًا إستراتيجيًا يساهم في التقدّم والتطور، سواء على مستوى الأردن أو المنطقة بشكل عام.

<sup>١٧</sup> في حين يعتمد التمويل الإسلامي على تقاليد أخلاقية راسخة، إلا أنه واجه انتقادات تتعلق بضعف مواجهته للتحديات الاجتماعية والبيئية المعاصرة. ويشير الباحثون إلى وجود فجوة مستمرة بين الأخلاقيات البيئية الإسلامية، والانتشار الفعلي للتمويل الأخضر (كاملا، ٢٠٠٩؛ الكومي وكروك، ٢٠٢٠)، بالإضافة إلى محدودية دمج المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية وتصميمها (مغول وأحمد، ٢٠٢٢؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٧). أما من حيث التكنولوجيا، فإن التمويل الإسلامي يتخلف عن نظرائه التقليديين في الابتكار الرقمي وتبني التكنولوجيا المالية، مع قلة المؤسسات التي تطور إستراتيجيات متماسكة (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ٢٠٢٠؛ ديلويت، ٢٠١٩).

# ٧. النتائج والتوصيات: توليف النتائج والتوجهات المستقبلية

تتبع هذا التقرير تطور مفهوم التمويل المؤثر، مستعرضاً مسار مبادرة "أردن مؤثر" من منظور شمولي. وتأتي هذه المبادرة استجابة لسعي تاريخي دؤوب للتوفيق بين المال والقيم الأخلاقية؛ بدءاً من تحريم الربا، مروراً بالتمويل الإسلامي، وصولاً إلى الاستثمار الأخلاقي الحديث. وقد عولجت هذه الإشكالية عبر مقاربات تباينت باختلاف الزمان والسياق. واليوم، يبرز التمويل المؤثر كمحاولة تكنوقراطية معاصرة تسعى لإعادة الاعتبار للغايات في صلب العمل المالي، إلا أنها غالباً ما تغفل عن السؤال الجوهرى حول القيم التي تعرّف هذا الأثر وتحدد ماهيته.

في الأردن، يتجلى هذا التحدي الدائم في الاعتماد على الأطر الخارجية، مثل: مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وأهداف التنمية المستدامة. على الرغم من المشهد المحلي الغني بالأخلاق الإسلامية والأعراف والتقاليد العشائرية. على سبيل المثال، تعكس العديد من المنتجات المؤثرة التي تم إطلاقها في الأردن أولويات المانحين بدلاً من المفاهيم المحلية للعدالة أو الشرعية. ولا يزال التمويل الإسلامي موجّهاً نحو الامتثال إلى حد كبير، في حين تبقى العادات والقيم العشائرية والمجتمعية ممثلة تمثيلاً ناقصاً في أدوات القياس الرسمية. وتبرز هذه الثغرات المشكلة الأساسية ذاتها التي حاول هذا التقرير التصدي لها ومعالجتها، وهي: الحاجة الملحة إلى ترسيخ القيم الأخلاقية المستندة إلى المبادئ الأخلاقية السائدة في المجتمع الأردني.

من خلال دراسة تجربة مبادرة "أردن مؤثر"، نجد أن الأطر العالمية، على الرغم من نواياها الحسنة، غالباً ما تواجه صعوبات بسبب نقص الفهم العميق. كما أنّ تطبيق تمويل الأثر، استناداً إلى معايير خارجية، قد يقوّض الدوافع لتبني التأثير المطلوب، ممّا يؤدي إلى تنفير المجتمعات المحلية، وتبسيط القضايا الأخلاقية المعقدة، وتجاهل الفروق الدقيقة، وتعزيز الاعتماد على التمويل الخارجي أو الشراكات. من هنا، يظهر التوطين على أنه بديل ضروري، ليس فقط لتحسين الأداء التقني، بل أيضاً لاستعادة الشرعية والكرامة، واحترام ثقافة المجتمع ضمن السياق المحلي، بالإضافة إلى فتح المجال للوصول إلى مصادر تمويل أكثر تنوعاً واستدامة.

لا يُعدّ التوطين تعديلاً تقنياً فحسب، بل إنه تحول سياسي ومعرفي، يؤكد الحق في تحديد القيمة من خلال تعزيز المفاهيم والمبادئ الأخلاقية والتاريخية والثقافية للمجتمعات المحلية. وقد أظهر هذا التقرير أن الجهود المبذولة لتكييف البرامج مع السياقات المحلية، على الرغم من نواياها الحسنة، لا تزال معتمدة على الأطر المستوردة ومنطق المانحين. في المقابل، يتيح التوطين أفقاً للإبداع الأخلاقي المشترك، ويوفر الشرعية المؤسسية، ويضمن الاستدامة الأخلاقية على المدى الطويل.

وفي الوقت نفسه، يمكن لتبني هذه الأطر العالمية أن يطلق العنان نحو موارد دولية ذات قيمة كبيرة. وكما جاء في الفصل الرابع، فإن إعطاء الأمم المتحدة الأولوية لتعزيز منظومة الأثر في الأردن أسهم في حشد دعم كبير وواسع النطاق، مما ساعد على إحراز تقدم في مجالات متعددة، مثل: رسم الخرائط، وعمليات القياس، وتطوير البنية التحتية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، أدت الأمم المتحدة دوراً محورياً في تقريب وجهات النظر، وجمع المانحين والحكومة والقطاع الخاص على طاولة واحدة. ومع ذلك، أشار أحد أعضاء مبادرة "أردن مؤثر"، إلى أن هناك تساؤلاً جوهرياً ما زال مطروحاً هو: لماذا لم يأخذ القطاع الخاص زمام المبادرة بالكامل لتمويل وقيادة تطوير منظومة الأثر؟ واستناداً إلى نتائج هذه الدراسة، يمكن أن تتضمن بعض الأسباب المحتملة ما يأتي:

**الحوافز:** لا يزال القطاع الخاص يعمل بشكل كبير على مبدأ الربحية التجارية. لذا، تحتاج مبادرة "أردن مؤثر" إلى العمل مع المنظومة لتحديد نطاق أوسع من الحوافز. ويجب أن تكون هناك إجابة واضحة، من منظور القطاع الخاص، على السؤال المتعلق بدوافع الاستثمار في التأثير، والقيمة المضافة التي يمكن تحقيقها من خلال حوافز تدعم هذا النوع من الاستثمار.



**التوطين:** في حين أن بعض الجهات المانحة قادرة على موازنة أولوياتها مع أولويات القطاع الخاص في الأردن ومبادرة "أردن مؤثر" كمنظمة، لا يزال هناك خلل في تحديد الأولويات، إذ تحتاج مبادرة "أردن مؤثر" إلى جهد كبير لسد هذه الفجوة من خلال أنشطتها، وتمكين القطاع الخاص من تحقيق نمو مستدام في ملكيته. وسيكون هناك جهد خاص لمعالجة القضايا التي يثيرها هذا التقرير، المتعلقة بالتمويل الإسلامي، والقيم، والأطر العشائرية، وعلاقتها بالمفهوم الغربي للتأثير.



**التعليم:** يوضح التقرير أن جزءاً كبيراً من تعليم مفهوم التأثير في الأردن قد تم تأطيره ضمن فهم وتطبيق خارجيين للتأثير. ومع تطوّر هذا الفهم والممارسة المحلية، فإنه يجب العمل على توسيع نطاق نشره. ومن شأن هذا أن يتيح توافقاً أكبر بين مفهوم التأثير المقترح وشريحة أوسع من القطاع الخاص.



تبرز تجربة الأردن الفرص والتحديات المرتبطة بترسيخ القيم الأخلاقية، فالتمويل الإسلامي يوفر قواعد أخلاقية راسخة، في حين تسهم القيم العشائرية في بناء أطر المعاملة بالمثل، وتعزيز الثقة. كما أدت التحولات السردية الناتجة عن الأزمات، مثل: الأزمة في غزة، إلى تحفيز إعادة تشكيل أخلاقي واسع النطاق على مستوى الرأي العام. ومع ذلك، لا تزال هذه الإمكانيات تواجه قيوداً وتحديات ناجمة عن ضعف البنية التحتية المعرفية، وتشتت المؤسسات، والاعتماد المستمر على جهات خارجية للتحقق فيما يتعلق بالشرعية والتمويل.

لبناء نظام بيئي مستدام يضع "الأخلاقيات أولاً" في صميمه، يتطلب الأمر اعتماد إستراتيجية مؤسسية متكاملة وطويلة الأمد. ومن هذا المنطلق، تُقدم التوصيات التالية للجهات الفاعلة على الساحتين: الوطنية الأردنية، والمستويين الإقليمي والدولي.

### الحكومة والمشرعون

- المصادقة على المنتجات والمعايير المالية التي تضع الأخلاقيات في المقدمة والمساهمة في تطويرها.
- خلق حيز سياسي للتقييم التشاركي وتعزيز الشرعية السردية.
- تحفيز أدوات التمويل الرأسمالية المحلية وعمليات العناية الواجبة المبنية على الثقة.

### الوسطاء ذوو العلاقة ضمن منظومة الأثر

- العمل بصفتهم مطبّقين للمبادئ والقيم الأخلاقية، وليس فقط كمستشارين تقنيين.
- تضمين الأطر الأخلاقية المحلية (الإسلامية، والعشائرية، والمجتمعية) في معايير الاستثمار.
- توسيع نطاق التدريب ليشمل التصميم التشاركي، والتقييم العلائقي، والتأطير السردية.

### الجامعات والمؤسسات المعرفية

- إنشاء مراكز متخصصة في مجال التمويل الأخلاقي، والاقتصاد المتحرر، ونظرية التوطين.
- دمج التفكير الأخلاقي الأصلي في المناهج الاقتصادية، والسياسات العامة، والمالية.
- دعم التعاون البحثي عبر القطاعات، وتعزيز الدبلوماسية الأكاديمية الإقليمية.

### الشركاء الإقليميون والدوليون

- دعم الأردن بوصفه نموذجًا تجريبيًا لمنهجيات التأثير التي تضع الأخلاقيات أولاً.
- تمكين شراكات التعلم والتمويل بين دول الجنوب.
- رفع مكانة المعايير العربية المحلية لتكون شرعية ومنسجمة مع المعايير العالمية.
- بناء ميثاق إقليمي تطوعي حول التأثير الأخلاقي يركز على الأطر الإسلامية والقبلية والمجتمعية.
- استضافة تبادلات جنوب-جنوب لتطوير مقاييس التوطين ومعايير الاعتماد بشكل مشترك.
- تمكين المؤسسات العربية من قيادة السرد وتشكيل مفهوم التأثير القائم على التعددية.

## بدأ هذا التقرير بسؤال: هل يمكن للتمويل أن يحقق الغاية المرجوة دون تقليد نماذج عالميّة؟

الإجابة لا تكمن فقط فيما يتم قياسه، بل فيمن يحدّد ما يستحقّ القياس، فتجربة الأردن لم تُشكّل بعد نموذجًا يُحتذى به، لكنها تعكس واقعًا قائمًا. والخطوة التالية تخص من هم مستعدون للانتقال من القيم الأخلاقية إلى البنية المالية. ولا شك أنّ الوقت المناسب للتحرك هو الآن.

# المُلحق الأول: المراجع

تشامبرز، ر. (١٩٩٧). أي واقع هو المهم؟

شبرا، م. أ. (٢٠٠٠). مستقبل الاقتصاد: منظور إسلامي. المؤسسة الإسلامية.

دوندرز، ي. (٢٠١٥). حقوق الإنسان الثقافية: من التصور إلى التطبيق. في أ. إيد وآخرون (محررون)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الطبعة الثانية). مارتينوس نيجهوف.

الجمال، م. أ. (٢٠٠٦). التمويل الإسلامي: القانون والاقتصاد والممارسة. مطبعة جامعة كامبريدج.

عركات، ن. (٢٠١٩). العدالة للبعض: القانون ومسألة فلسطين. مطبعة جامعة ستانفورد.

إسكوبار، أ. (٢٠١١). لقاء التنمية: صناعة وتفكيك العالم الثالث (الطبعة الثانية). مطبعة جامعة برينستون.

هندي، ك. (٢٠٢٢). أخلاقيات الصمود: المرونة والكرامة والسيادة اليومية في الأماكن المحتلة. مجلة الدراسات العربية، (٢)٣٠، ٥٤-٣١.

هندي، ك. (٢٠٢٤). ماذا بعد؟ قياس وإدارة الأثر الاجتماعي.

كمال، م. ح. (٢٠٠٨). قانون الشريعة: مقدمة. منشورات ونورد.

كوثاري، أ.، صالح، أ.، إسكوبار، أ.، ديماريا، ف.، وأكوستا، أ. (٢٠١٩). التعددية الكونية: قاموس ما بعد التنمية. كتب توليكا.

ممداني، م. (١٩٩٦). المواطن والموضوع: أفريقيا المعاصرة وإرث الاستعمار المتأخر. مطبعة جامعة برينستون.

محمود، س. (٢٠٠٥). سياسة الورع: الإحياء الإسلامي والموضوع النسوي. مطبعة جامعة برينستون.

مبمي، أ. (٢٠٠١). عما بعد المستعمرة. مطبعة جامعة كاليفورنيا.

ساكس، و. (محرر). (٢٠١٠). قاموس التنمية: دليل المعرفة كقوة (الطبعة الثانية). كتب زيد.

ساتتوس، ب. دي. س. (٢٠١٤). إبستمولوجيات الجنوب: العدالة ضد إبستوميسايد. روتليدج.

# الملحق الثاني: مذكرة المنهجية، و مواضيع المقابلات، والأسئلة التوجيهية

ويستند هذا التقرير إلى منهج دراسة حالة نوعي ومتكامل يجمع بين خمس طرق تكميلية:

1. التحليل التاريخي للاستجابات الدينية والفلسفية للتمويل عبر الحضارات.
2. تتبع السرد لتطور نظام التأثير البيئي في الأردن (٢٠١٦-٢٠٢٥).
3. مراجعة وثائق تشمل خرائط مستثمري أهداف التنمية المستدامة، والإستراتيجيات الوطنية، والمواد التنظيمية.
4. إجراء مقابلات مع الخبراء واصحاب العلاقة في منظومة الأعمال، والممولين، وصانعي السياسات.
5. عقد ورشة عمل تشاركية للتحقق عُقدت في أبريل ٢٠٢٥.

تُركز المنهجية على التحليل النقدي للسياسة والتحقيق السردي البنائي، مع تركيز خاص على كيفية بناء الشرعية والقيمة والمعنى من خلال الخطاب والسلوك المؤسسي.

وكان الغرض من المقابلات استكشاف تصورات الشرعية الأخلاقية، والتوطين، و الديناميكيات المؤسسية في تطور النظام البيئي للتأثير في الأردن، كما أسهمت المحادثات في تطوير الإطار السردي والأخلاقي المستخدم في هذا التقرير.

## الموضوع ١: فهم التأثير

- كيف تعرّف شخصيًا "التأثير" في عملك أو قطاعك؟
- ما مقاييس التأثير التي تستخدمها أنت / شركتك / صندوقك / مؤسستك حاليًا؟
- إلى أي مدى ترى أن أطر التأثير الحالية، مثل: (أهداف التنمية المستدامة، ومعايير البيئة والحوكمة والمجتمع، وإطار معايير تقارير الأثر والاستثمار) تتماشى مع القيم أو الاحتياجات المحلية؟
- برأيك، كيف يبدو الاستثمار المؤثر الناجح في السياق الأردني؟

## الموضوع ٢: التوطين مقابل التسييق

- كيف تفهم التمييز بين "وضع الأطر العالمية في سياقها" و"توطينها"؟
- هل هناك أمثلة في مجالك ترى أنها نجحت أو فشلت في هذا السياق؟
- برأيك، ما الذي يتطلبه الانتقال نحو نهج محلي فعلي وأصيل؟

## الموضوع ٣: المراكز الأخلاقية

- كيف تتري مبادئ التمويل الإسلامي قراراتك، إن وجدت؟
- هل الأعراف العشائرية أو الأخلاق غير الرسمية مريئة في السلوك الاقتصادي أو الاستثماري؟
- ما أنواع الأطر الأخلاقية الأكثر شرعية من وجهة نظرك؟

## الموضوع ٤: الأدوار والقدرات المؤسسية

- ما الدور الذي يجب أن تؤديه الحكومة في دعم التمويل الأخلاقي أو المحلي؟
- هل الوسطاء والمسرعون مجهزون لترجمة الأخلاق إلى ممارسة؟
- ما دور الجامعات في تشكيل اللغة الأخلاقية للتمويل؟

## الموضوع ٥: الأزمات والتحولات السردية

- كيف غيرت حرب غزة أو الأزمات الإقليمية الأخرى طريقة تفكير الناس في القيمة والشرعية؟
- هل كان لذلك أي تأثير ملموس في إستراتيجيات الاستثمار أو اختيار المشاريع؟

## الموضوع ٦: تصميم المعايير والمساءلة

- هل المعايير الحالية تُلَبّي احتياجات المجتمعات التي وُضعت من أجل خدمتها؟
- ما المؤشرات البديلة التي قد تعكس الثقة أو الكرامة أو الشرعية المحلية بشكل أفضل؟
- من الذي يجب أن يتحقق مما إذا كان التأثير قد تحقق (المانحون، أم المنظمون، أم المجتمعات)؟

## الموضوع ٧: التصوّرات الإقليمية والعالمية

- هل ترى إمكانية للتعاون الإقليمي في مجال التمويل الأخلاقي؟
- كيف تنظر إلى الشراكات مع الجهات الفاعلة في جنوب الكرة الأرضية، مثل: ماليزيا وإندونيسيا؟
- ما المخاطر التي ترى أنها يمكن أن تنشأ نتيجة الاعتماد الكبير على الأطر الدولية؟

## الموضوع ٨: التأمّلات والتوجهات المستقبلية

- كيف سيبدو النظام البيئي المؤثر الأخلاقي في الأردن؟
- ما الذي ينقص الخطاب الحالي؟
- ما التحولات المؤسسية الضرورية التي يجب العمل على تنفيذها؟

# الملحق الثالث: مسرد المصطلحات

المصطلح	التعريف
<b>الاستثمار المؤثر</b>	شكل من أشكال الاستثمار يسعى إلى تحقيق عائد مالي بالإضافة إلى نتائج اجتماعية أو بيئية قابلة للقياس. في هذا التقرير، يُنظر إلى الاستثمار المؤثر كاستجابة حديثة للتوتر الأخلاقي الطويل الأمد بين تراكم رأس المال والغاية الأخلاقية.
<b>التسييق (Contextualisation)</b>	تكييف الأدوات العالمية (مثل أهداف التنمية المستدامة، ESG، وIRIS+) مع السياقات المحلية دون تغيير جذري في منطقتها أو نظامها القيمي. وغالبًا ما يكون ذا طابع تقني ويقوده فاعلون خارجيون.
<b>التوطين (Localisation)</b>	إعادة توجيه أعمق تضع الأنظمة الأخلاقية المحلية، والمعرفة الأصلية، والشريعة الأخلاقية في مركز تحديد التأثير. يُشير إلى السيادة المعرفية وامتلاك السرد.
<b>البنية التحتية المعرفية</b>	الأنظمة المؤسسية - مثل الجامعات، ومراكز الفكر، ومنصات المعرفة المدنية - التي تُنتج وتُشرعن وتنقل أطر المعنى والأخلاق والقيمة في مجتمع ما.
<b>مقاصد الشريعة</b>	الغايات أو الأهداف العليا للشريعة الإسلامية، وتشمل العدالة، والرفاه، والكرامة، والصالح العام. تشكل هذه المبادئ إطارًا تأسيسيًا للتمويل الإسلامي والحوكمة الأخلاقية.
<b>الشريعة السردية</b>	الاتساق الأخلاقي المدرك والصدى الثقافي لإطار أو سياسة ما، ويُحكم عليه بناءً على مدى انسجامه مع القيم الحياتية والسرديات التاريخية للمجتمع.
<b>إطار الأخلاقيات أولاً</b>	نهج محلي لتمويل التأثير يعطي الأولوية للهدف الأخلاقي والشريعة على المقاييس التقنية، وغالبًا ما يتم تصميمه بشكل تشاركي مع المجتمعات، ويرتكز على الأوامر الأخلاقية الدينية أو الأصلية.
<b>الاستثمار بمنظور اللاجئ</b>	نهج في الاستثمار المؤثر يركز على المشاريع التي يقودها اللاجئون، واندماجهم في اقتصادات الدول المستضيفة، مع تأكيد الوكالة والمرونة والشراكة الأخلاقية بدلاً من الضعف أو العمل الخيري.
<b>الشريعة القبلية</b>	السلطة الاجتماعية والأخلاقية المستمدة من العادات القبلية، والالتزامات المجتمعية، والأعراف العلائقية المتعلقة بالشرف والثقة وتسوية النزاعات، وهي ذات صلة خاصة في سياقات مثل الأردن.
<b>السيادة المعرفية</b>	حق وقدرة مجتمع أو أمة على تحديد ما يشكل المعرفة والقيمة والشريعة ضمن تقاليدها الأخلاقية والثقافية، وغالبًا ما تُقابل بالأطر التي يحددها المانحون أو الجهات الخارجية.
<b>التحقيق السردى البنائي</b>	نهج بحثي نوعي يركز على كيفية بناء الأفراد والمجتمعات للمعنى والشريعة والهوية من خلال القصص والخطاب. يُستخدم هنا لتتبع التحولات في لغة التأثير وإدراكه.

# الملحق الرابع: إطار عمل جاهزية التوطين

لتسهيل تقييم مرحلة استعداد توطين النظام البيئي، تم تطوير أداة بسيطة.

توفر هذه الأداة طريقة منظمة لتقييم الأسس المؤسسية والمعرفية والسردية اللازمة لدعم الانتقال من تكييف الأطر العالمية إلى تحديد التأثير بمصطلحات محلية حقاً.

يتم تسجيل كل نطاق على مقياس نوعي من ٤ نقاط:

النتيجة	الوصف
١	ناشئ / غائب
٢	ناشئ
٣	وظيفي
٤	مُدمج / تحويلي

تُستخدم الأداة أدناه، كما هو مطبّق على الأردن، لأغراض توضيحية.

## مجالات جاهزية التوطين

المجال	سؤال تشخيصي	الدرجة	التعليق
المرتكزات الأخلاقية	هل هناك أطر أخلاقية محلية قوية، مثل: (التمويل الإسلامي والأخلاق العشائرية) يمكن أن تؤسس لمنطق التأثير؟	٣	هناك أطر أخلاقية قوية، ولكن لم يتم استكشاف استعدادها للمشاركة في تصميم إطار تأثير أخلاقي.
ملكية السرد	هل تشكل الجهات الفاعلة المحلية بشكل واضح الخطاب حول معنى التأثير وسببه وأهميته؟	٣	بدأت مبادرة "أردن مؤثر" وغيرها من الجهات الفاعلة في النظام البيئي في إجراء تجارب تجريبية، مثل: "بذور من أجل التغيير"، بالإضافة إلى الأبحاث المستمرة الممولة من مركز أبحاث التنمية الدولية (كندا) لفهم ما يعنيه التأثير فهماً أعمق وأوضح.
البنية التحتية المعرفية	هل تنتج الجامعات ومراكز الفكر والمؤسسات المدنية بشكل فعال نظريات محلية للقيمة والعدالة؟	٢	هناك بعض مراكز الفكر التي بدأت بإجراء أبحاث ذات صلة، ولكن البنية التحتية المعرفية ما زالت تعاني من تأخر كبير.
القدرة على التقييم التشاركي	هل تشارك المجتمعات في تحديد شكل النجاح وقياسه والتحقق من صحته؟	٢	تدمج بعض الأعمال، بما في ذلك أعضاء فريق عمل مبادرة "أردن مؤثر" مشاركة المجتمع في تحديد مقاييس التأثير ومراقبتها.

التمكين الحكومي	هل يُيسر المشرعون بشكل فعال الابتكار المالي القائم على الأخلاقيات والتوطين؟	٢	قدم البنك المركزي الأردني بعض المبادئ التوجيهية لتمويل المناخ.
الترجمة الوسيطة	هل الوسطاء قادرين على ترجمة الأخلاقيات المحلية إلى ممارسة قابلة للاستثمار؟	٢	بعض الوعي والقدرات الناشئة، ولكنها ستحتاج إلى حوافز ودعم.
التعددية المتريية	هل يتم تجريب المؤشرات البديلة، مثل: (الكرامة، والثقة، وأمن الأسرة) أو إضفاء الطابع المؤسسي؟	١	حتى الآن، تستند معظم المقاييس المستخدمة إلى أطر عمل عالمية.
الروابط بين بلدان الجنوب	هل هناك شراكات مع دول أخرى، مثل: (ماليزيا وإندونيسيا) تتقاسم منطقتي التمويل الأخلاقي؟	٣	
مواءمة الشتات	هل يتم توجيه مستثمري الشتات نحو أولويات ثقافية أو قضايا أخلاقية مشتركة؟	١	

## دليل التفسير

معدل الدرجات الإجمالي	التفسير
١٦-٨	مرحلة ما قبل التوطين - قد يكون هناك أساس أخلاقي، ولكنه يبقى غير رسمي أو منفصلاً.
٢٤-١٧	التوطين الناشئ - تُجري جهات فاعلة مختارة تجارب على أدوات أخلاقية؛ بينما لا تزال البنية التحتية المؤسسية سطحية.
٣٢-٢٥	البيئة المحلية - تتكامل البنية التحتية والشرعية والمقاييس.
+٣٣	نظام تأثير قائم على أسس أخلاقية - تُحدد الجهات الفاعلة المحلية الأثر وتُرسخه وفقاً لشروطها الخاصة.

## الاستخدام الموصى به

- **وزارات السياسات:** تقييم مدى الاستعداد لإصلاح سياسات التمويل الأخلاقي.
- **الممولون:** تقييم مدى الملكية المحلية قبل تقديم الدعم الفني.
- **الجامعات:** تحديد الثغرات في جداول البحث أو تطوير المناهج الدراسية.
- **صناديق التأثير:** توجيه العناية الواجبة، وإشراك أصحاب المصلحة، بما يتناسب مع نضج السياق.

كتب هذا التقرير (جان مولوت)، مع مساهمات وتوجيهات من (ميكيلا بروكوب)، والسيد (أندرو غرايبة كولينجوود) من شركة "إكسبكتاشن ستيت"، وجميعهم أعضاء مؤسسون لمبادرة "أردن مؤثر".

التحرير اللغوي ومراجعة الترجمة: الدكتور محمد العجل (أستاذ مساعد في علم اللغة والنحو)، وبمساعدة من ريا أكرم الروسان (إكسبكتيشن ستيت)، معالي السيدة نسرین بركات (منتدى الاستراتيجية الأردني)، والسيدة خلود هندية.

مَوَّلَ هذا التقرير مركز أبحاث التنمية الدولية (كندا) (IDRC).